



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان -

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و

علوم التسيير

قسم العلوم التجارية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه

تخصص الطرق الكمية المطبقة في التسيير

بعنوان:

الفساد و النمو الاقتصادي

تحت إشراف:

أ.د صوار يوسف

من إعداد:

ويس لطيفة

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا
مشرفا
ممتحنا
ممتحنا
ممتحنة
ممتحنا

جامعة تلمسان
جامعة سعيدة
جامعة سعيدة
جامعة تلمسان
جامعة تلمسان
جامعة سيدي بلعباس

أستاذ التعليم العالي
أستاذ التعليم العالي
أستاذ التعليم العالي
أستاذ محاضر أ
أستاذة محاضرة أ
أستاذ محاضر أ

أ.د بن منصور عبد الله
أ.د صوار يوسف
أ.د بن حميدة محمد
د. سعيداني محمد
د. بوزيدي سعاد
د. سحنون سمير

السنة الجامعية

2020-2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اهداء

إلى أمي و أبي تقديرا و احتراماً

إلى روح أجدادي ترحمًا و تخليداً

إلى أخواتي محبة و عرفانا

إلى أقاربي افتخارا و تكريماً

إلى أصدقائي و أحبائي وفاءاً و إخلاصاً

إلى القلوب الطاهرة و النفوس البريئة ... إلى رياحين حياتي ... أولاد أختي "إيناس" و "كنزة" و "محمد مهدي"

إلى كل من تمنى لي التوفيق في مسيرتي العلمية

أهديكم هذا الجهد المتواضع

كلمة شكر

الحمد لله رب العالمين، حمدًا يوافي نعمه و يكافئ مزيده، اللهم صل و سلم على عبدك المصطفى سيدنا محمد و على آله الأطهار، و أصحابه الأخيار، و من سار على منهجهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

أتقدم بجزيل الشكر و العرفان و عظيم الامتنان إلى والدي و والدتي - أطال الله عمريهما- كما أبرق جزيل شكري إلى أختي التي شاركتني عناء إعداد هذا البحث.

كما أتقدم بالثناء المعطر بوافر التقدير و الاحترام إلى أستاذي و مشرفي الأستاذ الدكتور صوار يوسف على تفضله علينا بملاحظاته القيمة و توجيهاته السديدة.

و الشكر موصول إلى كل زملائي و أستاذتي بمشواري الدراسي و كل من أسدى إلي نصيحة أو أمدني بمشورة أو قدم لي معلومة يوما ما...

كما أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد.

و أخيرا نشكر أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بإثراء هذا العمل.

و أدعو الله العلي القدير أن أكون من العارفين للناس فضلهم، و بارك الله فيهم.

فهرس مختصر:

الصفحة	العنوان
أ - ث	مقدمة عامة
73 - 1	الفصل الأول: الإطار النظري للفساد و النمو الاقتصادي
116 - 74	الفصل الثاني: الدراسات السابقة
147 - 117	الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية
149 - 148	خاتمة عامة

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
الفصل الأول: الإطار النظري للفساد و النمو الاقتصادي		
19	الأسباب الرئيسية للفساد	01
42	الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	02
73	نظريات النمو الاقتصادي	03
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية		
118	متغيرات الدراسة	04
119	معالجة البيانات المفقودة	05
120	تعديل البيانات	06
120	البيانات النهائية	07
121	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	08
122	تطور الفساد خلال فترة الدراسة	09
123	التوزيع الطبيعي	10
123	معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة	11
132	متطلبات الحد الأدنى لحجم العينة اللازمة	12
133	مؤشرات المطابقة	13
143	مؤشرات المطابقة المطلقة	14
143	مؤشرات المطابقة المقارنة	15
144	اختبار الفرضية الأولى	16
144	اختبار الفرضية الثانية	17
145	اختبار الفرضية الثالثة	18
145	اختبار الفرضية الرابعة	19
146	اختبار الفرضية الخامسة	20
146	الأثر المباشر و غير المباشر و الكلي للنماذج	21

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
الفصل الأول: الإطار النظري للفساد و النمو الاقتصادي		
12	أشكال الفساد	01
47	أفكار Adam Smith في النمو الاقتصادي	02
49	أفكار Malthus	03
50	المخطط العام للنظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي	04
53	منحى الدورات الاقتصادية	05
57	أثر الاستثمار على الطلب و العرض	06
61	دالة الإنتاج لعامل واحد	07
62	دالة الإنتاج و دالة الاستثمار لـ Solow	08
62	أثر الاهتلاك على رأس المال في نموذج Solow	09
63	أثر ارتفاع معدل الادخار على تراكم الرأسمالي و النمو الاقتصادي	10
64	التوازن المستقر عند k^* لـ Solow	11
64	أثر نمو السكان على رأس المال	12
66	نموذج Solow بعد ادخال التقدم التكنولوجي	13
67	القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال	14
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية		
122	تمثيل بياني لتطور الفساد خلال فترة الدراسة	15
129	مراحل النمذجة بالمعادلات الهيكلية	16
130	نموذج للمعادلات الهيكلية	17
135	أثر المتغيرات الوسيطة	18
138	نموذج Barron & Kenny لتحليل المتغيرات الوسيطة	19
138	النموذج الأول	20
139	النموذج الثاني	21
139	النموذج الثالث	22
139	النموذج الرابع	23
140	النموذج الخامس	24
140	تحليل المسار للنموذج الأول	25
141	تحليل المسار للنموذج الثاني	26
141	تحليل المسار للنموذج الثالث	27
142	تحليل المسار للنموذج الرابع	28
142	تحليل المسار للنموذج الخامس	29

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية		
162	التوزيع الطبيعي	01
162	جودة النموذج	02
163	اختبار الفرضية الأولى	03
163	اختبار الفرضية الثانية	04
163	اختبار الفرضية الثالثة	05
164	اختبار الفرضية الرابعة	06
164	اختبار الفرضية الخامسة	07

المقدمة العامة

يقول Gunnar Myrdal (1968): "قيل لي أن في روسيا هناك تمييز اصطلاحي بين mzdoimstvo و Likhoimstvo فالأول يعني أجر مقابل القيام بما يفترض أن تفعله على أي حال، و الثاني يقصد به أجر عما لا يُفترض أن تفعله". و في سؤال طرح على Leff (1965) مفاده ما هي مشكلة الفساد؟ فقد أجب بأن الفساد ليس مشكلة كبيرة، و قد أشار بأن الفساد له وظائفه و أحيانا له حتى فوائده. و أشارت Rose Ackerman في كتابها الأول عام 1978 أن الفساد هو موضوع اقتصادي سياسي، فالفساد يفيد متلقي الرشاوي و قد يفيد أيضا دافعي الرشاوي في مقابل الحصول على مزايا غير مستحقة أو مستعجلة.

و منذ أكثر من عقدين، في مجال الفساد قامت Susan Rose Ackerman بتحليل الفساد من منظور اقتصادي مع التركيز على الفساد كمشكلة منظمة، أما بعض المحللين فقد قاموا بدراسته من منظورين: الفساد كمشكلة سياسية و كمشكلة اقتصادية. كما يعتبر الفساد شكلا من أشكال السلوك الذي ينحرف عن القيم و الأخلاق و الأعراف المتعارف عليها في المجتمع أو المقبولة اجتماعيا. و ككل أشكال السلوك الانحرافية، فإن احتمال اللجوء إلى الفساد يزيد إذا كانت المكاسب المنتظرة من ورائه أكبر من المجازفة المرتبطة به أو العقوبة الناجمة عنه. و لعل هذه المعادلة البسيطة القائمة على تقليل الفوائد و تعظيم المخاطر هي التي يجب أن تحكم استراتيجيات مكافحة الفساد، فهو ظاهرة مهمة منتشرة في جميع أنحاء العالم خاصة في البلدان النامية، و قد يصل الفساد إلى جزء كبير من الناتج المحلي الاجمالي و الذي يعد من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي. حيث هذا الأخير يتجسد على رأس أهداف السياسات الاقتصادية ذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية و غير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، لذلك تهتم الدراسات الاقتصادية بعملية النمو الاقتصادي و تسعى إلى قياس معدلاته كون هذا الأخير يُعتمد عليه في قياس النشاط الاقتصادي لأي دولة و معرفة مستوى دخل الفرد و رفايته.

كما يعتبر النمو الاقتصادي أداة مهمة في اقتصاديات جميع الدول، و التي تسعى هذه الأخيرة إلى تحسين مستوياته أيما كان نظامها الاقتصادي و أيما كانت مرحلة التقدم أو التخلف التي بلغتها، حيث تزايد هذا الاهتمام بعد الحرب العالمية الثانية لدى العديد من الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم الفكرية و المدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها.

ففي بداية نظريات النمو الاقتصادي، حاول رواد النظرية الكلاسيكية بزعامة A. Smith، D. Ricardo، و T. Malthus البحث عن طرق و سياسات تسمح للدول بتحقيق الثراء من خلال التحليل النظري لعوامل النمو الاقتصادي. تليها نظرية Schumpeter الذي بيّن دور المقاول و التكنولوجيا. ثم نظرية Keynes الذي قام بإدخال النماذج الرياضية لتفسير العلاقة بين النمو و مختلف عوامله، و في القرن التاسع عشر اقترح الكينيزيون دراسة لفكرة النمو من خلال نموذج Harrod-Domar.

قام النيوكلاسيكيون و على رأسهم Solow رفض نتائج النموذج السابق ثم قاموا بالبحث عن مصادر النمو للفترة الطويلة. و الذي لا يتحقق إلا بوجود التقدم التكنولوجي كمتغير خارجي مما أدى إلى تسمية أعمال Solow بنظرية النمو الخارجي.

و في منتصف الثمانينات من القرن العشرين ظهر أصحاب نظرية النمو الداخلي Barro 1991, Lucas 1986, Romer 1988 الذين برهنوا فرق النمو الاقتصادي بين درجة الغنى و الفقر بالاعتماد على النماذج السابقة لإيجاد مصادر للنمو الاقتصادي.

مشكلة البحث:

إن النمو الاقتصادي الناجح حاليا للبلدان النامية يفسره "تأثير اللحاق" بالتطور التكنولوجي مع البلدان المتقدمة. وأحد أكبر التهديدات التي تواجهها التنمية الاقتصادية والسياسية لأي دولة هو الفساد و القنوات التي يمر عبرها تأثيره للنمو الاقتصادي.

و عليه تركز اشكالية الدراسة على السؤال التالي:

➤ ما هو أثر الفساد على النمو الاقتصادي؟

من خلال الاشكالية يمكن صياغة بعض التساؤلات التالية:

❖ ما هو أثر الفساد على الإنفاق العام؟

❖ ما هو أثر الفساد الاستقرار السياسي؟

❖ ما هو أثر الفساد على فعالية الحوكمة؟

❖ ما هو أثر الفساد على التعليم؟

للإجابة على الاشكالية و الأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضية التالية:

❖ يؤثر الفساد على النمو الاقتصادي بشكل مباشر.

❖ يؤثر الفساد على النمو الاقتصادي من خلال عدة قنوات أهمها الإنفاق العام، الاستقرار السياسي، فعالية الحوكمة، و التعليم.

أهمية البحث:

يُنظر إلى الفساد عمومًا على أنه ضار للنمو الاقتصادي من خلال الإخلال بالإنفاق العام وإضعاف قدرة الحكومة على تنفيذ سياسات فعالة. ومع ذلك، يشير عدد من الدراسات إلى أن الفساد يعزز بالفعل النمو

بناءً على دوره في زيادة إنتاجية الموظفين العموميين وتسريع التأخيرات البيروقراطية. كما توجد دراسات أخرى توصلت إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفساد و النمو الاقتصادي. في حين أن البنك الدولي عبّر عن الفساد بأنه "أكبر عقبة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، و قد توقع البنك الدولي أن يتم دفع أكثر من 1 تريليون دولار أمريكي للرشوة في جميع أنحاء العالم ككل. من هنا أردنا معرفة إلى أي جانب تنتمي دراسة أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف الدراسة في:

- معرفة ما إذا كان هناك أثر للفساد على النمو الاقتصادي و ما هو اتجاه هذه العلاقة.
- اختبار أثر الفساد على بعض الجوانب الاقتصادية، الساسية، الإدارية، و الاجتماعية.
- معرفة العلاقة بين الفساد و النمو الاقتصادي في ظل وجود متغيرات أخرى وسيطية.

حدود الدراسة:

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في دولة الجزائر أما الحدود الزمانية فشملت الفترة الممتدة بين 2000-2018.

منهج البحث و الأدوات المستخدمة:

لهدف استيفاء الإجابة على الاشكالية المطروحة ضمن الدراسة، تم الاعتماد على العديد من الأساليب الاحصائية من بينها المنهج الوصفي و التحليلي لجمع و تحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، و قمنا باستخدام منهجية النمذجة بالمعادلات الهيكلية باعتبارها منهجية قادرة على اختبار الفرضيات و معالجة العلاقات التشابكية بين المتغيرات في آن واحد.

مرجعية الدراسة:

تم الاعتماد في الجانب النظري على مجموعة من الكتب و المقالات أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على الدراسات و الأبحاث التي تناولت تقريبا نفس موضوع دراستنا.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي تعرضنا إليها هي مدى حساسة موضوع الفساد، لذا ارتأينا الاعتماد على بيانات ظاهرة مستمدة من المنظمة العالمية للشفافية، بالإضافة إلى صغر حجم العينة نظراً لأن هذه المنظمة تم إنشائها سنة 1995 و لكن الجزائر انخرطت فيها سنة 2003.

محتوى الدراسة:

تتضمن الدراسة ثلاثة فصول كالتالي:

- **الفصل الأول:** حاولنا تخصيص هذا الفصل للإطار النظري للفساد و النمو الاقتصادي.
- **الفصل الثاني:** يشمل أهم الدراسات السابقة الأجنبية و العربية التي عالجت موضوع الدراسة.
- **الفصل الثالث:** تضمن الدراسة التطبيقية التي تم إجراؤها على عينة البحث بدءاً بالتعريف بمنهجية الدراسة، ثم وصف متغيرات الدراسة و حجم العينة إلى تطبيق النمذجة بالمعادلات الهيكلية على نموذج الدراسة و اختبار الفرضيات.

الفصل الأول

I. الإطار النظري للفساد:

1. تعريف الفساد:

لغة: الفساد لغة هو البطلان فيقال فسد الشيء أي بطل و اضمحل و هو خروج الشيء عن الاعتدال قليل كان الخروج عنه أو كثيرا. و يضاده الصلاح و يستعمل ذلك في النفس و البدن و الأشياء الخارجة عن الاستقامة. قال تعالى: " ظهر الفساد في البر و البحر " الروم 41 (الشويات، 2015).

أما في المعجم الوسيط فالفساد يعني التلف أو الاضطراب و الخلل، و يعني ذلك الحاق الضرر بالأفراد و المجتمعات (طالب و العامري، 2015)

و قد وردت في المعاجم الأجنبية كلمة (cor-rupt) : يرشو - يفسد - يخرق، و تعني فاسد (خلقيا) أو مرتشي (العزاوي، 2015)

الفساد في القواميس الفرنسية و الانجليزية مذكور بمعاني مختلفة كالآتي :

- بمعنى انحطاط أخلاقي، الانحراف و فقدان النزاهة و الأمانة و تجاهل الفضائل.
- التحليل، فيقال تحلل الأجسام و المواد العضوية الأخرى.
- استخدام ممارسات فاسدة، خاصة الرشوة أو الغش أو التأثير بها وفي الواقع كثيرا ما ترمز كلمة فساد في اللغات الأجنبية إلى الرشوة عطاء أو تلقيا. فيقال باللغة اللاتينية corrupteur للشخص الذي يدفع الرشوة (الراشي) و يقال corrupu للشخص الذي يتلقاها (المرتشي)، و تطلق صفة corruptibilité على الشخص المتورط في الرشوة. هذا بالرغم من أن كلمة رشوة تعبر عنها bribery بالانجليزية و pots - de - vin بالفرنسية (ليمام، 2011).

و في اللغة الانجليزية ، كلمة فساد (corruption) مشتقة من الفعل اللاتيني corrumpere بمعنى الكسر أي أن شيئا تم كسره، و هذا الشيء قد يكون أخلاقيا أو اجتماعيا أو قاعدة إدارية، و الفساد كصفة للوضع الذي يتميز بالانحلال و التعفن و التلف فيقال فساد الذوق و الأخلاق و فساد الحكم (ليمام، 2011).

اصطلاحا: تعتبر ظاهرة الفساد موجودة و منتشرة في كافة دول العالم فلا تقتصر على مجتمع دون غيره، أو ثقافة دون الأخرى، و مع ذلك فلا يوجد اتفاق بين الكتاب أو الباحثين على تعريف موحد لمفهوم الفساد، و من يمارس الفساد هم أفراد بمختلف الهياكل التنظيمية، و في هذا السياق هناك عدة تعريفات اقتصادية للفساد منها (الشويات، 2015).

تعريف البنك الدولي: بأنه : "إساءة استغلال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو اجراء طرح لمناقصة عامة كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشوة للاستفادة من سياسات أو اجراءات عامة للتغلب على المنافسين و تحقيق أرباح خارج إطار القوانين كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء للرشوة و ذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة" (طالب و العامري، 2015).

تعريف صندوق النقد الدولي (FMI): هو "علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد" (يوسف ي.، 2014).

تعريف منظمة الشفافية الدولية: فقد عرفته بـ "سوء استغلال المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة " (Kaufman & Gray, 1998).

تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية: " الفساد هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة " هذا التعريف يشمل رشاي المسؤولين المحليين أو الوطنيين أو السياسيين مستبعدة رشاي القطاع الخاص (السكرانة، 2011)

و عرفته كذلك: " هو خروج عن القانون و النظام العام و عدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسية و اقتصادية و اجتماعية للفرد أو لجماعة معينة " (يوسف ي، 2014).

تعريف الأمم المتحدة العالمي لمكافحة الفساد: يعرف الفساد على أنه "إساءة استخدام القوة لمآرب شخصية" "Abuse of power for private gain". و هذا التعريف يغطي القطاعين العام و الخاص طالما أنه لا يربط القوة بالقطاع الذي يعمل فيه الفرد (توق، 2014).

و قد عرف الفساد أحد خبراء المركز الدولي لمكافحة الجريمة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعنية بالمخدرات و الجريمة UNDOC على أنه "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق منفعة شخصية" "Misuse of public power for private gain"، و على الرغم من شمولية هذا التعريف إلا أنه يقتصر على الفساد في القطاع العام و لا يغطي بدرجة معقولة الفساد في القطاع الخاص، أو في المنظمات الدولية و الإقليمية، كما انه لا يغطي بعض أشكال الفساد الكبيرة من أجل الحصول على الامتيازات (توق، 2014).

رغم أن الفساد كثيرا ما يعتبر جريمة يرتكبها الموظفون في الدولة فإنه يتفشى في القطاع الخاص، بل إن هذا الأخير يتورط في معظم حالات الفساد الحكومي التي تنطوي على إساءة استعمال المال و التماس خدمات للكسب الشخصي، أو إخلال بالمصلحة العامة لاكتساب امتيازات شخصية خاصة (عبد العزيز، 2015)، غاية ما في الأمر أن الموظف العمومي أكثر عرضة للفساد من الموظف في القطاع الخاص لبعد الأول عن الرقابة بخلاف الثاني فهو أكثر تعرضا للمساءلة و الرقابة إما من قبل المدير المسؤول عنه مباشرة، أو من قبل المالك أو مجلس الإدارة و نحو ذلك و بالتالي فإنه أقل فسادا من الأول (الشويات، 2015).

كما يربط Robert Klitgaard بين الفساد و احتكارية التصرف و الذي يزيد عندما يكون لشخص ما سلطة احتكارية على سلعة أو خدمة أو لديه السلطة التقديرية و حيث تكون المسائلة ضعيفة، و يمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة التالية: (Klitgaard, 2010)

$$\text{الفساد} = \text{احتكار القرار} + \text{حرية التصرف} - \text{المساءلة}$$

و يعرف Samuel Huntington الفساد بأنه أحد المعايير الدالة على غياب المؤسسة السياسية الفعالة خلال فترة التحديث الواسعة التي يشهدها العصر الحالي و من ثم فإنه لا يمكن اعتبار الفساد ناتجا عن السلوك المنحرف عن السلوك القويم فقط، بل يكون ناتجا عن انحراف الأعراف و القيم ذاتها عن أنماط السلوك القائمة (ليمام، 2011).

و يعبر عنه (1998) Mauro Paolo بأنه "سلوك منحرف للحصول على مكاسب مادية و اجتماعية أو مخالفات قانونية تحقيقا لمصالح ذاتية" (Mauro, 2004).

و يعرف (2011) Johann Graf Lambsdroff الفساد بأنه "مخالفة القواعد التي تحكم اللعبة بطريقة لا يتوقعها الآخرون، و يمكن أن يترتب على هذه المخالفة منافع لأكثر من طرف كما في حالة تقديم الرشوة للحصول على موافقة أو تراخيص أو منافع حيث يكون الفساد في هذه الحالة مرغوبا من الطرفين و يصعب تجنب حدوثه خاصة في حالات فرض قيود أو معوقات تجعل من الصعوبة الحصول على الحقوق أو المطالب بطريقة مشروعة" (Lambsdroff, 2011).

الجابري و القيسي (2005) يرونه "سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة مادية كانت أو معنوية". و يعبر عنه حجازي (2001) بأنه "الانحراف الأخلاقي لمسؤولين في الحكومة و الإدارة" (طالب و العامري، 2015).

كما يؤكد حسن (2006) وجوب التفرقة بين الفساد و الإفساد، فالفساد ظاهرة طبيعية طالما كانت في بدايتها، إذ يمكن مواجهتها إذا توفرت الإرادة السياسية و اتخذت الاجراءات لمواجهتها، أما الإفساد فهي سياسة تهدف إلى نشر الفساد بين أناس غير ملوثين به، بهدف تشويه المجتمع حتى يصبح فاسد (الضمور، 2014).

و مما سبق يتضح لنا أن لا يوجد اتفاق على وضع مفهوم موحد للفساد بصفة عامة نظرا لتعدد وسائله و أساليبه، غير أن التعاريف في مجملها لا تكاد تخرج عن كون الفساد هو انحراف و خروج عن طريق الحق و الصواب بمخالفة الشرائع و القوانين، بهدف تحقيق مصالح أو مطاعم خاصة مادية أو معنوية بغض النظر عما يسبب ذلك الانحراف من ضرر بالصالح العام و الخاص (عبد العزيز، 2015).

2. الجذور التاريخية للفساد:

قال (1900) Canet : " إن من نسيج الإنسان الفاسد أنه لم يصنع شيء مستقيم أبدا و لن يكون هناك شيء صالح مادام الانسان فاسد و ينطوي مسلكه بالخروج عن الاعتدال " (الشويات، 2015).

ترجع الجذور التاريخية للفساد إلى العهود القديمة جدا، و إن أول حالة فساد في تاريخ البشرية سجلت هي حادثة قتل قابيل لأخيه هابيل و هما أبناء نبي الله آدم عليه السلام و ذكرت في القرآن الكريم، إذ قال جلّ جلاله: "فطوعت له نفسه قتل أخيه فقتله فأصبح من الخاسرين" المائدة 30 (طالب و العامري، 2015).

و أيضا في أول حالة رشوة سجلت في التاريخ هي عندما أرادت بلقيس ملكة تدمر أن تبعث بهدية إلى نبي الله سليمان عليه السلام لكي لا يدخل مدينتها بالقوة: "و إني مرسله إليهم بهدية فناظرة بما يرجع المرسلون، فلما جاء سليمان قال أتمدونن بمال فما آتاني الله خيرا مما آتاكم بل أنتم بهديتكم تفرحون" النمل 36-35 (طالب و العامري، 2015).

و قد عثر فريق الآثار الهولندي عام 1997 في منطقة (داكا) في سوريا على ألواح لكتابات مسمارية تبين موقعا إداريا (بدرجة أرشيف درجة الرقابة حاليا) يكشف عن قضايا خاصة للفساد و قبول الرشاوي من قبل الموظفين العاملين في البلاط الملكي الأسطوري قبل آلاف السنين ... و ثمة لوح محفوظ عن الحضارة الهندية (حوالي 300 عام ق.م) كتب عليه العبارة الآتية: "يستحيل على المرء أن لا يذوق عسلا أو سما

امتد إليه لسانه، و عليه فإنه يستحيل أيضا على من يدير أموال الحكومة أن لا يذوق من ثروة الملك و لو نذرا قليلا" (الشويات، 2015).

و تؤكد الشواهد التاريخية التي تعود إلى الألف الثالث (ق.م) أنه في العصر السومري كانت المحكمة الملكية آنذاك تنظر في قضايا الفساد، مثل استغلال النفوذ، استغلال الوظيفة العامة، قبول الرشوة و إنكار العدالة حتى أن قرارات الحكم في جرائم مثل هذه كانت تصل إلى حد الإعدام. و كما يلاحظ أن (حمو رابي) ملك بابل أصدر تشريعات عام 1780 (ق.م) تشدد على إحضار طالب الرشوة أمامه ليقاضيه بنفسه و يتولى أمر عقوبته (العزاوي، 2015).

و تطرق أفلاطون في كتابه (الجمهورية) إلى ظاهرة الفساد من خلال مناقشته لمشكلة العدالة الفردية و الجماعية، و يحدد في كتابه (القوانين) محاربة الفساد في جميع صورته. و نادى بوجود هيئة موظفين واجبها مراقبة تصرفات المواطن (العزاوي، 2015).

كما نجد في كتابات أرسطو (322-382 ق.م) ما يشير إلى ظاهرة الفساد بشكل أو بآخر حيث يقول: "بعض الناس يحولون كل سجية فن أو وسيلة للحصول على النقود فبذلك يتصورون أنه من أجل تحقيق الغاية يجب تحيز كل شيء" (طالب و العامري، 2015).

و في عصر الدولة الإسلامية فقد أرسى الرسول الكريم صلى الله عليه و سلم في صحيفة المدينة المنورة أول أسس التنظيم الإداري في الإسلام، ووثق القانون أو الدستور الإلهي الذي نزل بالقرآن لينظم حياة البشر و مجابهة الفساد الذي ساد عصر الجاهلية الأولى كما كان واضحا في نصوص القرآن الكريم، كما تدل عليه الآية الكريمة: "و إذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها و يفسك الدماء و نحن نسبح بحمدك و نقدر لك قال إني أعلم ما لا تعلمون" البقرة 30 و كذلك جريمة القتل في قوله تعالى: "من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا" المائدة 32 (العزاوي، 2015).

3. خصائص الفساد: هناك خصائص عديدة يتميز بها الفساد أهمها الآتي:

(1) السرية: تعد السرية من أهم خصائص الفساد (طالب و العامري، 2015)، إذ عادة ما تكون أفعال الفساد و ترتيباته و إجراءاته و مفاوضاته و اتفاقاته تتم بشكل سري و في طي الكتمان (عبد العظيم، 2008) و ضرورية السرية تجعل الرشوة أكثر تكلفة من نشاطها الحقيقي و من الضرائب (Shleifer & Vishny, 1993)

(2) تعدد الأطراف: إن الفساد في الغالب و ليس دائما يتضمن أكثر من شخص واحد، كما تكون هناك علاقة تبادلية للمنافع و الالتزامات بين أطراف العملية (طالب و العامري، 2015)، حيث يكون هناك مستفيد من فعل الفساد لمصلحة طرف آخر يستفيد في نفس الوقت من الفعل الاجرامي المخالف للقوانين و اللوائح و الأعراف و القيم الاجتماعية للحصول على منافع متبادلة تجمع أطراف صفقة الفساد (عبد العظيم، 2008).

و من أخطر ممارسات الفساد تلك التي تتم عبر وكلاء أو وسطاء و يتمثل دورهم في التوفيق بين أطراف الفساد دون معرفة كل منهم للآخر.

و يتميز أطراف جرائم الفساد بالخبرة و الحنكة ما يجعلهم غالبا خارج دائرة الاتهام و القدرة على الإفلات من يد العدالة ، و للفساد أنماط و أساليب مختلفة تختلف باختلاف الجهة التي تمارسه و الجهات التي تتعامل معه (الضمور، 2014)

3) سرعة الانتشار: الفساد في مراحله الأولى يكون ظاهرة غير مرئية و لكن سرعان ما يتفشى و ينتشر إلى باقي الأجهزة الأخرى على الرغم من عامل السرية (الضمور، 2014) فهو كالسرطان ينتشر بسرعة إذا وجد البيئة الملائمة، حيث يزداد نفوذ الفاسدين و سلطتهم مما يعطيهم القوة كما انه قابل للانتقال من دولة إلى أخرى خصوصا في ظل العولمة (طالب و العامري، 2015).

4) مرتبط بمظاهر التخلف: يتفاعل الفساد مع الظروف و التغيرات المحيطة به ليجعلها مناخا و بيئة مشجعة له (الضمور، 2014) و يترافق و جوده بأحيان كثيرة ببعض مظاهر التخلف، مثل تأخير المعاملات، سوء استغلال الوقت و غيرها من المشاكل التي تشكل الأرضية الخصبة للفساد، و هذا ما يؤدي إلى حماية المنحرفين و عدم كشف انحرافاتهم أو التقليل من خطورتهم و الآثار التي يمكن أن تترتب من جراء ممارساتهم الفاسدة التي يمكن أن تمتد لتأثر على المجتمع ككل (طالب و العامري، 2015).

4. أنواع الفساد:

1) الفساد من حيث الحجم:

1- الفساد الصغير (فساد الدرجات الوظيفية الدنيا): و هو الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا ينتشر بين صغار الموظفين (الضمور، 2014) عن طريق انجاز أي معاملة مهما كانت صغيرة، كتلقي رشوة أو عمولة، المحاباة و المحسوبية و وضع اليد على المال العام و الحصول على مراتب هامة للأبناء و الأقارب في الجهاز الوظيفي، و في قطاع العام و القطاع الخاص (طالب و العامري، 2015) و ذلك نتيجة القيام بتسهيلات غير مشروعة (الضمور، 2014).

2- الفساد الكبير (فساد الدرجات الوظيفية العليا): تسميه Rose Ackerman بـ " grand corruption" و الذي يشمل كبار المسؤولين و الموظفين لتحقيق مصالح مادية كالفوز بالعقود و الامتيازات و عملية الخصخصة (Manion, 2001) أو اجتماعية و هو أهم و أشمل و اخطر لتكليفه الدولة بمبالغ ضخمة، كما أنه يتمثل بقيام القادة السياسيين و كبار المسؤولين بتخصيص الأموال العامة للاستخدام الخاص و كذلك اختلاس الأموال و تلقي الرشاوي و إبرام العقود و الصفقات التي يكون رأسمالها من مقدرات الدولة مقابل تحويل أرصدة إلى جيوب هؤلاء المسؤولين و القادة (الضمور، 2014). و مثال على ذلك الصفقات الكبرى في عالم المقاولات و تجارة السلاح و الحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى متعددة الجنسيات، و يرتبط هذا الشكل من الفساد بصورة كبيرة بالفساد السياسي و الإداري حينما تتحول الوظائف البيروقراطية العليا إلى أداة للإثراء الشخصي غير المشروع (طالب و العامري، 2015).

كما أن الفساد الكبير يرتبط بإنشاء المشروعات القومية أو الوطنية كمشروعات البنية التحتية، و يقع تأثير هذا الفساد على كافة أفراد المجتمع (السيسي، 2013) و يزداد هذا النوع من الفساد عندما تنهار رقابة الحكومة المركزية و عندها تنهار الدولة في مواجهة الأزمات و تحل محلها الجريمة المنظمة (الضمور، 2014).

3- الفساد الجزئي: و هو الفساد الذي يتمثل بممارسات محدودة قد تكون صغيرة أو كبيرة في قطاعات أو منظمات بذاتها لذلك يكون العلاج أسهل على اعتبار أن هذه الحالات تكون محصورة النطاق و مؤثرة (طالب و العامري، 2015).

2) الفساد من حيث الانتشار:

1- الفساد المحلي: و هو الذي ينتشر داخل البلد الواحد و ضمن المناصب الصغيرة و من الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية (الضمور، 2014).

2- الفساد الدولي: و هذا النوع من الفساد يأخذ صدى واسع و عالمي يعبر حدود الدول و حتى القارات ضمن ما يطلق عليها بالعولمة بفتح الحدود و المعابر بين البلدان و تحت مظلة و نظام الاقتصاد الحر، و ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل و خارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمير منافع اقتصادية، لهذا يكون هذا الفساد أخطبوطيا بلف كيانات و اقتصاديات على مدى واسع و يعتبر الأخطر. و مثال ذلك الدور التي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في التأثير على صانع القرار في دول خارج حدود الدولة الأم (الضمور، 2014).

(3) الفساد من حيث التنظيم:

1- الفساد العرضي: و هو الفساد الذي يحدث عند قاعدة الهرم الحكومي من قبل صغار الموظفين و يعبر غالبا عن سلوك شخصي كحالات الاختلاس على نطاق محدود أو تلقي الرشوة الخفيفة أو سرقة أدوات مكتبية و ما إلى غير ذلك (يوسف أ.، 2011). و قد يكون الفساد أحيانا حالة عرضية لبعض الأفراد السياسيين أو الموظفين العموميين أو مؤقتا و ليس تنظيميا (السكرانة، 2011).

2- الفساد المنتظم: و هو الذي يحدث حين تتحول إدارة المنظمة إلى إدارة فاسدة بمعنى أن يدير العمل برتمه شبكة مترابطة للفساد يستفيد و يعتمد كل عنصر منها على الآخر (يوسف أ.، 2011) و يكثر الفساد في القطاعات التي يسهل جني الربح منها، حيث يسود ضعف في النظام مع ضعف في الرقابة و التنظيم في هذه القطاعات (السكرانة، 2011).

3- الفساد الشامل: و في أحيان أخرى يصبح الفساد ظاهرة يعاني منها المجتمع بكافة طبقاته و مختلف معاملاته (السكرانة، 2011)، و هذا ما يقصد به النهب الواسع للمال العام عن طريق الصفقات الوهمية و تحويل الممتلكات العامة إلى مصالح خاصة و بحجم كبير و يمارس هذا النوع من قبل القمة المترتبة على رأس الهرم (يوسف أ.، 2011). و هذا الفساد يؤثر على المؤسسات و سلوك الأفراد على كافة مستويات النظام السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، و له ملامح تميزه عن غيره:

- أنه متجسد في بيئات ثقافية و اجتماعية معينة.

- يميل إلى أن يكون احتكاريًا.

- أنه فساد يصعب تجنبه.

خلاصة القول أن للفساد أشكال كثيرة فقد يكون عرضيا أو منظما أو شاملا و قد يكون الفساد مؤقتا أو في مؤسسة معينة أو قطاع معين دون غيره. و أن أخطر هذه الأنواع هو الفساد الشامل حين يتخلل المجتمع كاملا و يصبح ظاهرة يعاني منها المجتمع (السكرانة، 2011).

(4) الفساد من حيث المجال: يكثر الحديث عن أنواع الفساد المتعددة مثل الفساد السياسي و الفساد الإداري و الفساد المالي و غيره. و على الرغم من صعوبة وضع خطوط واضحة بين هذه الأنواع بسبب تداخلها و ارتباطها معا، إلا أنه قد يكون من المفيد توضيح ما يقصد ببعض هذه الأنواع من الفساد (توق، 2014)

1- الفساد السياسي: يتعلق بمجمل الانحرافات المالية و مخالفة القواعد و الأحكام الخاصة التي تنظم المؤسسات السياسية في الدولة (الطائي و راضي، 2015) و يعتبر الفساد السياسي المصدر الأساسي للفساد، و هو مرتبط بفساد السلطة السياسية في النظام الشمولي، أو رئيس الدولة باعتباره يمثل السلطة التنفيذية، و فساد علاقته بالسلطات الأخرى في الدول التي تتبنى النهج الديمقراطي. و مع أن هناك فارق جوهري بين المجتمعات التي تنتهج أنظمتها السياسية أساليب ديمقراطية تتوزع فيها السلطة إلى ثلاث سلطات و تكون فيها القرارات تؤخذ بالمشاركة، و بين الدول التي يكون فيها الحكم شموليا و

دكتاتورياً، إلا أن السلطة الدكتاتورية هي أقرب للفساد من السلطة الديمقراطية التي تتبنى فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية (الشويات، 2015).
تعرفه منظمة الشفافية الدولية بأنه إساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قبل مسؤولين سياسيين من أجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة أو الثروة (الشويات، 2015).
و يقول Peter Eigen مؤسس منظمة الشفافية الدولية: "إن سوء استخدام المكانة السياسية بهدف الحصول على مكاسب شخصية يحرم أولئك الذين يحتاجون للخدمات الأساسية، و يؤدي بالتالي إلى فقدان الأمل، الأمر الذي يغذي بدوره النزاع و العنف (العزاوي، 2015).
و من أجل تمييز الفساد السياسي عن أنواع الفساد الأخرى، لا بد أن يقوم بممارسته شخص ينتمي إلى أحد مستويات النظام السياسي الآتية:

- السلطة التنفيذية: الرئيس، الوزير الأول، الوزراء، الموظفون السامون، و يدخل ضمنهم قادة العسكر و الأمن.
- السلطة التشريعية: أعضاء البرلمان.
- السلطة القضائية: القضاة و رؤساء المحاكم العليا.
- السلطة الجهوية و المحلية: حكام النواحي و المقاطعات و أعضاء المجالس المحلية المنتخبة.

2- الفساد الإداري: و هو بيع المسؤولين الحكوميين للممتلكات الحكومية لتحقيق مكاسب شخصية (Shleifer & Vishny, 1993) و يتعلق بالانحرافات الإدارية و الوظيفية أو التنظيمية و تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف المكلف بخدمة عامة أثناء تأديته المهام في منظومة التشريعات و القوانين و الضوابط و منظومة القيم الفردية أو تلك التصرفات التي تغتتم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدلا من الضغط على صناع القرار و المشرعين لمراجعتها و تحديثها باستمرار و سد الثغرات (الطائي و راضي، 2015).

و ينظر للفساد الإداري و الذي يسمى أحيانا بالفساد الصغير (توق، 2014) على أنه مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين و الهادفة إلى التأثير بسير الإدارة العامة أو قراراتها أو أنشطتها بهدف الاستفادة المادية المباشرة أو الانتفاع غير المباشر (الضمور، 2014) بغض النظر عما يترتب على ذلك من أضرار خاصة أو عامة (الرملاوي، 2012).

3- الفساد المالي: هو سوء استخدام أو تحويل الأموال العامة من أجل مصلحة خاصة أو تبادل الأموال في مقابل خدمة أو تأثير معين بما في ذلك ممارسة بيروقراطية أكثر من اللازم عند التعامل مع المحتاجين للخدمة المقدمة أو القيام بالانحرافات المالية أو مخالفة القواعد و الأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة و مؤسساتها و مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية مثل الجهاز المركزي للرقابة المالية و مراقبة حسابات و أموال الحكومة و الهيئات و المؤسسات و الشركات العامة، و يمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في: الرشاوي، الاختلاس، التهرب الضريبي، المحاباة، و تخصيص الأراضي العامة و المحسوبة في التعيينات الوظيفية و غيرها (الشويات، 2015).

أما مظاهر الفساد الاقتصادية فتتمثل في سوء توزيع الثروات و الموارد و الدخول أو تحميل الإدارة الحكومية أعباء كبيرة و تخصيص أموال طائلة للقيام بهذه المهام دون متابعة و رقابة و مسألة، و يتضح ذلك جلياً من خلال دراسات التنمية البشرية في أغلب البلدان العربية التي تعاني من عدم تحقيق مشروعات التنمية للعدالة الاجتماعية أو الرفاهية الاقتصادية (الطائي و راضي، 2015). حيث تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد الاقتصادي: "اتخاذ القرارات في الشأن العام، و خاصة فيما يتعلق

بتخصيص الموارد و المنافع الاقتصادية و توزيع العائد و الناتج الاقتصادي في المجتمع وفقا لاعتبارات المصلحة الخاصة، و ليس وفقا للصالح العام أو حتى بالتضاد معه" (الشويات، 2015).

4- الفساد الاجتماعي: لقد أوضحت البحوث أن تصرفات الفرد المستقبلية يحددها نوع العلاقات الاجتماعية التي تؤثر في الفرد و تطور سلوكه فيما بعد، و يمكن أن تعد الركيزة الأخلاقية التي تفسر تصرفاته في المحيط الذي يحيا فيه (العزوي، 2015).

الفساد هو وصف للسلوك غير السليم الناتج عن تفسخ منظومة القيم الاجتماعية، حتى إن علماء الاجتماع يحددون مفهوم الفساد بأنه علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة و ممارسة الفساد مرجعها يعود إلى عدم استقامة ذاتية الشخص الذي يمارسه و بالتالي فهو انتهاك لقيم المجتمع و هو قائم على تغليب المنفعة الشخصية على المنفعة العامة (الطائي و راضي، 2015).

إن أخطر ما ينتج عن الفساد بهذا الصدد هو الخلل الذي يصيب أخلاقيات العمل و القيم الاجتماعية و غالبا ما يغير الفساد سلوك الفرد و يجعله يتعامل مع الآخرين بمادية و تغليب المصلحة الذاتية من دون مراعاة للقيم الاجتماعية التي تدعو إلى علو المصلحة العامة (الطائي و راضي، 2015).

5. أشكال الفساد:

1) الانحرافات التنظيمية: و يقصد بها تلك المخالفات التي تصدر عن المواطن أثناء تأديته لمهام وظيفته و التي تتعلق بصفة أساسية بالعمل، و منها : (السكرانة، 2011)

1- عدم احترام العمل: العبرة من ذلك أنه لا يراد تواجد الموظف في مكان عمله لساعات معينة، بل الأهم من ذلك هو الخدمات التي تقدم إلى المواطنين خلال هذه الساعات، لأن الانحراف الوظيفي يظهر عندما يصبح وجود الموظف كافيا من أجل تحقيق هذه الغاية.

و يندرج تغيب الموظف عن الدوام الرسمي ضمن هذا النوع من الانحراف التنظيمي، حيث يتخذ من الغياب أكثر من صورة واحدة و يتم لأكثر من سبب واحد، و في جميع المواقف فإن العمل المطلوب لا ينجز حسب الأهداف المرجوة، و يؤدي غياب بعض الموظفين في الأقسام الإدارية الحساسة إلى تراكم الأعمال شيئا فشيئا و يترتب على ذلك اختلال العلاقة الاجتماعية بين المواطن و الموظف حيث يشعر المواطن بأن أحدا لا يهتم بتقديم الخدمة المناسبة له و بالتالي يبحث بكل الوسائل المشروعة و غير المشروعة (عبد العزيز، 2015).

2- امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه: أي عدم قيام الموظف العام بواجباته و أدائه مهامه بصورة صحيحة مما يعني أنه سيكون عنصرا مؤثرا بشكل سلبي على أداء المؤسسة الإدارية لوظائفها سواء كان ذلك ناتجا من الامتناع عن أداء الأعمال أو أدائها و لكن بصورة غير صحيحة، و أن هذا الامتناع أو التقصير في العمل قد يأتي من عدد غير قليل من الموظفين مما يشكل معه ظاهرة يصعب معالجتها بعد مرور فترة من الزمن.

و من أهم مظاهر امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه: رفضه أداء العمل المكلف به أو الامتناع عن القيام بأعمال وظيفته، أو مباشرتها على النحو غير صحيح و التأخير في أدائه، مما يؤدي إلى تعمه إحداث أضرار في الإنتاج الإداري أو الصناعي يجعله مسؤولا عن أعماله غير القانونية أو غير المشروعة، و ذلك من خلال خضوعه لأنواع الرقابة السياسية أو الإدارية أو القضائية (عبد العزيز، 2015).

3- السلبية: و من صور ذلك اللامبالاة، عدم إبداء الرأي، عدم الميل إلى التجديد و التطوير و الابتكار، العزوف عن المشاركة في اتخاذ القرارات، عدم الرغبة في التعاون، عدم تشجيع العمل الجماعي، تجنب الاتصال بالأفراد... (يوسف ي.، 2014).

4- إفشاء أسرار العمل: أي التصريح بمعلومات متعلقة بأمن المصلحة العامة من أجل المصلحة الشخصية (العزاوي، 2015)، و لقد أوجب القانون على الموظف الحرص و احترام المعلومات التي بحوزته، و عدم إفشائها و منع تسريبها، و ذلك لكي لا يسبب أي ضرر للأفراد أو الدولة، و ضرورة استمرار هذا الواجب حتى بعد إنتهاء علاقته بالوظيفة (عبد العزيز، 2015).

2) الانحرافات السلوكية: و يقصد بها تلك المخالفات التي يرتكبها الموظف و تتعلق بمسلكه الشخصي و تصرفه، و من أهمها:

1- سوء استغلال السلطة أو النفوذ: تعرف السلطة بأن لها الحق في اصدار الأوامر و متابعة تنفيذها و المحاسبة عليها و يوجد للسلطة جانبان، أولهما ضرورة امتلاك القوة من مصادر مختلفة و الأمر الآخر هو النفوذ أي قدرة التأثير على الآخرين (طالب و العامري، 2015) مما يمكن بعض الأحزاب من شراء عقود ملكية أو الحصول على فوائد حكومية من السياسيين البيروقراطيين مقابل دفع رشاي (Kaufman & Gray, 1998).

قد يترك للموظف شيء من الحرية في ممارسة سلطته ليقرر اختيار ما يراه محققا للمصالح العام، و يسمى ذلك بالسلطة التقديرية فإذا انحرف الموظف عن ممارسة هذه السلطة عن غاية المصلحة العامة و قام بالعمل تحقيقا لغاية أخرى، كان تصرف مشوبا بانحرافه في استعمال سلطته و على ضوء أهمية السلطة و دورها في تنظيم سير الأعمال، يفترض أن تمنح السلطات و الصلاحيات لأشخاص أكفاء و نزيهين و عادلين و بعكس ذلك فإنها إذا ما منحت لأشخاص غير مؤهلين فإنه يتوقع أن يساء استخدام هذه السلطات لتحقيق منافع شخصية تؤثر على الأداء للعمل الرسمي (عبد العزيز، 2015).

2- المحسوبية: و هي ترجمة للكلمة الانجليزية Nepotism (توق، 2014) و تعني قيام المسؤول التنفيذي في مؤسسة حكومية أو قيام شخص ذو نفوذ في إحدى الهيئات العامة أو مؤسسات القطاع الخاص بإعطاء الأفضلية و الأولوية للأقارب و الأصدقاء و المعارف في حالات الاختيار و التعيين و الترقية الوظيفية، و في حالات منح العطاءات و المناقصات و العمليات التجارية الأخرى سعيا وراء تحقيق مكاسب مادية أو معنوية أو سياسية أو اجتماعية دون التقيد بالقواعد و الشروط القانونية المعمول بها و دون النظر بالضرورة إلى اعتبارات الجدارة و المؤهلات و الاستحقاقات و تكافؤ الفرص (الضمور، 2014) و يترتب على انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات و زيادة الإنتاج (السكرانة، 2011).

3- المحاباة: و هي ترجمة للكلمة الانجليزية Favoritism (توق، 2014) و هي تساهل الموظف مع أقاربه و معارفه على حساب الأنظمة و التعليمات التي تحكم سير عمله أو أن يعطيهم الأولوية في إنهاء معاملاتهم و الاستفادة من خدمات دائرته قبل غيرهم (طالب و العامري، 2015)، أي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات أو عقود الاستئجار و الاستثمار (الشويات، 2015) و قد يقلل البعض من عظمة بعض تصرفات المدير أو الموظف العام، فالمحاباة قد يعتبرها البعض مجرد مجاملة عادية و هي في الحقيقة تمنح الفرصة لفئة معينة و تحرم منها فئة أخرى كما أنها تميل لمعايير بخلاف المعايير المتعارف عليها مما يضر بشكل أو بآخر المصلحة العامة (الضمور، 2014).

4- الوساطة: تكثر الوساطة في الدول التي تحكمها أنظمة قَبَلِيَّة و في الدول الربيعة التي يكون حكم القانون و المساواة فيها ضعيفا (توق، 2014) و هي مظهر شائع في الدول النامية بالذات و إن كانت الدول المتقدمة لا تخلو منه أيضا، و قد يكون مستمدا من مكانة الشخص الاجتماعية أو السياسية، فيصبح قادرا على توجيه قرارات الآخرين بشكل يتناسب مع مقاصده و أهدافه متجاوزا القوانين و الأنظمة ليعطي الحقوق لغير أصحابها و منع مزايا لفئات دون أخرى (طالب و العامري، 2015).

و تعتبر الوساطة الأكثر انتشارا في الدول العربية و يبدو أن أمر استمراريتها يكمن في أن الثقافة الاجتماعية تتقبلها و لا تعتبرها فسادا، بل و في كثير من الأحيان تساهم الثقافة الاجتماعية القائمة على تقديم العون و الدعم للآخر على استمرارية من هذا النوع من الآفات و تساهم أيضا في إيجاد المبررات الشرعية لها (الضمور، 2014).

3) الانحرافات المالية: و هي التصرفات التي تفوت على الدولة حقا ماليا أو يكون شأنها ذلك، و بصفة عامة فإن المخالفة المالية تتمثل في كل إخلال بقاعدة مالية (عبد العزيز، 2015).

1- مخالفة القواعد و الإجراءات: الخاصة بتنفيذ الميزانية العامة للدولة و ضبط الرقابة على تنفيذها، و يحدث عند عدم موافاة جهاز الرقابة المالية بالحسابات و المستندات الخاصة بالمنطقة و عدم الرد على ملاحظاته أو ما يطلبه من بيانات من دون عذر مقبول، مما يعوق عمل هذا الجهاز و يؤثر على فاعليته (عبد العزيز، 2015)

2- كل تصرف خاطئ: عن عمد أو إهمال أو تقصير يترتب عليه صرف مبلغ من أموال الدولة بغير حق من الحقوق المالية للدولة أو المؤسسة أو الهيئات العامة أو غيرها من الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية (عبد العزيز، 2015)

3- الاسراف في استخدام المال العام: أي تبديد الموارد العامة، و كثيرا ما يرتبط هذا المصطلح بالمال فيسمى الهدر المالي، إلا أنه قد يكون أيضا على شكل هدر موجودات الدولة (توق، 2014) و من صورته: تبديد الأموال العامة في الانفاق على الأثاث، المبالغة في استخدام المقتنيات العامة في الأمور الشخصية، إقامة الحفلات و الدعاية و الإعلان و النشر في الصحف و المجلات في المناسبات و التهاني و التعازي و التأبين (السكرانة، 2011)

4- نهب المال العام: يتمثل هذا السلوك باستغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق أو تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء أو تهريب الثروة النفطية أو الاحتيال باستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص (الشويات، 2015) فمرتكب هذه الجريمة يقوم بفعلة الاحتيالي الفاسد بعد أن تبين أنه يستطيع النفاذ من فعلة بالحيلة و الخداع و بعد أن يقارن بين مكاسب الفعل و خسارته قبل ارتكابه (العزاوي، 2015). و لتوضيح الفرق بين السرقة و الاختلاس و النهب: فالنهب هو أخذ المال متعمدا قوة و غلبة، أما الاختلاس فهو خطف المال من غير قوة و الهرب، أما السرقة فهي أخذ المال خفية (الرملاوي، 2012)، لكن يصب تعريف كل من الاختلاس و نهب المال العام و تحويله لخدمة مصالح شخصية بطرق غير قانونية (ليمام، 2011)

4) الانحرافات الجنائية: يقصد بها تلك الممارسات الوظيفية غير القانونية التي تعرض مرتكبيها إلى المسائلة القانونية نظرا لما يترتب عنها من آثار و أضرار كبيرة بالمصلحة العامة، و من أبرز مظاهر الانحرافات الجنائية ما يلي:

1- الرشوة: تعد الرشوة من أسوأ أنواع جرائم الفساد نظرا للمخاطر التي تلحقها بالمجتمع من كافة جوانبه الاقتصادية، الاجتماعية و التربوية، فارتكاب هذه الجريمة يعد إساءة متعمدة للوظيفة العامة و هيبه

الدولة لأن انتشارها يدل على تحلل المسؤولية الوظيفية لدى المؤتمنين و تحلل المسؤولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع حيال أموال الدولة و ممتلكاتها (عبد العزيز، 2015).

تقول Rose Ackerman أن الرشوة تتميز ببعدين: دافعي الرشواي (في القطاع الخاص) و متلقي الرشواي (في القطاع العام)، و عليه يحدد الفساد أربعة أنواع من الحكومات الفاسدة: (Manion, 2001)

1- في حالة الرشوة التنافسية: العديد من الجهات الخاصة يرشون العديد من المسؤولين العموميين في مستوى منخفض.

2- حالة Kleptocries (حسب Ackerman) تدل على رشوة العديد من الجهات الخاصة لبعض كبار المسؤولين.

3- الاحتكارات الثنائية تتميز بعد قليل من الجهات الخاصة تقدم رشواي لبعض كبار المسؤولين.

4- الحالة التي تسيطر فيها المافيا حيث يقوم الفاعلين الخواص برشوة العديد من المسؤولين.

و تعني أيضا حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتميرير أو تنفيذ أعمال تخالف التشريع أو أصول المهنة (يوسف ي، 2014) أو هي "ما يعطى لإبطال حق أو لإحقاق باطل" (الرملاوي، 2012). و لا بد من الإشارة إلى أن الرشوة ممكن أن تكون بشكل نقدي أو عيني و ممكن أن تقدم بشكل مباشر أو غير مباشر، و عليه يمكن القول بأن الرشوة هي "قيام الشخص بدفع أموال نقدية أو عينية إلى شخص آخر بقصد قيام الشخص الثاني بتفضيل الأول على الآخرين أو قيامه بالتجاوز على الأنظمة و القوانين بهدف انجاز ما يريده الأول". و مما تقدم يتبين أن أهم الدوافع وراء دفع الرشوة هي لضمان المواطن انجاز معاملته بأقصر وقت ممكن و بأقل جهد و بدون توفر الشروط القانونية (طالب و العامري، 2015).

2- **التهرب الضريبي و الجمركي:** و يقصد به محاولة المكلف التخلص من دفع الضريبة المستحقة عليه بموجب القانون الضريبي بشكل كلي أو جزئي و ذلك باستخدام الطرق غير المشروعة (الضمور، 2014) كعدم التصريح بالأرباح (التي عادة ما تنجر عن النشاطات غير المصرح بها) أو بالتصريح الكاذب (و هو المظهر الأكثر شيوعا لدى القطاع الخاص) (السكرانة، 2011) بهدف تقليل دخله الخاضع للضريبة و بالتالي محاولة التخلص من دفع الضريبة جزئيا أو كليا إلى جانب قيام مفتشي الضرائب بالمبالغة في تقدير الضريبة على المكلفين مما يؤدي إلى الشعور بالظلم مما قد يدفع بهم إلى إخفاء بعض مصادر الدخل الخاضع للضريبة (الضمور، 2014). كما يخفض الفساد من الإنتاجية و يقلل من فعالية السياسات الصناعية و يشجع الشركات على العمل في قطاع غير رسمي الذي يعد انتهاك للقوانين الضريبية و التنظيمية (Ackerman, 2010).

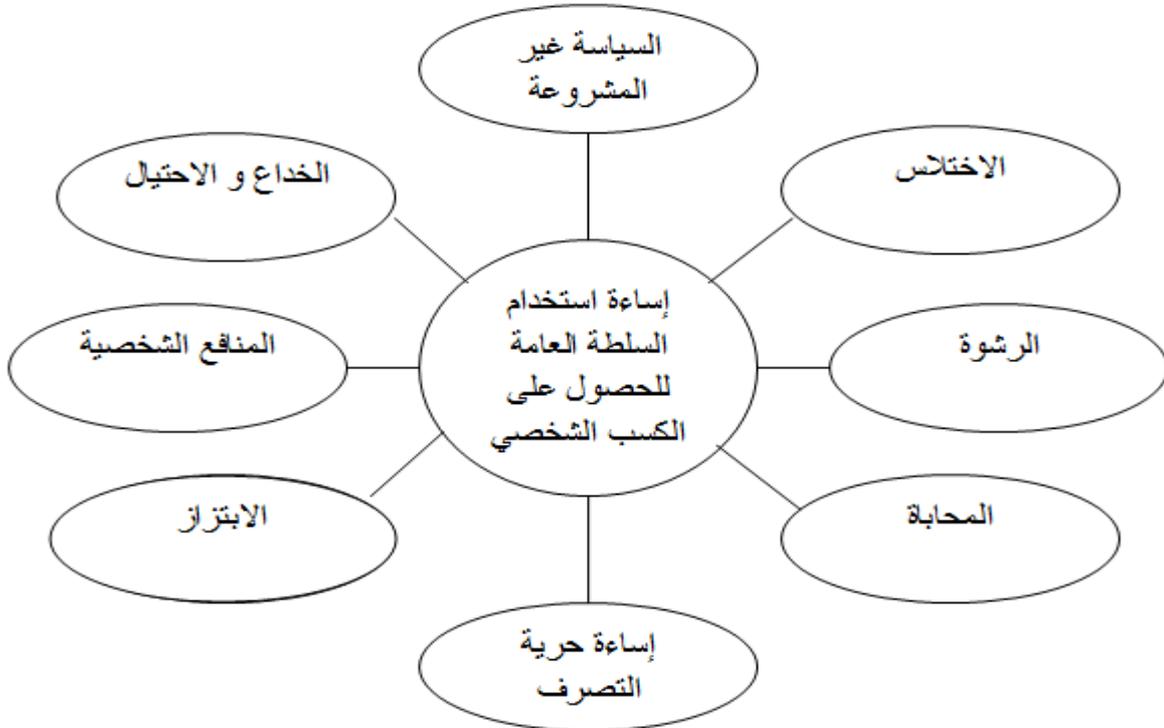
السبب الرئيسي لعدم الكفاءة البيروقراطية في تحصيل الضرائب هو التواطؤ بين جامع الضرائب و دافعها للتهرب من دفع الضرائب و الذي من المحتمل أن يكون من الناحية الكمية أهم أشكال الفساد (Besley & McLaren, 1993) و تضع تقارير البنك العالمي مؤسسات الجمارك و إدارات الضريبة على رأس دوائر الفساد الكبير لما لها من انعكاسات على مستوى الأسعار و مداخل الدولة و على المنافسة النزيهة (السكرانة، 2011).

3- **غسيل الأموال:** و يعني "القيام بتصرفات مالية مشروعة لمال اكتسب بطرق غير مشروعة عن طريق استخدامه و لمرات عديدة و في وجهات مختلفة و بأساليب عدة و في وقت قصير في الاستثمار في أعمال مشروعة" مثل الإيداع في البنوك الخارجية و إدخاله بطريقة مشروعة عن طريق التحويلات الخارجية أو تدويره في شراء عقارات، ثم رهنها و الاقتراض بضمانها، أو تداول المال في البورصات المحلية و العالمية، أو إنشاء شركات وهمية، و ذلك كله من أجل إخفاء المصدر غير المشروع للأموال و تضليل الأجهزة الرقابية و الأمنية للإفلات من العقوبات المقررة عن الجرائم الاقتصادية التي ارتكبتها (الرملاوي، 2012).

4- **التزوير:** و هي جريمة مالية أو تجارية تتضمن قيام الموظف المسؤول في جهاز أو مؤسسة حكومية عامة بالتحريف و التلاعب بالمعلومات و الوقائع و الوثائق التي انتمى عليها رؤسائه أو زملائه (الضمور، 2014) و تغيير محتوياتها فضلا عن الحذف و تغيير الأرقام و تحريف الكلمات و تبديل الأسماء و تقليد الأختام الرسمية و التلاعب بالتواريخ و تقليد امضاءات المسؤولين أو خلق وثائق مشابهة للأوراق الرسمية، للمستندات الحكومية، و لأوراق الثبوتية و كذا للهويات الشخصية و الشهادات الجامعية... (طالب و العامري، 2015) مقابل الحصول على مكاسب مادية (العزاوي، 2015).

و في دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNPD بينت فيه أهم أشكال الفساد كما هو مبين في الشكل التالي: (الشويات، 2015)

الشكل رقم (01): أشكال الفساد



المصدر: (يوسف ي، 2014)

6. أسباب الفساد: بعد استعراض أشكال الفساد، تجدر الإشارة إلى أن هناك تعدد ملحوظ و بعض التباين في تحديد أسباب الفساد بين الكُتّاب و الباحثين المتخصصين فتنقسم آرائهم إلى عدة مجاميع، حيث يمكن تقسيمها إلى:

(1) الأسباب السياسية: تعد هذه الأسباب من الأسباب الرئيسية للفساد خصوصا في الدول النامية، فهيمنة السياسية و السياسيين الفاسدين على مختلف نواحي الحياة هي السبب الكبير في انتشار حالات الفساد الثقيل (طالب و العامري، 2015)

1- عدم الاستقرار السياسي: و قد توصلت كثير من الأبحاث النظرية و الميدانية إلى تأكيد وجود علاقة ارتباطية مباشرة بين عدم الاستقرار السياسي و ظاهرة الفساد، لأن الوضع غير المستقر يشكل مناخا ملائما لنمو الفساد. فإذا كانت الرشوة و استغلال المنصب بشكل غير شرعي و غيرهما من الممارسات تتم في الظروف العادية، فإنها تصبح في الأوضاع غير المستقرة ممارسات طبيعية مادامت المؤسسات الرقابية و العقابية معطلة، خاصة أثناء الانقلابات العسكرية، انتشار العنف المسلح، و كذا في حالات الطوارئ و الفوضى، و عندئذ تصبح وضعية عدم الاستقرار فرصة مناسبة للإثراء و الكسب غير المشروع (ليمام، 2011).

أما Samuel Huntington (1968) يفضل في بعض الحالات تغيرات الثورية الناجحة كونها تجلب معها النظام و الاستقرار. فمن وجهة نظره، اختبار لنظام جيد يكون بمدى كفاءته مقاسة باستقراره و نجاحه في تسهيل و تحقيق التطورات و الأهداف الاجتماعية، بالإضافة إلى أن نظام الحكم يكون بشكل أفضل في البلدان الصناعية المتقدمة أكثر من أي مكان آخر و ذلك من خلال إتباع المعايير المتعلقة بالنظام و الاستقرار. علاوة على ذلك يزعم Huntington أن هذه "الفجوة السياسية" تتسع بين البلدان الغنية و الفقيرة مثل اتساع "الفجوة الاقتصادية" (Sklar & Huntington, 1969)

2- ضعف الأحزاب السياسية و هشاشة مؤسسات المجتمع المدني: تتميز الدول التي يكثر فيها الفساد إما بضعف المجتمع المدني و ضعف قدرته في الرقابة على أفعال السلطة التنفيذية أو بالإضعاف المتعمد للمجتمع المدني من قبل السلطات الحاكمة حتى لا يتمكن من القيام بدوره في كشف الفساد و مراقبة أفعال المسؤولين المؤدية للفساد بدعوى تبعيته للخارج و عدم وطنيته، و تلقية التمويل الخارجي و لتحقيق مآرب خاصة، و الطامة الكبرى هو عندما يصبح المجتمع المدني نفسه فاسد (توق، 2014). و ما يشجع الفساد داخل الأحزاب السياسية عادة هو عدم الانسجام بين أطرافها و الصراعات فيما بينهم. كما أن الحاجات المتداخلة للأحزاب السياسية و تكاليف العمل السياسي و الانتخابي تجعل موارد تمويل الأحزاب متداخلة، و هو ما يدفعها إلى اللجوء لطرق غير مشروعة للقيام بأنشطتها، و عندئذ تصبح عرضة للضغوطات فتفقد الصفة الأساسية في الحزب السياسي و هي الاستقلالية لأن صاحب التمويل هو صاحب القرار (ليمام، 2011).

3- ضعف الإرادة السياسية لمكافحة الفساد: يستبعد Huntington رؤية التطور الفعال تحت رعاية المؤسسات السياسية المصممة لإحباط الحكم (Sklar & Huntington, 1969) كعدم تفعيلها لإجراءات الرقابة على الفساد (الضمور، 2014) و التي تعد الخط الأول للدفاع ضده، لأن القيادة السياسية هي القدوة و المثل لباقي مسؤولي الدولة فلا بد أن تكون هي السبابة في مكافحة الفساد، و تزداد الطامة عندما يشترك القادة أنفسهم في أعمال الفساد أو عندما يتغاضون عن مثل هذه الأعمال لأقاربهم أو أصدقائهم، و بالطبع لا يتوقع أن يفعل الموظفون الحكوميون ما لا يفعله رؤسائهم (إمنصوران، 2009). فمن ناحية يسعى المسؤولون السياسيون الفاسدون إلى إعادة تنظيم الدولة لزيادة

فرص الربح غير المشروع، و من ناحية أخرى دافعي الرشايي الراضين بالوضعية ليس لديهم الحافز للتبليغ عن هذه الممارسات غير الشرعية (Ackerman, 2010).

4- عدم استقلالية القضاء: ترتبط درجة الفساد السياسي بدرجة جودة الجهاز القضائي و اختلال المؤسسة القضائية يؤدي مباشرة إلى فسادها و التأثير سلبا في كافة المؤسسات و الأنشطة الأخرى من حيث استقلالية القضاء و نزاهة القضاة و الأعوان في السلك القضائي. و يقع الاختلال عندما لا تكون المؤسسة القضائية مستقلة عن النفوذ السياسي (ليمام، 2011) أي عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاثة (التنفيذية، التشريعية و القضائية) في النظام السياسي و طغيان السلطة التنفيذية على السلطات التشريعية و هو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة (الطائي و راضي، 2015)، كما أن الحوافز الكامنة وراء السلطة القضائية شائعة في جميع أنحاء العالم و مع ذلك فإن انتشار و شدة المشكلة يختلفان على نطاق واسع. فلا يمكن للسياسة الفعالة أن تركز فقط على معاقبة "التفاح الفاسد"، بل أيضا على الشروط الأساسية التي تخلق حوافز فاسدة (Ackerman, 2010).

5- غياب المشاركة السياسية: يستخدم Samuel Huntington مصطلح "التحديث السياسي" بشكل رئيسي للإشارة إلى توسيع المشاركة السياسية، و يوضح أن تخلف المؤسسات السياسية في المجتمع سيؤدي إلى هدر إمكانات التطوير و التحديث (Sklar & Huntington, 1969). فالدول التي تكون فيها المشاركة فعالة و ذات قاعدة واسعة تعرف فسادا سياسيا محدودا (عرضيا) باعتبار أن المشاركة تهدف إلى التأثير في العملية السياسية، و تعد أداة رئيسية و حقيقية لممارسة الرقابة الشعبية على السلطة في إطار النظام الديمقراطي القائم على مبدأ الفصل بين السلطات و حكم القانون. أما في الأنظمة المغلقة، حيث تكون المشاركة السياسية ضعيفة و غير مؤثرة فإن ذلك يؤدي حتما إلى انتشار الفساد السياسي. فالدول التي تعرف أزمة مشاركة سياسية (ضعف القنوات الرسمية للمشاركة مثل الأحزاب السياسية و تقييد منظمات المجتمع المدني، التلاعب بنتائج الانتخاب و طغيان أعمال الاحتجاج الجماعي و العنف...) يسود فيها التلاعب بالموارد العامة، و تتداخل المصالح بين السياسة و رجال الأعمال، فما دامت المحاسبة غير فعالة فإن العقاب بدوره يختفي. (ليمام، 2011).

6- التنافس على السلطة السياسية: و يقصد بها إساءة استخدام سلاح المال في الحصول على السلطة السياسية أو الحصانة البرلمانية أو المنصب الحزبي، إذ يتم التأثير في الرأي العام من خلال الرشوة الانتخابية من أجل الحصول على الأصوات و الفوز في الانتخابات و هزيمة المنافس الذي يكون غالبا هو الأصلاح من الناحية الموضوعية. و قد يلجأ بعض المترشحين في الانتخابات إلى دفع تعويض مالي مناسب لإجبار الخصم على التنازل على الترشيح و الانسحاب قبل إجراء الانتخابات. و عادة ما تنشأ فئة من الوسطاء و السماسرة الذين يلجؤون إلى المضاربة للحصول على أعلى ثمن ممكن من المرشح الذي يكون لديه الاستعداد و القدرة المالية و الاصرار على الفوز، و يمكن أن يؤدي مثل هذا التنافس إلى ظهور جريمة تزوير الانتخابات (عبد العظيم، 2008).

2) الأسباب الاقتصادية: يشكل الاقتصاد مدخلا لممارسة حالات الفساد بأشكاله المتنوعة، فالأزمات الاقتصادية و عدم وجود دراسة جدوى و تدني مستوى دخل الفرد و ارتفاع تكاليف المعيشة أو سوء التخطيط قد تكون مدخلا يشجع الفساد بكل أشكاله (طالب و العامري، 2015).

1- انخفاض الأجور: كثيرا ما يشار إلى عدم كفاية الأجور و ضعف المرتبات كسبب رئيسي للفساد خاصة البيروقراطي (Besley & McLaren, 1993). حيث يعاني أكثر الموظفين خصوصا في الدول النامية من نقص كبير في الرواتب (السكرانة، 2011) بالمقارنة بمستوى التضخم الأمر الذي يجعل الدخل الحقيقي له غاية في التدني لدرجة يعجز معها اشباع احتياجاته المعيشية الضرورية فيلجأ إلى

الرشوة للحصول على المال بطريقة غير مشروعة من مختلف الوسائل (عبد العظيم، 2008) و هذا ما يسمى بالفساد الصغير أي قبول الرشوة لتسيير حاجات المواطنين، و بذلك يمكن أن يؤدي إلى وقوع هؤلاء الموظفين فريسة للفساد الكبار لتمرير صفقات كبيرة ضمن ما يعرف بالفساد الكبير ككسب صفقات غير مستحقة أو الاستحواذ على أراضي الدولة. هذا و ينظر بعض الخبراء إلى ظاهرة الفساد الصغير على أنها راتب تعويضي أو دعم غير مباشر للموظف نتيجة عجز الدولة عن دفع أجور متناسب و متطلبات الحياة. إلا أن هذه الخطورة في هذا الأمر تكمن في نقشي ثقافة الفساد و ارتفاع منسوب تحمله لدى الناس (توق، 2014).

2- البطالة و الفقر: و يعتبران من أهم العوامل الاقتصادية التي تدفع إلى اللجوء إلى الجريمة و إبتان أفعال الفساد حيث أن البطالة تعني عدم وجود دخل مشروع من العمل و من ثم يمكن للشخص المنحرف أن يتجه إلى الوسائل غير المشروعة للحصول على مصدر دخل مثل السرقة و تجارة المخدرات و الارهاب و تزييف النقود و غيرها من الجرائم التي ينتج عنها عائدات مادية أو اقتصادية (عبد العظيم، 2008) و انتشارها في مجتمع معين قد يساعد في تفشي الفساد في قطاع الأعمال أو القطاع العام (طالب و العامري، 2015). و بالرغم من وجود علاقة قوية بين الفساد و الفقر حيث أن أداء الدول الغنية مثل لكسمبورج و الدنمارك و ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية أفضل بكثير من الدول الفقيرة مثل أفغانستان و غيرها، إلا أنه في بعض دول الغنية بالمواد الخام مثل المملكة العربية السعودية و روسيا تتميز بمستويات أعلى من الفساد (Lambsdroff, 2011).

3- سوء توزيع الثروة: لعل من أهم أسباب الفساد هو عدم العدالة في توزيع الثروة في المجتمع و الذي من شأنه أن يولد فئات محرومة و أخرى ذات ثراء كبير (الطائي و راضي، 2015) تستحوذ على نسبة كبيرة من الثروة و الدخل، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الولاء للأهداف العامة و مصلحة المجتمع (عبد العظيم، 2008)، و هذا بدوره يفتح المجال لسلوكيات منحرفة فاسدة في أجهزة الدولة و منها الرشوة و الاختلاس و خيانة الأمانة و السرقة (عبد العزيز، 2015) فضلا عن سهولة اختراق عصابات الجريمة المنظمة لأجهزة الأمن و العدالة بالإغراءات المالية الغالية التي يضعف أمامها بعض العناصر المسؤولة في تلك الأجهزة و سهولة تكوين شبكات فساد تضم بعض كبار المسؤولين رغبة في الحماية و الأمان من الملاحقة الأمنية و القضائية و التستر على الانحرافات المالية و اهدار الأموال العامة و في مثل هذه الحالات يلتقي الفساد الإداري مع الفساد المالي السياسي و الاجتماعي (عبد العظيم، 2008).

4- تدخل القطاع العام في النشاط الاقتصادي: الفساد البيروقراطي أو الإداري هو جانب حتمي من تدخل الدولة في الاقتصاد، بغض النظر عن سبب وجوده و عن الفوائد الاجتماعية التي قد يمنحها (Ehrlich & Lui, 1999). فالقطاعات العامة البيروقراطية لا تهتم بعملية الإنتاج بقدر تركيزها على عملية التخطيط دون وجود دور لآليات السوق الحرة في تخصيص الموارد الاقتصادية الأمر الذي يفتح المجال و اسعا أمام ممارسات الفساد المتعددة، و على النقيض من الرأي السابق يرى البعض أن التوجه من الاقتصاد الشمولي و المركزي و السيطرة الحكومية على الاقتصاد الحر و اتجاه الحكومات إلى تقليل القيود و الرقابة لتحفيز المستثمرين أو المنتجين و رجال الأعمال يجعل هناك شعورا عاما بضعف دور الدولة في الرقابة و الضوابط التي تحمي المجتمع من الممارسات الفاسدة من جانب المحتكرين و زيادة ضغوط التضخم و حجم الصفقات التجارية و المالية و من ثم ارتفاع قيمة عائدات الفساد، الأمر الذي يؤثر كثيرا على استعداد الموظفين للانحراف نحو الفساد في ظل الاغراءات المالية الكبيرة في العقود و الصفقات الدولية المتعلقة بالتجارة الدولية أو بإنشاء مشروعات البنية التحتية

خاصة في الدول النامية بواسطة الشركات العملاقة متعددة الجنسيات و التي يكون لديها استعداد كبير لدفع مقابل مرتفع للحصول على الأعمال و الصفقات بطرق غير مشروعة (عبد العظيم، 2008).

5- تكاليف التحول الاقتصادي: لقد سيطر الاعتقاد القائل بأن الاصلاح الاقتصادي الذي يهدف إلى تقليص دور الدولة الاقتصادية و إطلاق الحرية للمشاريع الخاصة كفيل بالتقليل من حجم الفساد (ليمام، 2011) ، لكن واقع كثير من البلدان أثبتت أن التنفيذ الناتج عن الخصخصة و إلغاء القيود التنظيمية غالباً ما فشل بل و أدى إلى زيادة الفساد بدلاً من تقليل حجمه (Lambsdroff, 2011). و مما يشجع ظهور ممارسات الفساد في فترات التحول الاقتصادي – التحول السريع و غير المخطط نحو تعظيم دور القطاع الخاص على حساب القطاع العام و بيع المؤسسات للشركات الأجنبية مما يسمح للمسامرة و الوسطاء و الوكلاء بعقد الصفقات و دفع العمولات لشراء الذمم و المساومة على الملكية العامة لصالح قلة من الرأسماليين تفتح الأبواب في وجه أفراد القطاع العام في البحث عن الوسائل غير المشروعة لجمع الأموال و تعزيز علاقاتها مع الطبقات الرأسمالية من خلال الرشاوي و الوساطات و العمولات غير المشروعة (عبد العزيز، 2015).

3) الأسباب الاجتماعية: إن للبيئة الخارجية المحيطة تأثيراً في سلوك الموظفين، فالمجتمع المتخلف و علاقات أفرادها السلبية و عاداتهم و تقاليدهم المتوارثة تفرض نفسها على المنظمات، كما أن للتركيبة الاجتماعية و للتنشئة الأسرية و لأخلاقهم و قيمهم الفطرية و الدينية علاقة وثيقة بالحصانة التي يتمتع بها البعض ضد الفساد و ممارساته (طالب و العامري، 2015)

1- اختلال القيم الاجتماعية:

إن فهم مكونات ثقافة كل مجتمع باعتبارها "مجملاً للرؤى للحياة و أساليب التعامل اليومي، تشتمل على عدة مكونات من بينها القيم و الرموز و الأخلاق و الأعراف و المهارات التي يستعملها الشعب في تعامله مع بيئته الاجتماعية و الطبيعية، و هي بلغة عبد الرحمان ابن خلدون "آداب الناس في معاملاتهم في أمور الدنيا" و دراسة هذه المكونات و رصد حالتها و درجة تماسك القيم كقيلة بتفسير الظواهر المرضية التي تصيب المجتمع مثل الفساد. و إذا كان العلماء قد برروا ظاهرة الفساد بتدهور القيم الاجتماعية، فإن البعد الأخلاقي يعد ضرورياً لفهم نمو الظاهرة ما دامت تلك القيم تعد المقياس الرئيسي للسلوك الفردي و الجماعي. فالفساد يظهر في صور انحراف القيم و يبرز اختلالها من خلال وضعية مصادرها أو سيطرة قيم أخرى (ليمام، 2011)

فضلاً عن الاختلال في النسق القيمي بعكس المشكلات المرتبطة بضعف أو انعدام القواعد الأخلاقية العامة التي تنتج عن تضارب القيم الاجتماعية بحيث لا يوجد تصور واضح و محدد حول ما هو صواب و ما هو خطأ (العزاوي، 2015).

إن تدني الوازع الأخلاقي لدى الأفراد ساعد على انتشار الفساد و على الرغم من صحة الارتباط النظري بين الفساد و تدهور القيم الأخلاقية إلا أن مقاومة الأفراد لإغراء الفساد، يمكن أن يضعف بكل تأكيد في حال غياب الرقابة و ضعف الجزاءات و ضغط الحاجات المعيشية (توق، 2014).

2- التمييز العنصري: لا تزال هناك بعض المجتمعات المتقدمة و النامية التي يمارس فيها التمييز العنصري على أساس اللون أو الجنس أو الدين أو المنشأ الجغرافي للبشر، الأمر الذي يؤدي إلى تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للفئات التي تعاني من هذا التمييز و سوء المعاملة، فيتولد لديها الرغبة في الانتقام من المجتمع بصفة عامة، و من الأثرياء و السلطة بصفة خاصة، و من ثم تنجبه إلى ارتكاب جرائم الفساد للحصول على مصدر دخل يساعدها على الحصول احتياجاتها المعيشية (عبد

العزیز، 2015). و يضاف إلى ماسبق أن التمييز العنصري يمكن أن يكون مدعاة للحصول إلى الثروة و الثراء السريع من أجل الحصول على الحقوق و التقدير الاجتماعي المعتمد على التقدير المادي خاصة في المجتمعات الفقيرة و النامية التي ترتفع فيها القيمة المادية و الثراء عن قيمة العمل أو العلم أو الاجتهاد. و عليه يكون الفساد هو الوسيلة السريعة للوصول إلى قمة الهرم الاجتماعي و الإنفاذ من ممارسات التمييز العنصري (عبد العظيم، 2008).

3- التقليد و المحاكاة: عندما توجد فجوة بين الأغنياء و الفقراء في المجتمع تتجه هذه الفجوة إلى الاتساع في ظل ثورة المعلومات و الرغبة في التقليد و المحاكاة و ازدياد أحلام الثراء السريع في ظل ضعف الوازع الديني و الأخلاقي و غياب مفهوم المسائلة و المسؤولية العامة، و انهيار النظام القيمي لدى أفراد دون وجود بديل حقيقي لتوجيه السلوك و من ثم استبدال القيم الإيجابية بالقيم سلبية منحرفة و زيادة الفساد في المجتمع (عبد العظيم، 2008).

و يظهر أثر التقليد و المحاكاة في ارتكاب جرائم الفساد من ناحيتين، الأولى من خلال محاولة طبقة الموظفين محاكاة طبقة الأغنياء في أسلوب معيشتهم، أي أن الموظفين الذين تبهرهم الأنماط المعيشية و الاستهلاكية الترفيحية للطبقات الغنية و لا توفر لهم رواتبهم الرسمية المحدودة نسبيا فرصة محاكاة هذه الأنماط، فمن المحتمل أن يقعوا في الفساد بمختلف صورته لتحقيق ذلك.

و من ناحية أخرى، فإن للتقليد أثر مباشر في ارتكاب جرائم الفساد و ذلك من خلال تقليد موظفي الطبقة الدنيا للإدارة من هم أعلى منهم في السلم الوظيفي، لأنه عندما يتعامل الموظفون في أعلى السلم بالرشوة فإن ذلك غالبا ما يؤدي إلى تجرؤ موظفين الآخرين إلى اتباعهم نفس طريق الفساد.

4- تزواج السلطة و المال: حيث تتداخل العلاقات الاجتماعية مع العلاقات المالية أو الاقتصادية فتحدث الوساطة و المحسوبية خاصة إذا ما ترتب على ذلك تزيح ذوي السلطة بطريق مباشر أو غير مباشر من هذه السلطة الوظيفية أو السياسية. و في مثل هذه الحالات تصبح الصداقة أو صلة الرقابة هي المدخل الطبيعي للحصول على منافع مادية بدون وجه حق خاصة عندما تكون هناك عائلات حاكمة تمتلك شركات متعددة أو تكون على صلة بأفراد أو شركات تبحث عن الأرباح الكبيرة و الصفقات الضخمة و من ثم استغلال أصحاب القرار مناصبهم في التزيح و الحصول على منافع مالية و هدايا عينية أو رشوي باهظة التكلفة للحصول على موافقات لتمرير أعمال غير مطابقة للمواصفات أو صفقات غير مشروعة أو مخالفة للقوانين و اللوائح المالية (عبد العظيم، 2008).

5- شيوع ثقافة الفساد: الفساد تحول إلى قاعدة عمل يومية في الإدارات الحكومية و منظمات الأعمال (طالب و العامري، 2015) فضلا عن التغاضي عن كشف الفساد و ملاحقته أو تنفيذ الأحكام و العقوبات على الفاسدين الأمر الذي يؤدي إلى استمرار حدوث الفساد و صعوبة مكافحته ليصبح بمرور الوقت جزءا من الثقافة المجتمعية في الدول الفقيرة خاصة تلك التي ترحب بالأموال غير المشروعة أو الهاربة من ملاحقة القوانين لها في الدول الأخرى فتصبح في مأمن و ترفض سلطات الدول إعادة الأموال أو تسليم المجرمين إلى الدول التي تطلبهم لتنفيذ العقوبات الصادرة بحقهم عن جرائم ارتكبوها في بلادهم (عبد العظيم، 2008).

4) الأسباب الإدارية: و هو من تسميته يرتبط بالأعمال و الوظائف الإدارية المختلفة، سواء كانت في القطاع العام أو الخاص. فكل سلوك ينتهكه الشخص مخالفا للإجراءات البيروقراطية شرعا أو عرفا و نظاما فإنه يعتبر فسادا إداريا (العزاوي، 2015).

1- ثقافة المؤسسة الإدارية: إن افتقار المؤسسة الإدارية إلى معيار أداء محدد و واضح و ثقافة تنظيمية قوية تنظم سير عمل الموظفين و رؤساء أقسام المؤسسة الإدارية، يجعل هذه المؤسسة عرضة

لممارسات سياسية داخلية و علاقات خارجية غير نزيهة تستبدل فيها الأهداف بطرق شتى نظرا لغموضها أولا، و تحويل الانتباه إلى الموارد المستخدمة دون التركيز على النتائج المستهدفة ثانيا. و هذا الأمر يترك حرية للمدراء و العاملين للقيام بمختلف ممارسات الفساد لتحقيق أهداف شخصية مغلقة في إطار عمل هذه المؤسسات (عبد العزيز، 2015). و بالتالي فإن غياب قواعد العمل و الاجراءات المكتوبة و مدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام و الخاص يفتح المجال لممارسة الفساد (الطائي و راضي، 2015).

2- ضعف النظام الرقابي: إن المتابعة الرقابية و القانونية على الموظفين تعد وظيفة من وظائف الإدارة العامة و الخاصة على حد سواء لضمان نجاح أهداف العمل الإداري و عدم انحراف العاملين. في حين أن غياب هذه الرقابة القانونية يولد الاضطراب في اجراءات العمل الإداري، و يفسح المجال أمام الموظفين في الخوض في ظاهرة الفساد، و التحايل على القانون في أكثر الأحيان، و يتيح لذوي النوايا السيئة فرض ارتكاب جرائم عديد منها الرشوة و الاختلاس و السرقة و التزوير. و هذا السبب يكشف عن حقيقة أساسية و هي أن أي جريمة ترتكب تخضع لدى مرتكبيها للتقييم فيكون الترجيح لصالح ارتكابها كلما زادت فرص عدم كشفها، و بهذا يكون فقدان الرقابة أو ضعفها هو أحد الأسباب التي تحفز على ارتكاب الفساد لأنه يزيد من أسباب القناعة لدى الموظفين المنحرفين بعدم كشفها (عبد العزيز، 2015).

3- الاجراءات الإدارية الروتينية: تعد هذه الاجراءات من الأسباب الرئيسية لانتشار الفساد لأنها تهيأ الفرصة للموظف المنحرف لكي يبتز المواطن، فيتقاضى منه الرشوة مقابل التخفيف من معاناته و تبسيط الاجراءات عليه، و في هذه الحالة يجد المواطن نفسه مجبرا على دفع الرشوة إلى ذلك الموظف لأجل الحصول على الخدمة التي يسعى للحصول عليها، و مع أنه من حق ذلك المواطن - من الناحية القانونية - الحصول على تلك الخدمة دون دفع الرشوة، إلا أن الاجراءات الإدارية الروتينية الطويلة و المعقدة و العراقل التي تواجهه من الموظف في حالة عدم دفع الرشوة تجعله يقتنع بأنه من دونها لا أمل له في الحصول على الخدمة المطلوبة (عبد العزيز، 2015). و هذا ما يسمى حسب Gunnar Myrdal 1968 "المال السريع" حيث يقول بأن المسؤولين الفاسدين قد يتسبون بدلا من التسريع في المعاملات إلى التأخيرات الإدارية من أجل جذب المزيد من الرشاوي (Bardhan, 1997).

4- انعدام الشفافية و المسائلة: الشفافية و المسائلة عدوان أساسيان للفساد و غيابهما يشكل تربة خصبة لانتشاره. إن انعدام شفافية القوانين و الاجراءات و غياب الرقابة الفاعلة يشجع الفاسدين، و عندما يفلت هؤلاء من العقاب و حكم القانون يستشري الفساد في الجهاز الحكومي. و هذا بدوره يضعف بشكل واضح من كفاءة و فاعلية الحكومة، الذي بدوره يؤدي إلى تدني الخدمات المقدمة للمواطنين من ناحية و تردد مجتمع المانحين في مساعدة الدولة، حيث أن الاستفادة القصوى من المنح تتطلب درجة معقولة من حكم القانون و الشفافية و المسائلة في الإدارة الحكومية. و من المعلوم أن الموظف العمومي الذي لا يمتلك المعرفة لا تنفعه نزاهته عندما يقع فريسة للفاسدين، و قال Samuel Jonston منذ القرن 18 أن: "النزاهة بدون علم ضعيفة و ليس لها معنى، كما أن المعرفة بدون نزاهة خطيرة". و قد يتمكن المتنفذين الفاسدين على إزاحة الموظفين النزيهين من مواقعهم حتى و إن كانوا على درجة العالية من القدرة و المعرفة (توق، 2014).

5- الصلاحيات و الثقة الواسعة: إن احساس أي موظف بأنه فوق المسائلة القانونية نتيجة للصلاحيات الواسعة و السلطات الممنوحة له في الوظيفة، يمكن أن يؤدي إلى تشجيع بعض الموظفين على إساءة استخدام هذه الصلاحيات لتحقيق منافع شخصية من خلال ارتكابهم لبعض الجرائم المخلة بالوظيفة

الفصل الأول: الإطار النظري للفساد و النمو الاقتصادي

العامّة مثل الرشوة و الاختلاس، و لا سيما أن هذه الصلاحيات تمنع الأجهزة الرقابية و الإدارية من ممارسة أعمالها النمطية على الوجه المطلوب (عبد العزيز، 2015) و عدم وضوحها و تركزها في قمة الهرم و القيادة الفردية لهذه القمة (الضمور، 2014). و الثقة العالية تدفع بالبعض إلى الاعتقاد أن الحصانة المكتسبة تمنع الكشف عن جرائمهم، بل الاعتقاد بضمان الحصول على بعض أشكال المساعدة و التعاطف حتى عند كشف عن أعمالهم الفاسدة (عبد العزيز، 2015).

6- اشكالية قياس الأداء: الملاحظ على أغلب المؤسسات الحكومية هو عدم وجود معايير محددة و دقيقة لقياس أداء العمل كمياً و في فترات زمنية معروفة، خصوصاً عندما تكون المؤسسة الإدارية كبيرة الحجم و مرتبطة بوجود بطالة مقنعة (عبد العزيز، 2015)، أي وجود أعداد كبيرة من العاملين لا يمارسون أعمال فعلية في المنظمة (طالب و العامري، 2015) و باتساع مساحة الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها، و نقص كفاءة الجهاز الذي يقوم بتقديمها، و قصور الأنظمة و الأدوات التي تسهل هذا التقديم، تزداد القابلية و الامكانية لإفراز العديد من مظاهر الفساد و انتشارها (الضمور، 2014).

5 أسباب قانونية: يمكن تلخيص أهم الأسباب القانونية فيما يلي:

1- سوء صياغة القوانين و اللوائح المنظمة و ذلك نتيجة لغموض مواد القوانين أو تضاربها في بعض الأحيان، الأمر الذي يعطي فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين (يوسف ي، 2014).

2- التغييرات القانونية و التي تضيء الشرعية على الفساد مما يتيح الفرصة لذوي النفوذ باستغلالها لمصالحهم الشخصية على حساب الآخرين و تعد الثغرات القانونية التي تحويها الدساتير و قواعد الأنظمة منفذاً لإحلال الفساد محل التعامل النزيه، و هذا يرتبط بشكل وثيق بضعف دور الرقابة على كبار المسؤولين و المدراء العموميين و الموظفين في الدول (العزاوي، 2015).

3- التغيير المستمر للقوانين ليس بهدف تعديلها لخدمة الناس و المجتمع بشكل منهجي و مدروس و منظم و لكنه لغرض خدمة مصالح فئات متنفذة معينة و شخصيات سياسية كبيرة و تشكل هذه القوانين بحد ذاتها فساداً مفضوحاً (طالب و العامري، 2015).

و الجدول التالي هو محاولة لتلخيص بعض الأسباب الرئيسية و لا يلم بها كلها: (توق، 2014)

جدول رقم (01): الأسباب الرئيسية للفساد

العوامل	الأمثلة الدالة
النفسية – الفردية	الحاجة – الربح – الإكراه – الطمع – القيم الثقافية – القيم الأخلاقية – التقليد... إلخ.
السياسية	ضعف الآليات الديمقراطية – ضعف آليات الرقابة – تحكم النخب – ضعف الحريات المدنية و السياسية – نقص الشفافية – ضعف آليات حقوق الإنسان – سيطرة المتنفذين على الدولة... إلخ.
القانونية	ضعف التشريعات أو ضعف شفافيتها – تعقيد إجراءات التقاضي – القضاء غير العادل – فساد الضابطة العدلية... إلخ.
البيروقراطية	تعقد الإجراءات الإدارية – غياب الشفافية في الإجراءات الحكومية – نقص المعرفة بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية – غياب المسائلة الإدارية... إلخ.
الاقتصادية	الفقر – البطالة – ضعف الرواتب – التنافس غير المشروع و غير المنضبط – ضعف حوكمة الشركات... إلخ.
الدولية	المحاباة السياسية – كسب الولاء – ضعف آليات الرقابة الدولية... إلخ.

الفصل الأول: الإطار النظري للفساد و النمو الاقتصادي

المدنية	ضعف المجتمع المدني – ضعف الصحافة و وسائل الإعلام – ضعف المهنية و الاحترافية – ضعف الحق في المعرفة و أساليب التحقيق... إلخ
الثقافية	تفشي ثقافة الفساد – تمجيد الفساد – تهميش النزاهة... إلخ.

المصدر: (توق، 2014)

7. آثار الفساد: يعكس النقاش الدائر حول تكاليف الفساد في فترة سابقة، الصراع الفكري و الأيديولوجي بين فريق من العلماء يبرر الرشوة و يعتقد أن من الواقعية وجود قدر من الفساد يؤدي إلى وظائف ضرورية لا غنى لأي نظام عنها و فريق آخر يرى أن من غير الممكن الحديث عن آثار الفساد في المدى القريب بل ينبغي التفكير على المدى البعيد.

1) الآثار الإيجابية: ينظر الاتجاه المدافع عن الفساد إلى أن وجوده تبرره مجموعة من العوامل الموضوعية و بالتالي فآثاره إيجابية.

1- سياسيا:

1- يقوم الفساد بدور مهم في الحفاظ على الاستقرار السياسي، و لا سيما خلال فترات التحول الذي يصاحبه ارتفاع في معدلات المشاركة بدون زيادة في قوة المؤسسات، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث العنف. و هنا يكون الفساد بديلا من العنف و أفضل منه لأن التهديد الذي يشكله العنف لفاعلية النظام يفوق كثيرا التهديد الذي يشكله الفساد (ليمام، 2011).

2- حسب (Lui 1985) و (Leff 1964) فإن الرشاوي من شأنها تحسين مداخل الدولة من خلال توجيه الموارد النادرة إلى أصحاب العطاءات الأعلى.

3- و بما أن السلطة البيروقراطية تقدم المشاريع الاقتصادية من خلال الفساد، فإن الأفراد لديهم حافز للتنافس على مناصب البيروقراطيين. هذا ما يسمى بـ "الاستثمار في رأس المال السياسي، فمثل هذا الاستثمار يساعد على جذب موارد اقتصادية و الاستثمار بها في رأس المال البشري الذي يعد محرك النمو الاقتصادي و بالتالي فإن النمو المتوازن ينطوي على عمل متوازن بين تراكم رأس المال البشري الذي يولد النمو و رأس المال السياسي الذي يضمن بشكل أساسي القوة البيروقراطية (Ehrlich & Lui, 1999)

4- يشجع العمل السياسي و يعطي ديناميكية للأحزاب السياسية و المجتمع المدني لأن من شأنه تقديم التبرعات إلى الأحزاب في الحملات الانتخابية أن يعزز فرص نجاحها في الانتخابات، و يساعدها على تجاوز الصعوبات المالية. كما أن الفساد قناة لتجاوز العوائق التي لا تسمح بتفعيل النشاط السياسي، و من بينها تلك الضغوط التي تتعرض لها تنظيمات المجتمع المدني و العراقل التي لا تسمح لها بحرية الحركة و النشاط.

5- يرفع أداء الأجهزة البيروقراطية و يكون أداة لتسهيل العمل البيروقراطي لا سيما في الإدارات الضخمة. كما يوفر للموظفين و خاصة الأدنى درجة موارد إضافية و يعوضهم فقدان مراكز سياسية.

6- كما يشكل موردا للموظف الذي يتقاضى أجرا لا يتناسب مع وضعه المعيشي و يكون حافزا له يدفعه إلى العمل و السرعة في الإنجاز و بالتالي يعتقد الكثير أن الرشوة هي بمثابة حل ناجع لمشكلة طول الإجراءات الإدارية (ليمام، 2011).

2- اقتصاديا: يساعد الفساد في "تشجيع عجلة النمو الاقتصادي" لأن:

1- تشير نظرية "تشجيع العجلة" و "المال السريع" إلى إظهار علاقة سلبية بين الرشوة و الوقت الذي يقضيه مديرو المؤسسات مع المسؤولين العموميين فكلما زاد مبلغ الرشوة كلما نُقِصَ الوقت المنتظر.

2- وجود اقتصاد تحكمه قوانين و نظم المنافسة، و سياسات اقتصادية في إطار تدخل الدولة، يمثل حواجز أمام القطاع الخاص الذي يبحث عن خدمة الجمهور و من ثم يكون الفساد و الاقتصاد الموازي الوسيلة الملائمة لتجاوز القوانين غير المساييرة لتطور الاقتصادي. (ليمام، 2011).

3- يشجع الاستثمار الوطني و الأجنبي و يحقق ازدهار الشركات متعددة الجنسيات التي تهتم بدفع الرشاوي و العمولات لكسب الصفقات من جهة، و يسمح من جهة أخرى باختيار المتعامل الكفاء سواء الداخلي أو الخارجي لإنجاز المشاريع الاستثمارية الكبرى.

4- يسرع عملية الإصلاح الاقتصادي إذ تباشر الحكومة حملة لشراء الموظفين و رشو القيادات النقابية التي تعارض مشاريع الإصلاح و الخصخصة (ليمام، 2011).

3- اجتماعيا: الفساد عامل مهم في الترقية الاجتماعية لأنه يسمح بادماج بعض الجماعات و القبائل المهمشة في النظام السياسي و بالتالي التقليل من هامش مناورتها، و من ثم يعد وسيلة لتحقيق الاندماج بين مختلف الشرائح الاجتماعية المتضررة عادة من عمليات التحول السياسي و الاقتصادي و يوفر عوائد مباشرة محددة و ملموسة لجماعات قد تكون معزولة عن المجتمع. كما يضمن الفساد بعض المكاسب الشخصية الظرفية لفئات اجتماعية و قطاعات وظيفية في الدولة، و منه إمكانية تقليص التفاوت الكبير في توزيع الثروة و الدخل، و ترقية بعض الجماعات. و هنا يساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية خاصة حين يتضرر المجتمع من بعض السياسات الحكومية فيتحول الفساد إلى أداة للحد من آثار تلك السياسات و لاسيما في الحالة التي يكون فيها المجتمع مقصيا من عمليات صنع القرارات السياسية. كما تسمح المحاباة بمشاركة الأفراد في العملية السياسية و تساعد على ارتقائهم في المجتمع خاصة في الدول التي تفرض شروطا كثيرة في الترشح للانتخابات.

4- إداريا: أشار العديد من المؤلفين كـ (Huntington 1968) و (Leff 1964) إلى أن بعض الفساد قد يكون مرغوبا لأنه يعمل مثل محرك للموظفين الحكوميين فقد يكون الموظف البيروقراطي أكثر كفاءة عند الدفع مباشرة (Shleifer & Vishny, 1993)، و يقول Huntington أنه "فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، فإن الشيء الوحيد الأسوأ من مجتمع يتميز ببيروقراطية جامدة و غير مركزية و غير نزيهة هو مجتمع ذو بيروقراطية جامدة مفرطة المركزية و النزاهة" (Klitgaard, 2010). و عليه في هذه الحالة قد تكون الرشاوي بالنسبة لرجال الأعمال و الأفراد وسيلة لتجنب اللوائح و الأنظمة القانونية غير الفعالة و توفير الوقت و تجنب التنظيم (Kaufman & Gray, 1998).

2) الآثار السلبية: لقد كان لدى الباحثين في الستينات وجهة رأي حول إيجابية ظاهرة الفساد. و لكن اليوم و بناء على الدراسات الاقتصادية و التقديرات القياسية، توجد أدلة كثيرة على التكاليف العديدة للفساد حيث يشوه الفساد النظامي الحوافز و يضعف المؤسسات و يعيد توزيع الثروة و السلطة على غير المستحقين لها كما أنا الفساد يبطئ التقدم الاقتصادي (Klitgaard, 2010). و نظرا لتداخل الآثار الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الإدارية للفساد، و تسبب كل أثر في الآخر، ارتأينا التطرق إلى جميع هذه الآثار بدلا من ذكر الآثار الاقتصادية فقط

1- الآثار الاقتصادية للفساد: يلحق الفساد ضررا بكل من البلاد النامية و المتقدمة (السيسي، 2013) و له آثار اقتصادية كثيرة سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، و لعل المظهر الأكثر بروزا في الآثار السلبية للفساد هو كلفته الاقتصادية العالية. و يدخل في إطار هذه الكلفة مجموعة كبيرة من العناصر التي يتحملها المجتمع و مؤسساته و الأفراد فيه، حيث أن هناك كلفة مادية تتجسد بمجمل اجراءات و آليات و طرق مكافحة الفساد لمنعه من الحدوث أو متابعته باستمرار و ملاحقته و اجنتائه في حالة حدوثه. و هناك كلفة أخرى تتمثل بإجمالي تكلفة حالات ممارسة الفساد في مختلف مرافق الدولة. أما الكلفة الأخرى فهي كلفة معالجة الآثار السلبية المرافقة لحالات الفساد و ما يتلوها من تداعيات على مختلف الأصعدة في المجتمع (الغالبى و العامري، 2015).

أولاً: أثر الفساد على النمو الاقتصادي

يطرح الباحثين تساؤل حول ما إذا كانت العلاقة بين الفساد و النمو الاقتصادي سببية، أم أنها نتيجة عوامل أخرى بما في ذلك تدخل الدولة في الاقتصاد؟ (Ehrlich & Lui, 1999). كإجابة على هذا التساؤل تشير بعض الدراسات إلى أن قدر معين من الفساد يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستثمارات على المدى المتوسط، فإذا كانت بعض الدول التي تتسم بقدر من الفساد تحقق معدلات معينة من التنمية فإن ذلك يعد دليلا على أن الفساد لم يصل إلى المرحلة التي يؤدي فيها إلى هدم التنمية الاقتصادية من أساسها (السيسي، 2013) و في حالات معينة يكون النمو سببا في قيام الفساد حيث أن التنمية تخلق منافع و مكاسب يمكن تقاسمها بين المسؤولين الرسميين و بين المنفذين للتنمية في القطاع الخاص (السيسي، 2013).

طبقا للنظرية الاقتصادية التقليدية فإن الفساد يعيق النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الربح (يوسف ي، 2014) و زيادة فرص السعي للحصول على مزايا اقتصادية دون مراعاة مصلحة المجتمع مما يخلق جوا من عدم اليقين (السكرانة، 2011) مما يؤثر سلبا على النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية و هذا ما أثبتته مجموعة من الدراسات من بينها دراسة المقطعية لـ (Adel & Di Tella 1996) التي تشير إلى تأثير سلبي للفساد على الاستثمار و النمو الاقتصادي، حيث أنه يزيد من تكاليف و التشوهات حتى في حالة تزامنها مع النمو الاقتصادي (Manion, 2001). و يقود الفساد إلى العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية منها:

1- يزيد الفساد من تكاليف المشاريع القائمة و التي ستقام مجددا و بالتالي فإنه يضعف الأثر الإيجابي لحوافر استثمار المنظمات المحلية و الأجنبية خاصة إذا ما طُلبت رشاي كبيرة من هذه المشاريع لغرض الترخيص لها في العمل و تسهيل اجراءات إقامتها و بالتالي فإن كلفة الفساد الاقتصادية تمثل عاملا سلبيا اتجاه تطوير العائد على الاستثمار في هذه المشاريع (الغالبى و العامري، 2015).

2- هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة و الكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لإهدار الإيرادات العامة (السكرانة، 2011) بمعنى تشويه سياسات الاستثمار و تضخيم التكاليف و تخفيض العائدات (الضمور، 2014) و تدمير الاقتصاد و حذف السياسات التنموية عن مسارها الطبيعي لخدمة المتنفذين بدل خدمة المواطنين (توق، 2014).

3- يتحمل المجتمع تكاليف اقتصادية باهظة جراء الفساد لكونه يؤثر على روح المبادرة و الابتكار (الغالبى و العامري، 2015) و يؤدي إلى هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير و بروز

المحسوبية و المحاباة في توظيف المناصب العامة (السكرانة، 2011) و يضعف الجهود لإقامة الأعمال الصغيرة و متوسطة الحجم و التي تعتبر ضرورية جدا لتنشيط الاقتصاد و القضاء على البطالة و التكامل مع المنظمات كبيرة الحجم لغرض التطوير الاقتصادي (الغالبى و العامري، 2015).

4- الفساد يخفض من مستويات النمو لأنه يؤثر سلبا على المشاريع الصغيرة، لأن تحمل تكاليف الفساد المرتفعة المتمثلة في الوقت و المال تكون أشد بالنسبة للمشاريع الصغيرة منه على الشركات الكبرى، فالمشاريع الصغيرة تملك بوجه عام سلطات و نفوذ أقل لتجنب الفساد فهي لا تستطيع تحميل المستهلكين تكاليف الفساد، و هكذا تواجه المشاريع الصغيرة في البيئات الفاسدة ظروفًا أصعب للبقاء (الطائي و راضي، 2015) و حتى إذا كانت هناك آلية للتغذية العكسية من النمو المنخفض إلى الفساد المرتفع و من النمو المرتفع إلى الفساد المنخفض، فإن عملية النمو لا يمكن أن تبدأ بدون مؤسسات تعمل بشك جيد (Ackerman, 2010).

5- نهب البنوك و العدوان على المال العام بواسطة بعض المسؤولين مثل سحب القروض من بنوك الحكومية بدون ضمانات أو بفوائد منخفضة جدا و ذلك مقابل حصول الموظفين على نسبة معينة من قيمة القروض التي تحصل عليها العميل و ذلك على سبيل الرشوة أو العمولة أو غيرها (عبد العظيم، 2008).

6- الذي يجعل الفساد مكلفا هو التشوهات التي تنطوي عليها السرية اللازمة للفساد حيث يمكن لهذه السرية أن تحول استثمارات الدولة بعيدا عن المشاريع الأهم كالتعليم و الصحة إلى مشاريع توفر فرصا أفضل للفساد السري كالدفاع و البنية التحتية (Shleifer & Vishny, 1993) و بالتالي يكون تصدير الرشاوي و الأموال غير المشروعة شكلا من أشكال هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج على حساب استثمارها في الداخل (توق، 2014) و تمثل تكلفة يتحملها مواطني الدولة و لا تنخفض تلك التكلفة إلى في حالة إحلال رؤوس أموال أجنبية للاستثمار في الداخل محل مدفوعات الفساد التي تم تحويلها إلى حسابات في مصارف أجنبية (السيسي، 2013).

7- ناقش الباحثان Shleifer & Vishney في دراستهما الآثار المترتبة على كيفية تنظيم الفساد و قد توصلا إلا أنه في بعض الاقتصاديات دفع رشوة للعامل لا يعني ضمان الحصول على السلعة أو خدمة الحكومية، و قد تصل الأمور إلى طلب المزيد من الرشاوي أو زيادة في الإجراءات البيروقراطية (Shleifer & Vishny, 1993).

8- يهدد الفساد حالات نقل التكنولوجيا للدول النامية و ما يتبع ذلك من حالات تخلف اقتصادي حيث يتم شراء تكنولوجيا بشكل منعزل عن ما يرافقها من معرفة متكاملة بأساليب استخدامها و صيانتها و تطويرها اللاحق و الإبداع في عمليات تكيفها بما يتماشى و متطلبات البيئة المحلية (الغالبى و العامري، 2015).

9- يؤدي الفساد إلى إضعاف جودة الخدمات و المنتجات لكونه يشكل عامل ضغط على البنية التحتية للمؤسسات المقدمة لهذه الخدمات حيث تشكل طبقة من المنفعين من خلال الربح غير المشروع كرشاوي و عمولات بدلا من مساهمة هذه الطبقة كمبدعين في النشاط الانتاجي. إن مجمل هذه الأمور تقلل من قدره الدولة و مؤسساتها على تقديم الخدمات الأساسية للمجتمع (الغالبى و العامري، 2015). وفيما يخص نوعيه الاستثمار فإن منح الصفقات لشركات ليست بالضرورة محكمة في إدارة الإنتاج

أو في أخلاقيات الاستثمار بل قادرة فقط على شراء ذمم المسؤولين غالباً ما يؤدي الى غش في المنتج (يوسف ي، 2014)

ثانياً: أثر الفساد على القطاع الضريبي

يترتب على الفساد في مجال القطاع الضريبي آثار خطيرة تتمثل فيما يلي:

1- عندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي فإن هذا ما يدفع البعض إلى تقديم اقرارات ضريبية تُظهر وعاءاً ضريبياً غير حقيقي لهؤلاء الأفراد وبهذه الطريقة يتمكنون وبطريقة زائفة من اظهار مقدرة منخفضة مقارنة بمقدرتهم الحقيقية، في حين لا يستطيع الممولون الأمانة من تخفيض هذه المقدرة بنفس الطريقة، فإن هذا يعني إخلالاً بمبدأ العدالة الأفقية التي تقوم على أساس معاملة ضريبية متماثلة للأفراد ذوي القدرة المتساوية على الدفع. و من جانب آخر فإن هذا يعد اخلالاً بمبدأ العدالة الرأسية التي تقتضي معاملة ضريبية مختلفة للأفراد ذوي القدرة المختلفة على الدفع مما يترتب عليه في النهاية اخلالاً بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة (يوسف ي، 2014).

2- أحد الآثار غير المباشرة للفساد هو إقناع الناس بأنه من المقبول عدم دفع الضرائب لأن الحكومة قد استوليت من طرف المسؤولين الفاسدين و الداعمين لهم. و بالتالي ففي هذه الحكومات تكون المشاريع الصغيرة باهظة التكلفة و غير منتجة (Ackerman, 2010)

3- يترتب على الممارسات الفاسدة في القطاع الضريبي مقدرة زائفة على الدفع. مما ينجم عن هذه الممارسات و انتشارها على نطاق واسع انخفاض في العلاقة الضريبية للمجتمع ككل. فإذا كان صانع السياسة المالية سيضم حجم الإيرادات الحكومية و يخطط حجم الإنفاق الحكومي على أساس العلاقة الضريبية الزائفة، فإن السياسة الاقتصادية لن تستطيع تحقيق ما ينشده المجتمع من أهداف مختلفة سواء ما يتعلق منها بتحقيق النمو الاقتصادي أو تمويل الإنفاق العام، أو تمويل الخدمات الاجتماعية العامة و الجديرة بالإشباع التي لم يتم تغطيتها بالقدر المرغوب اجتماعياً. و أمام هذا الوضع تجد الدولة نفسها مضطرة إلى التخلي عن بعض الأهداف التي وعدت المجتمع بإشباعها له (يوسف ي، 2014).

4- المعروف به أن أجور القطاع العام منخفضة في دول الأقل نمواً، مما سيؤدي بمفتشين الفاسدين إلى تلقي الرشاوي من قبل دافعي الضرائب الراغبين في تجنب دفع ضرائب المستحقة عليهم (Besley & McLaren, 1993)، و إذا أضفنا التهرب عن دفع الرسوم الجمركية المترتبة على استيراد البضائع فإن ذلك سوف يزيد من خسارة إيرادات الحكومة (الشويات، 2015).

ثالثاً: أثر الفساد على الإنفاق الحكومي

1- يترتب على الفساد الممتد و انتشاره في القطاع الحكومي آثار على تخصيص النفقات العامة، مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق و ليس أقصى نفع. و عليه يترتب على شيوع الفساد و انتشاره في مجتمع ما سوء تخصيص لموارد هذا المجتمع عامة، لأنها سوف تتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع. و من ثم ستحظى الأنشطة المظهرية كالأنشطة الرياضية و الأندية و نحو ذلك بإنفاق سخي و في مقابل ذلك سيتم اغفال الكثير من الأنشطة و القطاعات الاقتصادية العامة أو يكون الإنفاق عليها ليس بالدرجة الكافية كالإنفاق على القطاع الزراعي و الصناعي، أو الإنفاق على تحسين مستوى المناطق النائية. كما أن تنفيذ المشروعات العامة

و المناقصات سيتميز بدرجة عالية من التميز و عليه سيتم استيراد المواد الخام و مواد البناء و الآلات من بلاد أجنبية معينة، في حين قد لا تكون هذه السلع المستوردة جيدة أو ذات نوعية سيئة مقارنة بغيرها من المصادر المتاحة كما أن المناقصات و المشروعات الهامة سترسو على شركات معينة مملوكة لأصحاب النفوذ في المجتمع (يوسف ي.، 2014).

2- يغير الفساد تركيبة عناصر الانفاق الحكومي حيث يبدد المرتشون موارد عامة كثيرة بطرق متعددة و من هنا فإن المؤسسات الحكومية التي ينتشر فيها الفساد تنفق أقل على الخدمات الأساسية في حين يكثر الاتفاق على مجالات التي تكثر فيها الرشوة و العمولات مثل التسليح و الصفقات الكبيرة للتمويل و مشاريع الكهرباء الضخمة و غيرها (الغالبى و العامري، 2015). و ذلك بسبب صعوبة كشفها من قبل هيئات المراقبة أو الحكم على مصداقيتها و ما توفره من فرص كبيرة للرشوة من خلال إداء السلطات ضرورية السرية في هذه المشتريات مثل الأسلحة (الشويات، 2015). و بالتالي فإن الفساد يقلل من الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من خلال مؤسساتها المختلفة، كالجهاز الضريبي و الجمركي و يزيد من النفقات التي تتحملها الدولة و بالتالي يؤثر على النمو الاقتصادي في الدولة (الغالبى و العامري، 2015).

3- تميل الدول الفاسدة إلى خفض الاستثمار في رأس المال البشري من خلال إنفاق أقل عن التعليم و الإفراط في الاستثمار في البنية التحتية العامة نسبة إلى الاستثمار الخاص و انخفاض مستويات الجودة (Ackerman, 2010)، كما ينخفض الحافز على العمل لدى أعضاء النخبة فيجعلهم يتوجهون نحو أنشطة غير منتجة و بالتالي ينشط الفساد التنافسي عوض المنافسة السليمة في الأداء و الجودة (ليمام، 2011).

رابعاً: أثر الفساد على مستوى الفقر و توزيع الدخل

يشير التحليل إلى أن العلاقة بين الحكومة و الفساد و النمو الاقتصادي علاقة غير خطية. حيث أن التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي الخاص يضر أكثر في البلدان الأشد فقراً و تلك ذات مستوى الإقلاع الحرج (Ehrlich & Lui, 1999).

يؤثر الفساد بشكل سيء على توزيع الدخل بين طبقات المجتمع حيث يستغل أصحاب النفوذ مواقعهم مما يؤدي إلى حصولهم على الجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية و هذا ما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين طبقات المجتمع حيث تختفي المعايير الموضوعية لتحل محلها المصالح الشخصية (الشويات، 2015).

إضافة إلى ذلك فإن أثر الفساد على الفقر و توزيع الدخل واضح بمايلي:

1- إن الفساد يؤدي إلى تراجع مستويات المعيشة الذي يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، و هذا ما يقلص فرص العمل و يزيد من ظاهرة البطالة مما يتسبب في تدني المستويات المعيشية للفئات الفقيرة في المجتمع (الشويات، 2015) كما يعمل الفقر من ناحية أخرى على انتشار الفساد بسبب عدم المساواة و التفاوت في الدخل و ضعف مداخل المواطنين (توق، 2014).

2- يزيد الفساد من حالات الفقر و عدم العدالة في توزيع الدخل و بالتالي فإنه يقلل من الحوافز لفئات كثيرة من المواطنين للمساهمات الجادة في النمو الاقتصادي و الالتزام بمعايير الكفاءة و النزاهة و الشفافية (الغالبى و العامري، 2015).

3- إذا ما شاع الفساد في المجتمع فإنه سيؤدي إلى تقليص فرص الفقراء و أصحاب الدخل المحدود (غير المدعومين) في الحصول على نصيبهم الموضوعي من الوظائف و من فرص الترفع و التدرج الوظيفي (الطائي و راضي، 2015) و يضعف من البرامج المصممة لمساعدة الفقراء (Ackerman, 2010).

4- تشويه سوق العمل إذا ما تمت إجراءات التوظيف و التعيين في الحكومة و مؤسسات القطاع العام على أساس المحسوبية و الرشوة و إذا فاقت التدفقات المالية نتيجة الرشوة عن التدفقات من الأجور، هذا من شأنه أن يغير مفهوم الدخل الفردي في حد ذاته (يوسف ي، 2014) و بالتالي ستؤدي المحسوبية إلى تخفيض نوعية الإدارة و كثرة القرارات الخاطئة مما يؤدي بدوره إلى انخفاض مستوى الأداء (الطائي و راضي، 2015).

5- يؤثر سلبا على أساليب المنافسة العادلة و النزاهة و بالتالي فإنه ينعكس على الأسواق و تخصيص الموارد و عدالة توزيع الدخل بطرق غير سليمة و غير عادلة (طالب و العامري، 2015).

6- نهب أموال المساعدات و المعونات الاقتصادية الأجنبية التي تقدمها الدول المانحة، حيث تسرب هذه المعونات و المساعدات إلى بعض الأفراد لتودع في حساباتهم المصرفية خارج البلاد أو في حسابات أتباعهم. و يطلق البعض على هذا النوع من الفساد تعبير "الاختلاس المضاعف" نظرا للأثار السلبية المضاعفة التي تتحملها الاقتصاديات الفقيرة و النامية إذ يحدث اختلاس و تهريب الأموال إلى حسابات عادة ما تكون في خارج البلاد و هو ما يعني حرمان الاقتصاد القومي من عائد استخدام هذه الإعانات الاقتصادية فضلا عن التأثير السلبي على ميزان المدفوعات و على قيمة العملة (عبد العظيم، 2008).

خامسا: أثر الفساد على تخصيص الموارد العامة

1- هذا ما يحدث من خلال تخفيض قدرة الحكومة على فرض الرقابة و نظم التفتيش لتصحيح فشل السوق، مما يفقد الحكومة سيطرتها على البنوك و التجارة الداخلية و الأسواق المالية... إلخ، مما يشوه صور الحكومة في تنفيذ العقود و ضمان حقوق الملكية كما أن إجراءات التوظيف و الترقية في القطاع العام يخضع للمحسوبية، الأمر الذي يقلل من إرادة العناصر البشرية المؤهلة و يشوه سوق العمل و يضعف كفاءة الكوادر المخصصة للتنمية (الشويات، 2015).

2- تتحول الموارد من المصلحة العامة إلى أصدقاء الحكام السياسيين أو أقاربهم أو المنتفعين منهم و عن طريقهم يتجسد ذلك في: نزيف الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص، تكوين ثروات طائلة غير مشروعة لصالح الأغنياء أو أصحاب الامتيازات، و تمركز الأموال بأيدي من يملك القدرة على الاحتكار و السيطرة من خلال الصلات و النفوذ (الضمور، 2014).

3- يؤدي الفساد إلى تدهور الموارد الاقتصادية أو إفساد الاقتصاد القومي خاصة عندما يترتب على الفساد إفساد بواسطة عصابات دفن النفايات المشعة مثلا أو تهريب الآثار إلى الخارج أو إفساد المحميات الطبيعية أو غيرها.

4- يؤدي الفساد كذلك إلى الاستيلاء على بعض الممتلكات العامة عن طريق التزوير و الاحتيال و اصطناع الأوراق و المستندات الدالة على ملكية دون وجه حق. و قد يحدث الفساد عن طريق الاستيلاء مقابل مبالغ رمزية زهيدة لا تتناسب مع القيمة الحقيقية للممتلكات العامة (عبد العظيم، 2008) كالخصخصة الفاسدة ففي حالة اعتماد الدولة على إيرادات معينة من الخصخصة فإن الفساد في عمليات البيع سوف تؤدي إلى تحقيق إيرادات أقل بكثير مما هو مخطط في موازنة الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم وجود تمويل لتلك الخدمات و المشروعات المخطط لها أو يؤدي إلى رفع الضرائب لتمويل الفرق بين ما هو مخطط و ما تم الحصول عليه من إيرادات الخصخصة (السيسي، 2013).

2- الآثار الاجتماعية للفساد: يرتبط تحقيق الاستثمار الاجتماعي بمدى تحقيق النمو و بالتالي فإن الفساد يؤثر مباشرة في العدالة الاجتماعية و المساواة بين الموظفين، إذ يزيد من حدة التفاوت، و يضر من جهة أخرى بمبدأ مهم هو المساواة فهو يسمح بالتعدي على حقوق المواطنين في الدولة و عدم المساواة بينهم أمام القانون، و إعطاء المعايير الشخصية و العائلية و القبلية الأولوية على معايير الإنجاز. و من هنا يؤثر الفساد سلبا على السلم الاجتماعي، لأنه يمس حقوق الإنسان الأساسية (أليم، 2011)

1- يأتي في مقدمة الآثار الاجتماعية للممارسات الفاسدة بأنواعها المختلفة إلحاق ضررا كبيرا بالمعايير الأخلاقية (عبد العزيز، 2015) و القيم الاجتماعية و إلى الاحباط و انتشار اللامبالاة و السلبية بين أفراد المجتمع، و بروز التعصب و التطرف في الآراء و انتشار الجريمة كرد فعل لانهايار القيم و عدم تكافؤ الفرص (الشويات، 2015) من أجل الحصول على منافع مادية بدون وجه حق، و تصبح أنواع الفساد المختلفة مهارة بينما يصبح الاجتهاد و التمسك بالقيم الأخلاقية السليمة تخلفا أو جمود في الفكر أو في السلوك على عكس مضمونها الحقيقي (عبد العظيم، 2008).

2- إن اختلال منظومة القيم الأخلاقية التي هي إحدى تداعيات الفساد، تدفع الشباب إلى التمرد و الاستهانة بالسلطة التشريعية و الرغبة في الخروج عن الأنظمة و القوانين المعمول بها، نتيجة عدم التوازن الاقتصادي و الاجتماعي، كما أن الاعتداء على المال العام أو محاولة الحصول على دخل إضافي من الوظيفة عن طريق الرشوة أو الاختلاس يؤدي إلى تحقيق مكاسب مادية خيالية و يدفع بالآخرين إلى المحاكاة، و تسعى إلى الابتعاد عن الأنشطة المشروعة و ما ينجم عن ذلك من انعدام القيم ذات المقاصد الانسانية و الخلقية الرفيعة (العزاوي، 2015).

3- كما يؤدي الفساد إلى عدم المهنية و فقدان قيمة العمل و التقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي و الرقابي و الشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي و انتشار الحقد بين طبقات المجتمع و الفقر و زيادة حجم المجموعات المهمشة و المتضررة (الشويات، 2015) و تتعمق الفجوة بين الأغنياء و الفقراء و هذه العوامل تساهم في زيادة حالات الصراع الطبقي (عبد العزيز، 2015)، اللجوء إلى العنف المجتمعي (عبد العظيم، 2008) و تلاشي النسيج الاجتماعي مما

يضعف التكافؤ الاجتماعي و علاقات التعاون، و ما يتبع ذلك من ممارسات مشوهة (عبد العزيز، 2015).

4- يساهم الفساد في تدني الكفاءة و يُضعف من مستوى جودة أداء الأعمال (الشويات، 2015) نظرا لهروب الكفاءات العلمية و الفنية بمختلف مستوياتها و أنواعها و بالتالي من يسيطر هم الممارسين لحالات الفساد و المتورطين معهم و يخلق هذا الأمر تشوهات اجتماعية كبيرة في المجتمع (الغالبى و العامري، 2015) تتمثل في الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية بين الناس حيث يصبح الفساد هو المدخل السريع للحصول على الحقوق الاجتماعية. و في مثل هذه الظروف يحصل من لا يستحق على مراده، بينما يعجز صاحب الحق عن الحصول على حقه في المنافع أو الوظيفة أو التراخيص و غيرها (عبد العظيم، 2008).

5- غياب الشفافية و المسائلة و إفساد القيم الصحيحة المرتبطة بثقافة تدعو الممارسات النزيهة و الشفافة و العدالة و إبدالها بقيم فاسدة تدعو إلى عكس ذلك (الغالبى و العامري، 2015). و لعل أبرز عوامل الفساد في المجتمعات النامية هو تمتع المسؤولين بحرية واسعة في التصرف مقابل قليل من المسائلة، و هذا الأمر يجعل أولئك المسؤولين يستغلون مواقعهم لتحقيق مكاسب شخصية (الضمور، 2014).

6- اضطراب الحالة العامة في المجتمع و الانحراف السلوكي و تخلف البلاد و ما إلى ذلك من تداعيات نفسية و اجتماعية خطيرة على المجتمع، كتفاقم الأزمات الاجتماعية و التوترات الأسرية (الضمور، 2014). فكثيرا ما نسمع تدمير الناس من رشوة الموظفين و إترائهم السريع و غير المشروع، و كذلك فإن انتشارها ينشر الخوف بين أفراد المجتمع و يتجسد هذا الخوف ليشكل حالة من القلق النفسي العام و كذلك انتشار التوتر و الاضطراب بما يهدد صفو الحياة الاجتماعية و يفقد البناء الاجتماعي كل دواعي الأمن و أسباب النظام (عبد العزيز، 2015).

7- تتعرض المجتمعات عند استفحال ظاهرة الفساد إلى ظهور عناصر مساندة لاستمرار الفساد و إعاقة اجتثاثه، حيث تشكل عصابات منظمة للجريمة (مافيا) أو جماعات ذات مصالح مشتركة متحدين على التخريب و النهب المنظم و بالتالي فإنهم لا يسمحون بأي تغيير كما في حالات الجماعات المستفيدة من التهريب أو من عمولات الصفقات التجارية الحكومية (الغالبى و العامري، 2015). و في هذا الصدد أشارت Susan Rose Ackerman إلى أن رجال المخدرات و عصابات المافيا في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و أمريكا اللاتينية يقومون بدفع الرشاوي للمسؤولين في الدولة من أجل مهاجمة منافسيهم و تأمين مصالحهم و نشاطاتهم الإجرامية بعيدا عن الملاحقة القانونية (عبد العزيز، 2015).

3- الآثار السياسية للفساد: يترك الفساد آثار سلبية على النظام السياسي برمته سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته و من بين هذه الآثار مايلي:

أولاً: فقدان الشرعية السياسية

1- يضعف مشروعية النظام السياسي و فاعليته و يمثل سببا مباشرا للأزمة المشروعية لكونه يؤدي في الغالب إلى فقدان ثقة المحكومين في حكام فاسدين بعد أن ارتبطت ممارساتهم السياسية بالفساد (ليمام،

(2011). و تجدر الإشارة إلى أن النخب الفاسدة ذات المصالح المرتبطة بالنظام الفاسد تصبح هي ذاتها من عوامل هدم النظام الكامل (عبد العظيم، 2008).

2- يقلص المشاركة السياسية، و يضر بالمنافسة الحرة بهدف هدم فعالية و موضوعية المشاركة الشعبية، و تحويل المنافسة و المشاركة عن أهدافهما، و جعلهما في خدمة فئة لا يهتمها إلى تحقيق مصالحها على حساب الأغلبية. هذا ما يقود إلى إقامة روابط غير مشروعة بين الثروة و السلطة عوض ممارسة تأثير مشروع بين الوسط السياسي و الاقتصادي (ليمام، 2011). و يصبح الدستور معطلا مما يشجع أفراد المجتمع على عدم الالتزام بأحكام القوانين و تصبح لغة المال و فرض الأمر الواقع وسيلة عملية لانتزاع الحقوق السياسية و تزوير إرادة الشعب في الانتخابات (عبد العزيز، 2015).

3- التسبب في إضعاف الدولة و هيبتها و خصوصا عندما تتهاون أنظمة الرقابة و المتابعة على أداء المؤسسات الحكومية، حيث يمكن الحكم على مدى قوة أو ضعف الدولة من خلال أولا مدى الغموض أو الشفافية في معاملات الدولة الاقتصادية، و ثانيا مدى اتباع الاجراءات و النظم الموضوعية في التعيينات، و ثالثا قصور أجهزة الرقابة القانونية أو فاعليتها. و في حالة ضعف أو اختلال هذه المؤشرات الثلاثة أو بعضها فإن ذلك يترك تأثيرا سلبيا على هيبة الدولة و مكانتها أمام الشعب (عبد العزيز، 2015).

ثانيا: تهديد الاستقرار السياسي

1- يطلق Huntington مصطلح "الاضمحلال السياسي" على فقدان الاستقرار السياسي، ففي رأيه هو نتيجة شائعة لتحديث سريع و غير منظم بشكل كاف (Sklar & Huntington, 1969).

2- يقود إلى الصراعات الكبيرة إذا ما تعارضت المصالح بين مجموعات مختلفة (الشويات، 2015) و يغذي الانتفاضات و الاحتجاجات الشعبية التي تقابل عادة بالعنف الرسمي. كما يتم رشوة المحتجين للعودة إلى الاستقرار غير أنه يكون استقرارا مؤقتا، و هكذا تستمر الفوضى و يتولد انعدام الأمن (ليمام، 2011).

3- انتشار العنف حيث تنتشر هذه الظاهرة مع انتشار الفساد داخل مؤسسة الدولة و في حالات ضعف الدولة و افتقارها إلى القدرات الكافية لتفعيل إرادتها و فرض سيطرتها على قوى المجتمع كافة، وبدلا من ذلك تكون الدولة و مؤسساتها خاضعة لقوى و تنظيمات مجتمعية بحيث يتراجع احترام القانون و تتراجع قدرة مؤسسات الدولة على تنفيذ أحكام القضاء و هو ما يزيد من لجوء الأفراد إلى جماعات لتعيد لهم حقوقهم، و تتولى الدفاع عنهم و من هنا تصبح القوة و المال هما معيار التعامل في الحياة اليومية، و ليس القانون أو القضاء (عبد العزيز، 2015).

4- تقول Rose Ackerman أنه "يجب على السياسيين أن يسعوا لإعادة انتخابهم و أن يشعروا بعدم الأمان بشأن أهدافهم و لكن ليس بعد الأمان المفرط"، حيث يمكن أن يؤدي ضمان الحيافة المفرط إلى انخفاض في المنافسة السياسية و المزيد من الفساد، كما يمكن أن يؤدي إلى انعدام الأمان المفرط إلى نفس النتائج السابقة، من خلال تنظيم فترة كل قائد منتخب على أنها نهاية اللعبة بدلا من تشجيع رؤية طويلة المدى (Manion, 2001).

5- يضعف المؤسسات السياسية و الإدارية و القضائية و مؤسسات المجتمع المدني، و تخضع أجهزة الدولة ككل لفئات و أشخاص فاسدين. و يشكل فساد الهيئات التشريعية و التمثيلية خطرا على أدائها، و يُعد خرقا للعملية السياسية الديمقراطية، و لاسيما في الأنظمة الأنظمة الديمقراطية الصاعدة (ليمام، 2011).

6- و تتوسع آثار الفساد لتصل إلى تشويه المناخ الديمقراطي في المجتمع، و ذلك عندما تعمد العناصر الفاسدة و المتنفذة في المناصب العليا للدولة إلى تشويه معاني الأهداف السامية للممارسات السياسية مثل الديمقراطية و حريات الإنسان، و يحدث ذلك عندما يشيع الفساد و يتخفى في صور متعددة، بهدف غسل أموال الفساد و استخدام عائداته في شراء أصوات الناخبين و النجاح في دخول البرلمان من أجل اكتساب الحصانة السياسية و استمرار ممارسة أفعال الاحتيال المالي للإثراء بدون سبب مشروع، أي أن الأموال الفاسدة تعمل على إفساد الحياة السياسية. و عادة ما تعتمد الأحزاب الفاسدة في التمويل على عائدات الجرائم المختلفة من أجل تمويل حملاتها الانتخابية و قبول تبرعات من كبار تجار المخدرات و الممارسين لأنشطة يجرها القانون لدعم أحد الأحزاب المأمول منها دعم الفساد و المفسدين، و في هذه الحالة تلتقي المصالح الفاسدة اقتصاديا و سياسيا و تصبح الديمقراطية عملية شكلية مجردة من مضمونها و مبادئها الأساسية (عبد العزيز، 2015).

ثالثا: سوء سمعة النظام

يؤدي إلى إضعاف الموقف الخارجي للدولة و الإساءة إلى سمعة النظام السياسي و انخفاض مكانتها بين دول العالم، و عدم تعاون مؤسسات المجتمع الدولي مثل البنك الدولي أو المنظمات الدولية الأخرى في حال حاجتها إلى مساعدات مادية أو فنية أو علمية (عبد العزيز، 2015) أو تقديم الدعم المادي بشكل يجعل الدولة المُساعدة تضع شروط تمس سيادة الدولة لمنح مساعدتها (السكرانة، 2011).

إذا كان الفساد أحد الركائز التي تدعم النظام السياسي فلا يمكن تخفيضه بشكل كبير ما لم يحل محله مصدر بديل للايرادات، ستبحث المجموعات القوية الفاسدة التي تفقد أحد مصادر المحسوبية عن قطاع آخر ضعيف في مقاومة الفساد. القيادة الأخلاقية القوية ضرورية و لكنها ليست كافية، يجب مواجهة الخيارات السياسية و السياسة الصعبة بشكل مباشر فمكافحة الفساد الفعالة و طويلة الأمد إنجاز نادر و ثمين، لكنها لا تتجاوز قوة المصلحين السياسيين المصممين على الإصلاح (Ackerman, 2010)

4- أثر الفساد على النواحي الإدارية و التنظيمية:

إن الآثار السلبية للفساد على النواحي الإدارية و التنظيمية متعددة و تتوقف درجة حدتها على درجة هيمنة المنظومات الفاسدة على الجهاز الإداري، و من بين أهم هذه الآثار:

1- يؤدي الفساد إلى إضعاف قواعد و نظم العمل الرسمية المعتمدة في الجهاز الإداري المعني و الحيلولة دون تحقيق أهدافه الرسمية كليا أو جزئيا و تحريف إمكاناته المادية و طاقته البشرية عن هذه الأهداف و خلق التشويش بدل الانتظام في عمليات اتخاذ القرارات فيه (طالب و العامري، 2015).

2- يتهاوى الهيكل التنظيمي الرسمي و التسلسل الهرمي ليحل محله حكم الموقف و منطبق القوة نتيجة لعدم احترام مبادئ تصميم الهيكل التنظيمي بما يخدم المصالح الخاصة للمنظومات الفاسدة (طالب و العامري، 2015).

3- ضعف الحكومة المركزية يسمح للمؤسسات الحكومية البيروقراطية بفرض رشاي مستقلة على أصحاب القطاع الخاص الذين يسعون للحصول على تصاريح لمشاريعهم (Shleifer & Vishny, 1993).

4- تشدد في فرض طوق من السرية و عدم تسريب أي معلومات عن طبيعة عمل المؤسسة، الأمر الذي يحول هذه المنظمات إلى أنظمة مغلقة لا تفيد المجتمع، كما أن هذا الأمر يُعقد إجراءات الرقابة الخارجية و تتعطل المسائلة للمفسدين.

5- تدمير الثقافة التنظيمية السليمة و إبدالها بثقافة فاسدة مشوهة تكثر في إطارها ممارسات المصلحة و الولاء للمسؤولين على حساب الالتزام بالقيم السليمة و الأداء النزيه و المتميز.

6- انعدام حالة التراكم للمعرفة و التجربة في المؤسسة أو منظمة الأعمال أو الاستفادة منها أو إغنائها مستقبلا حيث كثيرا ما يتم إتلاف أو تشويه السجلات و الوثائق لإخفاء الفساد السابق و البدء بدورة فساد جديدة (الغالبى و العامري، 2015).

7- بدلا من كون الفساد يقوم بتشجيع العجلة لإدارة جامدة فإنه يغذي نمو اللوائح المفرطة و السلطة التقديرية (Kaufman & Gray, 1998). و على الرغم من صلاحية الرشوة في بعض الحالات، إلا أنها لا تعزز جميعها الكفاءة بل قد تخلق الندرة، التأخير و الروتين (Manion, 2001).

و من خلال ما تقدم من انعكاسات الفساد و أثاره السلبية يمكن القول أنه في حالة ما أصبحت ثقافة الفساد هي السائدة يمكن رؤية أثاره على كل النواحي (الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الإدارية و التنظيمية) و بذلك يكون المجتمع قد دخل مراحل متقدمة من الفساد، و تجدر الإشارة إلى أنه يصعب التمييز بين عواقب الفساد و أسبابه، فكما يبدو أن السهم يسير في كلا الاتجاهين (Ackerman, 2010) فالتأثير متبادل بين الفساد و مسبباته أي أن هذه العوامل تسبب الفساد و الفساد يزيد من هذه العوامل (طالب و العامري، 2015).

8. مكافحة الفساد: لعبت محاربة الفساد دورا بارزا في البحث على مدى 15 سنة الماضية، فبعض

الدول استطاعت احتواء و مكافحة الرشوة و الاختلاس بين الموظفين العموميين و السياسيين بشكل فعال، حيث أصبحت تخصص رأس المال بشكل أكثر كفاءة و تنمو بشكل أسرع و تحافظ على البيئة و تجذب المستثمرين و تتجنب عدم المساواة في الدخل و الثروة و تعزز الثقة في

السياسة، و قد ركزت تجارب هذه الدول على ضرورة الحكم الرشيد (Lambsdroff, 2011)

(1) **مصطلحات مكافحة الفساد:** الجدير بالذكر تعريف بعض المصطلحات ذات العلاقة بموضوع مكافحة الفساد، و من بين هذه المصطلحات على سبيل المثال:

1- الشفافية: تعني تدفق المعلومات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية الشاملة في الوقت المناسب و

بطريقة يمكن الاعتماد عليها. فالتدفق الحر للمعلومات و انخفاض تكلفة الحصول عليها و توفرها في الوقت المناسب (الشويات، 2015) و تعزيز حق المواطن في الحصول على المعلومات اللازمة (العزاوي، 2015) أمر هام في تسهيل وصول المواطنين إلى الخدمات العامة و الاستفادة منها بشكل أفضل (الشويات، 2015). و لكن مجرد إتاحة المعلومات لا يعني الكثير إذ لم يكن الناس على علم بوجودها و كيفية الوصول إليها، كما لا يعني توفر المعلومات الشيء الكثير إذا كانت تكلفة الوصول إليها غير معقولة من حيث الوقت و المال و إذا لم تكن مواتية للمستخدم (طالب و العامري، 2015).

تساهم الشفافية بشكل كبير في مكافحة الفساد بأشكاله المختلفة، و دعم المسيرة نحو التنمية الإدارية الناجحة و حفظ المال العام و المصلحة العامة لوضوح الأسباب الحقيقية للإخفاق. إن الفساد يعد العدو الأول للشفافية و هما مفهومان متعارضان و العلاقة بينهما عكسية، فكلما زادت الشفافية كلما ارتفعت امكانية محاربة الفساد و السيطرة على آثاره المدمرة في حين يكون في غياب الشفافية سببا في تدمير البيئة التي ينمو فيها الفساد، و كذلك الأمر عندما تكون الشفافية دون المستوى المطلوب (السكرانة، 2011) و تعتبر الشفافية إحدى أهم الاستراتيجيات الهامة المتبعة لمكافحة الفساد بأشكاله المختلفة (الضمور، 2014).

2- المسائلة و المحاسبة : تعني المسائلة إلتزام الدولة و مؤسساتها الحكومية بتقديم حساب على طبيعة ممارساتها للواجبات المنوطة بها بهدف رفع كفاءتها و فعاليتها، أما المحاسبة فتعني اخضاع المسؤولين في إدارة المال العام للعقوبات القضائية و الإدارية في حالة ما إذا تبين أن أعمالهم منافية للمصلحة العامة، و تشمل المسائلة جانبين هما التقييم و العقاب و يعني ذلك أن يتم أولا تقييم العمل ثم محاسبة القائمين عليه. و مبدأ المسائلة و المحاسبة لا يشمل فقط القطاع العام (الشويات، 2015) إنما يشمل أيضا منظمات المجتمع المدني و القطاع الخاص و القدرة على محاسبة الأفراد المسؤولين عن إدارة الموارد العامة، و خصوصا تطبيق مبدأ فصل الخاص عن العام و حماية الصالح العام من التعسف و الاستغلال.

كما تجدر الإشارة إلى أن المسائلة ترتبط ارتباطا وثيقا بالشفافية، بل إن الأخيرة هي شرط أساسي و مسبق للمسائلة و أن العلاقة بين المصطلحين (الشفافية و المسائلة) هي علاقة طردية، أي كلما ازداد معدل الشفافية ازداد مستوى المسائلة و العكس صحيح (طالب و العامري، 2015) و الحديث عن الشفافية يقود حتما إلى مصطلحين آخرين لهما علاقة قوية بها و هما الفساد، المسائلة و المحاسبة. و الفساد كما هو معلوم يرتفع عند غياب الشفافية أي أن مصدر قوته في الغموض و عدم الوضوح، فالرشوة و السرقة و غيرها من مظاهر الفساد لا تتم أمام الأعين و إنما تتم خلف الستار و هو شيء طبيعي أن ينتشر الفساد و ذلك لغياب المسائلة و انعدام المحاسبة (السكرانة، 2011).

3- النزاهة: و هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق و الأمانة و الإخلاص (الضمور، 2014) و الاجراءات العنصرية في العمل. و تشمل حرص الموظف العام على عدم تلقي أي مقابل مالي من مصدر خارجي لقيام بأي عمل يتعارض و المصلحة العامة أو يشكل هدرا في المال العام (العزاوي، 2015) و بالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية و النزاهة إلا أن مفهوم النزاهة يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما مفهوم الشفافية (الضمور، 2014) يتعلق بوضوح الأنظمة و الاجراءات داخل المنظمة و في العلاقة بينهما و بين المواطنين المنتفعين من خدماتها و على الاجراءات و الغايات في عمل المؤسسة العامة و أهدافها (طالب و العامري، 2015).

2) منظمات مكافحة الفساد:

1- منظمة الشفافية الدولية: و هي من أهم المنظمات غير الحكومية، تمثل حركة دولية لمكافحة الفساد تأسست سنة 1995 (العزاوي، 2015) على يد الألماني Peter Eigen بحكم طبيعته عمله في البنك الدولي (السكرانة، 2011) و مقرها برلين بألمانيا (العزاوي، 2015) و هي منظمة تقوم بأنشطة متعددة و أنشأت لها فروعاً في مختلف أنحاء العالم، و نظمت مؤتمرات و اكتسب سمعة لدى الكثير من البلدان (السيسي، 2013) شعارها الاتحاد العالمي ضد الفساد (الطائي و راضي، 2015) و تعتمد في تمويل أنشطتها على التبرعات و الاعانات التي يقدمها عدد لا بأس به من الهيئات و المنظمات الحكومية و غير الحكومية، و المؤسسات الاقتصادية كالبنك الدولي و الأمم المتحدة و شركات

Boeing، General Motors، Kodak و لا شك أن هذه الشركات ترى أن هذا التمويل يحقق عوائد متعددة الأبعاد، فمن ناحية يُظهرون اهتماما بالنواحي الاجتماعية و الاقتصادية كنوع من الدعاية لها، و من ناحية أخرى فإن محاربة الفساد يمكن أن يحقق لها عوائد اقتصادية تتمثل في توفير تكلفة العمولات و الرشاوي التي اضطر لتقديمها لبعض المسؤولين (السكرانة، 2011).

مهمتها أن تزيد من فرص و نسب مسائلة الحكومات، و تقييد الفساد على المستوى المحلي و الدولي (الشويبات، 2015) بتضافر جهود كل المعنيين، و تساعد الدول و الأفراد للحد من الفساد (العزاوي، 2015) بعد أن انتشر على المستوى الرسمي و غير الرسمي و عجز المؤسسات الوطنية عن محاربتة و مواجهته (طالب و العامري، 2015) عن طريق تفعيل اتحاد عالمي لتحسين و تقوية نظم النزاهة المحلية و العالمية. تعتمد مبادئ الشفافية و المسائلة على تقارير مهمة و نزيهة في تحديد نقاط الفساد و تسليط الأضواء على تعقيدات و معوقات محاربة الفساد. و تصدر تقديرا سنويا عن الفساد في العالم بناء على معلومات تقوم بتجميعها من 13 منظمة تتمثل في: البنك الإفريقي للتنمية، البنك الآسيوي للتنمية، مؤسسة بيرتلسمان (BF-TI)، وحدة الاستخبارات الاقتصادية، بيت الحرية، مؤسسة البصيرة العالمية (GI)، المعهد الدولي للتنمية، مؤسسة الاستشارات حول المخاطر السياسية و الاقتصادية، مؤسسة خدمات المخاطر السياسية (ICRG)، مؤسسة الشفافية الدولية، البنك العالمي، المنتدى الاقتصادي العالمي، مشروع العدالة العالمي (إمنصوران، 2009) بالإضافة إلى رجال أعمال و أكاديميين و موظفين بالقطاع العام في كل دولة من خلال تجربتها في التعاملات اليومية ثم تقوم المنظمة بتحليل تلك المعوقات و تلخيصها في تقرير سنوي (عبد العظيم، 2008). مبدأ المنظمة في ذلك عدم تسمية أسماء أو مواجهة أفراد بعينهم، و إنما تركز على بناء نظم تحارب الفساد كما أن المنظمة تلعب دورا هاما في زيادة الوعي العام بمخاطر الفساد في كثير من البلدان (السكرانة، 2011).

• أهداف منظمة الشفافية الدولية:

- 1- اعتبار الحركة ضد الفساد حركة عالمية تتجاوز النظم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية داخل الدولة.
- 2- الاهتمام بمبادئ الديمقراطية و اللامركزية و الشفافية و المسائلة على مستوى المحلي و تجاوز الانتماءات الحزبية الضيقة في الإدارة و الحكم.
- 3- التسليم بوجود أسباب عملية (مادية) و أخلاقية (معنوية) تقف وراء ظاهرة الفساد (الطائي و راضي، 2015).
- 4- إدراك أن مخاطر الفساد تتعدى حدود الحالات الفردية، و لذا فهناك مسؤولية مشتركة و عامة لمحاربة الفساد (السكرانة، 2011).
- 5- بناء التحالفات على المستوى المحلي و الإقليمي تضم الحكومات، المجتمع المدني، و القطاع الخاص من أجل محاربة الفساد الداخلي و الخارجي.
- 6- تجميع و تحليل و نشر المعلومات و زيادة الوعي العام بالأضرار المهلكة للفساد على الإنسان و التنمية الاقتصادية (طالب و العامري، 2015).

• توصيات منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد:

يؤكد Peter Eigen أن التقرير الذي تصدره المنظمة سنويا يحقق الهدف منه و هو زيادة التوعية بحجم مشكلة الفساد و حجم الضرر الناتج عنه. و قد ترتب عنه تقدما ملحوظا خلال السنوات الماضية حيث انخفض معدل الفساد في كل من استراليا، فرنسا، هونج كونج، اليابان، الأردن، كازاخستان، نيجيريا، قطر، تايوان و تركيا. وقد جاء في تقرير صادر عن الشفافية الدولية لعام 2007 بعنوان "الفساد في

الفصل الأول: الإطار النظري للفساد و النمو الاقتصادي

النظام القضائي " أن فساد القضاء في افريقيا له صورة شديدة السواد و تدعو منظمة الشفافية الدولية الحكومات إلى التعاون مع القطاع الخاص و المجتمع المدني لزيادة الجهود المبذولة في مكافحة الفساد و تحقيق الحوكمة و تبني الجهود السياسية المساندة لمكافحة الفساد (عبد العظيم، 2008). و تضم منظمة الشفافية الدولية فروعاً في 90 دولة كما توجد أمانتها العامة في ألمانيا.

تُصدر المنظمة 03 مؤشرات حول الفساد هي: (الشويات، 2015)

- 1- مؤشر مدركات الفساد الذي صدر في 1995 و يعتبر أهم معيار لقياس الفساد، و هو مؤشر مركب من المسوحات و التقييمات التي تتناول الفساد، و يشير هذا المؤشر على مدى انتشار الفساد في الدول التي يشملها المؤشر حيث يقوم بترتيب الدول حسب مستويات الفساد. يتدرج المقياس من 0 إلى 100 حيث تعادل 0 أعلى مستويات الفساد المدرك، في حين تعادل 100 أدنى مستوى من الفساد المدرك.
- 2- المؤشر العالمي للفساد و الذي صدر لأول مرة عام 2001 و يركز على الفساد في قطاع معين من القطاعات الحيوية في مختلف الدول.
- 3- مؤشر دفع الرشوة الذي صدر في بداية عام 1999 و الذي يركز على الشركات الكبرى و دفعها للرشاوي في الخارج.

يعتمد البحث حول الفساد عبر البلدان في الغالب على المؤشرين الأول و الثاني للفساد و قد نتج عن هذه المؤشرات عددا كبيرا من الدراسات التي تثبت أن الفساد مرتبط بالنتائج السلبية و أن المؤسسات مهمة للنمو الاقتصادي. حيث ترتبط المستويات العالية من الفساد بانخفاض مستويات الاستثمار و النمو، و يثبط الفساد كلا من تدفقات رأس المال و الاستثمار الأجنبي المباشر (Ackerman, 2010).

2- منظمة الأمم المتحدة: تبذل الأمم المتحدة جهوداً كبيرة لمكافحة الفساد على مستوى العالم، من خلال إصدار القرارات و عمل اتفاقيات مكافحة الفساد (الشويات، 2015) للقناعة التامة بخطورة الفساد و ما له من مخاطر و تهديد على استقرار و أمن المجتمعات (يوسف ي.، 2014) و فيما يلي أهم هذه المبادرات الدولية حسب تسلسلها الزمني:

- 1- إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و الرشوة في المعاملات التجارية الدولية بتاريخ 1996/12/16
- 2- المبادرات الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين الصادرة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1996/12/21.
- 3- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية و البروتوكولات المتعلقة بها التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2000/11/15، و هي أول اتفاقية دولية يشار فيها إلى الفساد مباشرة حيث تناولت تجريم الفساد، تدابير مكافحة الفساد و جريمة غسل الأموال.
- 4- تقرير اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي مفتوح العضوية لإعداد مشروع إطار مرجعي للتفاوض بشأن صك قانوني دولي لمكافحة الفساد عملاً بالطلب الوارد في الدول الفقيرة و قد شكل هذا التقرير الأساس الذي بنيت عليه عملية التفاوض بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- 5- قرار المجلس الاجتماعي المعنون بـ "تعزيز التعاون الدولي لمنع و مكافحة تحويل الأموال ذات المصدر غير المشروع و المتأتية من أفعال الفساد بما في ذلك غسل الأموال و على إعادة تلك الأموال"

6- قرار الجمعية العامة بتاريخ 2001/12/21 و قرار آخر بتاريخ 2002/12/20 بشأن منع و مكافحة الممارسات الفاسدة و تحويل الأموال إلى بلدانها الأصلية. و قد أعطى هذان القراران و قرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي دعماً كبيراً لجهود اللجنة الدولية المخصصة للتفاوض بشأن اتفاقية الأمم

- المتحدة لمكافحة الفساد حيث تضمنت الاتفاقية فصلا كاملا عن هذا الموضوع تحت عنوان "استرداد الموجودات"
- 7- انشاء اللجنة المخصصة للتفاوض حول اتفاقية واسعة و فعالة يشار إليها باسم "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" على جميع المستويات.
- 8- تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية و الذي عقد بتاريخ 18-22/03/2002 في مدينة مونتيري بالمكسيك و الذي جرى فيه التشديد على أن مكافحة الفساد على جميع المستويات هي إحدى الأولويات القصوى.
- 9- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة و الذي عقد خلال الفترة 26/08/2002 – 04/09/2002 في جنوب افريقيا و الذي أكد على أن الفساد يهدد التنمية المستدامة للشعوب.
- 10- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و الصادرة بتاريخ 9/12/2003 في ميرادا المكسيك و تعد الاتفاقية الدولية الوحيدة التي تضع إطارا شاملا لمكافحة الفساد استنادا إلى مناهج متعددة (توق، 2014) و دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 14 ديسمبر 2005 و قد وقعت العديد من دول العالم على هذه الاتفاقية و البالغ عددها أكثر من 120 دولة (الطائي و راضي، 2015). إن دول الأطراف في هذه الاتفاقية تعلقها خطورة ما يطرحه الفساد من مشاكل على استقرار المجتمعات و أمنها، مما يدهور مؤسسات الديمقراطية و القيم الأخلاقية و العدالة و يعرض التنمية المستدامة و سيادة القانون للخطر.
- 11- تهتم الاتفاقية كذلك بحالات الفساد المتعلقة بالقيم العالية من الموجودات، التي يمكن أن تمثل نسبة كبيرة من موارد الدولة و التي تهدد الاستقرار السياسي و التنمية المستدامة لتلك الدول، و اقتناعا منها بأن الفساد لم يعد شأنا محليا بل هو ظاهرة غير وطنية تمس كل المجتمعات و الاقتصادات مما يجعل التعاون الدولي على منعه و مكافحته أمرا ضروريا (ليمام، 2011).
- 3- البنك العالمي:** يعتبر البنك الدولي أكبر المؤسسات المالية الدولية المعنية بتنمية الدول النامية، و في عام 1997 أعطى البنك برنامجا شاملا لمساعدة الدول في مواجهة الفساد (الشويات، 2015). ووضع البنك الدولي مجموعة من الخطوات و الاستراتيجيات لغرض مساعدة الدول على مواجهة الفساد و الحد من آثاره السلبية على عملية التنمية الاقتصادية (يوسف ي، 2014). منها حث الدول على إنشاء جهاز لمكافحة الفساد يملك الصلاحيات و الامكانيات الكافية (الشويات، 2015) و اعتمد البنك الدولي استراتيجية لمحاربة الفساد تتضمن المحاور التالية:
- 1- اعتبار مكافحة الفساد شرطا أساسيا لتقديم معونات البنك الدولي في مجالات رسم استراتيجيات المساعدة و تحديد الشروط و معايير الإقراض.
- 2- إعلان البنك عن تأييده و مشاركته في كل الجهود الدولية لمكافحة الفساد، و قد قدر البنك الدولي أن الفساد يقضي على حوالي 7% من الاقتصاد العالمي سنويا أي ما يعادل 2.3 تريليون دولار و هو ما يساوي مجموع الموازنة الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية (طالب و العامري، 2015).
- 3- منع كافة أشكال الفساد في كافة المشروعات التي يتم تمويلها عن طريق البنك الدولي.
- 4- تقديم الدعم و المساندة للدول النامية التي تحاول مكافحة الفساد من خلال طرح برامج لمكافحة الفساد بشكل فردي أو عن طريق التعاون مع المؤسسات الدولية (الشويات، 2015).
- **مبادرات البنك الدولي على مستوى الدول:**
- إن النهج الذي يتبعه البنك الدولي يقوم على تقديم العون لمؤسسات الدولة كي تصبح أكثر كفاءة و شفافية و أكثر خضوعا للمساءلة فعلى سبيل المثال:

الفصل الأول: الإطار النظري للفساد و النمو الاقتصادي

- من شأن المساندة التي تستهدف إيجاد إدارة للمالية العامة أفضل حالا و أكثر شفافية أن تزيد عملية إعداد السياسات خضوعا للمساءلة بالإضافة إلى الحد من سوء إدارة الأموال العامة و إهدارها.
- من خلال المساندة الرامية إلى إصلاح أجور موظفي الخدمة المدنية و مدونات قواعد السلوك يتم تقديم الخدمات إلى المواطنين بصورة أفضل، إضافة إلى الحد من دوافع الفساد و اغراءاته.
- من خلال المساعدات الموجهة إلى تعزيز قدرات أجهزة الحكم المحلي، تصبح هذه الأجهزة أكثر استجابة و خضوعا للمساءلة عند تقديم الخدمات العامة.
- و من خلال مساندة الإصلاح القانوني و القضائي، و تدعيم القدرات البرلمانية يتم تدعيم الضوابط و الموازين التي تحكم السلطة التنفيذية و تطبيق العدالة بصورة أفضل.

يعتمد البنك الدولي على الخبرات و التجارب، و يستفيد من المؤسسات المساهمة القوية، و بحشد التحالفات و تبادل المعارف، و الابتكار. و من خلال عملية المشاركة هذه يساعد البنك الدولي على تدعيم قدرات البلدان و المسائلة الاجتماعية، على سبيل المثال من خلال العمل على تطوير وسائل الإعلام، و تدعيم البرلمانيين و الإصلاح القانوني و القضائي، و تشجيع مشاركة المجتمع المدني، و تعزيز قدرات القطاع الخاص من أجل توحيد الجهود لمحاربة الفساد و إعداد القيادات الفنية، و القيام بعدد من مبادرات الإصلاح الأخرى التي تقودها البلدان. و تقوم مؤشرات البنك الدولي للشفافية بقياس أبعادها الاقتصادية/ المؤسسية و السياسية فيما يزيد على 200 بلد، كما يساند البنك الدولي مؤشرات استدامة التطور الإعلامي، التي تقوم بتقييم البيئة المواتية لتطور وسائل الإعلام (السكرانة، 2011).

4- صندوق النقد الدولي: وضع صندوق النقد الدولي ضوابط تتعلق بتقديم القروض و المساعدات، أعلنها في أوت 1997 (العزاوي، 2015)، إذ لجأ إلى الحد من الفساد بتطبيق المساعدات المالية لأي دولة يكون فيها الفساد عائق في عملية التنمية الاقتصادية (يوسف ي.، 2014).

يتخذ صندوق النقد الدولي شروطا متشددة و موضوعية عند منحه القروض ضمن ضوابط مكافحة الفساد، و يعمل الصندوق على مكافحة الفساد ضمن محورين أساسيين هما:

1- تدريب الكوادر البشرية العامة العاملة في مجال الرقابة و التدقيق و مجال الضرائب و إعداد الميزانيات.

2- يعمل الصندوق على خلق بيئة اقتصادية مستقرة تُطور في مجالها القوانين المتعلقة بالضرائب و أعمال التجارة (الشويات، 2015).

5- منظمات مكافحة الفساد الإقليمية: بما في ذلك مجلس أوروبا و الاتحاد الأوروبي و الاتحاد الإفريقي و منظمة التعاون و التنمية و منظمة الدول الأمريكية و الجامعة الدول العربية و إذ تسير هذه المنظمات مع التقدير بالصكوك لمنع الفساد و مكافحته بما فيها:

- 1- اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد.
- 2- اتفاقية مكافحة الفساد بين موظفي الجماعات الأوروبية.
- 3- اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية.
- 4- اتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد.
- 5- اتفاقية القانون المدني بشأن الفساد.
- 6- اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد و محاربتة (السيسي، 2013).

(3) دور الإعلام في مكافحة الفساد: في ضوء استمرار البحث عن التغييرات المطلوبة في المواقف و التصرفات و المنظمات لمكافحة الفساد، يظهر دور الصحافة في تسليط الأضواء على الفساد باعتباره

الخط الأول في فضح أعمال الفساد. و من المعتاد أن يطلب من الصحافة المزيد من الأداء لفضحه، و يطلب من الإعلام الضغط من أجل الإصلاح و قيادة مجهودات فضح الفساد. و هناك رأي آخر يرى أن وسائل الإعلام يجب ألا تتحمل مسؤوليات هي من اختصاص الحكومات و المجتمع ككل، فالصحافة لا تملك المقومات اللازمة لتجاوز دورها التقليدي و هو كشف الفساد، و لا تملك أيضا مقومات محاسبة المسؤولين لتكون رائدة الإصلاح (السيسي، 2013). و أكدت منظمة الشفافية الدولية على ضرورة نشر التقارير المتعلقة بالفساد و فضح الجهات التي تمارسه سرا و علنية مع تزويد السلطة الرابعة (الصحافة) بالمعلومات المتعلقة بالفساد و إعداد الصحفيين و تأهيلهم مهنيا لتعقب مرتكبي الفساد، و كذلك تأسيس المنابرة الحرة لكشف كل مستور من ممارسات الفساد (السكرانة، 2011).

إن توفر المعلومات مطلب أساسي لخلق جمهور واع و مُطَّلِع و تساعد في إبقاء من يحكم خاضعا للمحاسبة، فوسائل الإعلام الحرة و المستقلة إحدى الوسائل الأساسية في نقل المعلومات إلى الجمهور. و هي تسعى إلى تنظيم العلاقة بين الحاكم و المحكوم من خلال تقديم المعلومات النوعية عن الأحداث و التطورات و الانجازات لجميع القطاعات في المجتمع (العزاوي، 2015). و تتلخص مهمة الإعلام في النظام الديمقراطي بتقديم المعلومات الصحيحة للمواطنين. و يعد الحصول على المعلومات الصحيحة أمرا أساسيا في ديمومة أي نظام ديمقراطي و ذلك للسببين التاليين:

1- يساعد حصول المواطنين على معلومات صحيحة على اتخاذهم قرارات واعية و مسؤولة بشأن مستقبل بلدهم و الطريقة التي يريدون أن يحكموا من خلالها، بدلا من اتخاذ قرارات خاطئة و مستندة على معلومات تضر في آخر المطاف البلد و بهم كمواطنين.

2- يؤدي الإعلام من خلال تقديمه معلومات صحيحة و وظيفة رقابية مهمة تعرف بخدمة الصالح العام و تعني هذه الأخيرة كشف أية ممارسات خاطئة أو غير قانونية أو فاسدة تمارسها مؤسسات الحكومة أو المجتمع المدني أو أي مؤسسة أخرى في المجتمع و تؤثر سلبا على الصالح العام من خلال لفت الإعلام الانتباه لهذه الممارسات بغية تصحيحها، و إذا تطلبت الحاجة معاقبة المسؤولين عنها (السكرانة، 2011).

إن مسألة النظام قد تمثل استراتيجية وقائية للفساد، و يلزمها رأي عام متيقظ ينتج عن جهد إعلامي هادف، يربطه اهتمام مشترك بنزاهة الحكومة و المحافظة على حقوق المواطن الأساسية. يقتضي المضمون الوارد أنفا وجود نظام سياسي يركز على قاعدة "القانون فوق الجميع و لا استثناء لجرائم المسؤولين و العدالة الاجتماعية للجميع" (يوسف أ، 2011) لكن دور الإعلام لازل دون الطموح حيث لا زالت هنالك فجوة واسعة بينه و بين الحكومة و المواطن و التنظيمات و هذا يستوجب منه أن يبادر لتقليص هذه الفجوة لأن لديه القدرة أكثر من غيره على توجيه تصرفات الآخرين (الطائي و راضي، 2015).

4) مراحل مكافحة الفساد حسب Robert Klitgaard:

- 1- الإصلاحيين الناجحين يغيرون الثقافات المؤسسية.
 - 2- جمع و تنسيق مجموعة متنوعة من الموارد داخل و خارج الحكومة.
 - 3- التفكير في مصطلح "فساد الأنظمة" بدلا من "فساد الأفراد".
- سنقوم بالتطرق إلى كل مرحلة بالتفصيل: (Klitgaard, 2010)

1- كيفية تغيير الثقافة المؤسسية: عندما ينتشر الفساد تصبح الثقافة المؤسسة متدهورة و القاعدة هي الفساد، و تقول التوقعات أنه سيستمر و يبدو التغيير مستحيلا. و مع ذلك فهناك حالات حقق فيها القادة تقدما كبيرا من خلال:

أولا: قلي سمكة كبيرة Fry big fish

لاختراق ثقافة الفساد هذه، تشير التجارب إلى أن "قلي سمكة كبيرة" أمر أساسي. بمعنى تسمية الجهات الفاعلة الكبيرة و الفاسدة و معاقبتها بحيث يعتقد المواطن أن حملة مكافحة الفساد هي أكثر من مجرد كلمات فلا شيء يقتل ثقة الجمهور بشكل أسرع من الاعتقاد بأن جهود مكافحة الفساد موجهة فقط لمن هم دون مستوى معين في المجتمع. و الأهم من ذلك يُفضل أن تكون واحدة من أولى الأسماك الكبيرة من الحزب السياسي الحاكم.

ثانيا: اختيار الفاكهة المرئية سهل الحصول عليها Pick visible, low-hanging fruit

المبدأ الثاني هو إظهار التقدم في بعض المجالات البارزة للغاية في غضون 06 أشهر إلى 12 شهرا.

ثالثا: جلب دم جديد Bring in new blood

قد يكون هذا "الدم الجديد" من الشباب ليكونوا "عيون و آذان" كرجال أعمال يتخذون مناصب عامة مهمة بالإضافة إلى المحاسبين الشباب و الدخول في شراكة مع "كبار الأبطال" في التحقيقات المعمقة.

2- كيفية جلب و تجنيد الحلفاء:

أولا: تنسيق المؤسسات الحكومية

يجب أن تشمل المعركة الناجحة ضد الفساد النظامي أكثر من مؤسسة حكومية تتطلب مكافحة الفساد أيضا وجود زعيم قوي، شخص استراتيجي ذكي و سياسي لكن السمعة القيادية الأكثر أهمية هي القدرة على التحالف مع الجهات الفاعلة الأخرى و تنسيق جهودها بشكل منتج.

ثانيا: اشراك الموظفين العموميين

يتضح أنه حتى الموظفين العموميين المتورطين في الأنظمة الفاسدة هم على استعداد و قادرون على تحليل الأماكن التي تكون فيها تلك الأنظمة عرضة للفساد، طالما يكون التركيز على الأنظمة الفاسدة و ليس على إدانة الأفراد المعزولين.

ثالثا: حشد المواطنين

يجب على الحكومة دعوة القطاع الخاص ليصبحوا جزءا من الحل. بعد كل شيء لا يقتصر الفساد على القطاع العام فقط فرجال الأعمال و المحامون يدفعون الرشاوي بينما يدينون ظاهرة الرشوة.

رابعا: تحالف مع شركاء الدوليين

يحصل القادة الناجحون على المساعدة الدولية في مكافحة الفساد و استخدام المساعدات الخارجية لتمويل تشخيص الأنظمة الفاسدة.

3- تدابير وقائية من خلال أنظمة أفضل: أدرك القادة أن الأنظمة الأفضل تتجاوز القوانين و مدونات السلوك، حيث يمكن فهم الفساد من خلال صيغة مبسطة:

$$\text{الفساد} = \text{الاحتكار} + \text{السلطة التقديرية-المسائلة}$$

أولاً: التقليل من الاحتكار

الحد من الاحتكار يعني تمكين المنافسة و توضيح الصفقات الفاسدة التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

ثانياً: الحد من السلطة التقديرية

يعني توضيح قواعد اللعبة و إتاحتها لعامة الناس.

ثالثاً: تعزيز المسائلة

إحدى الطرق لتحسين المسائلة هي تحسين قياس الأداء.

رابعاً: حوافز الإصلاح

"هل يجب علي أخذ الرشوة أم لا؟" يعتمد الجواب على هذا السؤال على حجم الرشوة (و هي دالة للسلطة الاحتكارية و السلطة التقديرية) و الفرصة المأخوذة (وظيفة المسائلة) و العقوبة المدفوعة إذا تم إلقاء القبض على الجاني.

خامساً: الإصلاحات الأخلاقية

القادة الناجحون يكونون قدوة حسنة. ففي بعض الأحيان يقومون ببرامج أخلاقية للموظفين و المواطنين كمدونات السلوك المفيد.

سادساً: كيفية تخريب الفساد النظامي

عندما تكون المشتريات تنافسية تنتشر الانتهاكات، و عليه يتم تعزيز فرص الموردين المفضلين ثم تتم الموافقة على تجاوز التكاليف في مقابل الرشاوي... إلخ (Klitgaard, 2010).

يوضح Lambsdroff 2011 في بحثه أن الفساد يتم بترتيب الاجراءات من قبل وكلاء متخصصين من ذوي الخبرة في التمويه و تجنب الابتزاز، و إعطاء مظهر قانوني للصفقات التي تبدو فاسدة و تنفيذ المعاملات غير القانونية. كما يقول أن الفساد لا يتم خفضه عن طريق الردع كما هو منصوص عليه في قوانين الجنائية الصارمة بل عن طريق سياسة المعاملة بالمثل من خلال جعل تقديم الرشاوي طريقة خطيرة و غير مضمونة و هو أحد السياسات المتبعة التي قامت بها تشيلي حيث أكثر من 32% أجابوا بأنه بعد دفع الرشوة من غير المؤكد إلى حد كبير ما إذا كان سيتم الحصول على الخدمة الموعودة أم لا (Lambsdroff, 2011).

II. الإطار النظري للنمو الاقتصادي:

1. مفهوم النمو الاقتصادي:

يعتبر هذا الميدان مقارنة بالبحوث الأخرى متأخرا من حيث بداية الاهتمام لكنه تسارع فيما بعد لتظهر عدة نماذج تبحث في تفسير الظاهرة و العلاقة بين الناتج، عوامل الإنتاج و انتاجية العوامل الداخلة في المعادلة، لذلك فإن المفهوم الأوسع للنمو يعبر عنه بالإنتاج السلعي و الخدماتي للاقتصاد خلال مدة معينة (Todaro, & Smith, 2015) و يعرف الاقتصادي Simon Kuznet في كتابه "النمو و الهيكل الاقتصادي" بأنه "ارتفاع طويل الأجل في امكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، و تستند هذه الامكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة و التكيف المؤسسي و الإيديولوجي المطلوب لها" (Kuznet, 1973) و بصيغة أخرى النمو الاقتصادي هو أساسا ظاهرة كمية، و يمكن تعريفه بالزيادة المستمرة للسكان و الناتج الفردي، و يبين Kuznet أنه من خصائص النمو الاقتصادي الحديث سرعة معدل التحول الهيكلي، و الذي يضمن التحول من الزراعة إلى الصناعة إلى الخدمات، كما يبين أن النمو الاقتصادي الحديث ينطوي على الدور المتزايد للتجارة الخارجية و أن التقدم التكنولوجي يعني تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية (Barro, & Martin, 2004).

في حين يعرفه الاقتصادي François Perroux بالمفهوم الجديد على أنه "يعبر عن مقدار الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة الأجل لمؤشر الإنتاج بالكمية أو بالحجم، أما على المدى القصير يستخدم الاقتصاديون مصطلح التوسع المناقض لمصطلح الركود أو الجمود" (Schembri, 2001).

حسب Dominick Salvatore يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه العملية التي بموجبها تحدث زيادة في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي (GNP) أو الدخل الحقيقي لبلد ما على مدى فترة طويلة من الزمن من خلال الزيادة المستمرة في الإنتاجية الفردية (Salvatore, 2013).

و يعرف أيضا بأنه قدرة الدولة على التقدم التكنولوجي و التعديلات الأيديولوجية و المؤسسية التي يتطلبها ذلك النمو (Todaro, 1992).

و من جهة يرى عبد القادر بن عطية أن النمو الاقتصادي يعني "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي يمثل نسبة الدخل الكلي إلى عدد السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع و هذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد زيادة في الدخل الكلي و إنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسين في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي" (عطية، 1999).

توجد العديد من تعاريف النمو الاقتصادي، فيمكن تعريف النمو بالزيادة في الدخل الحقيقي زيادة تراكمية و مستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن، و الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف محيط اقتصادي معين، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الانتاجية و الاجتماعية و حماية الموارد المتجددة من التلوث و الحفاظ على الموارد غير المتجددة، غير أنه هناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل القومي و الناتج القومي (صوالي، 2006).

إن النمو الاقتصادي مرتبط بالزيادة الحقيقية و ليست النقدية في متوسط الدخل الفردي، فالدخل النقدي يعني عدد الوحدات النقدية التي يتحصل عليها الأفراد خلال السنة، أما الدخل الحقيقي فهو الدخل النقدي مقسما على المستوى العام للأسعار، كما أن النمو ظاهرة مستمرة و ليست مؤقتة (كلاوس ترجة عدنان، 1990).

2. مفهوم التنمية الاقتصادية:

اختلف الكُتّاب و المفكرون في مصطلحي التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي من حيث أنهما وجهان لعملة واحدة، و هذا مما لا شك فيه أمر طبيعي خاصة و أن عملية التنمية معقدة، فهي تنطوي على نظام شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي، فالأمم المتحدة تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "العملية الموسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا و اقتصاديا و المعتمدة أكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي و اشتراكه" (الفوال، 1967). فهي حركة نحو تطور النظام الاجتماعي ككل من خلال تطوير مستوى المعيشة و الأجهزة و السلوكيات، هذا المفهوم الأكثر اتساقا للتنمية، و لا يوجد تعريف موحد لها لأن كل مفكر يحاول أن يصوغ مفهوم التنمية من واقع الحياة الاقتصادية التي يعيشها بلده (Todaro, 1992).

و قد حاول الاقتصادي Valdmir kosov تقديم تعريف لكل من النمو و التنمية، مفاده أن النمو يشير إلى التغير في حجم الاقتصاد، بينما التنمية تعني التركيز ليس فقط على حجمه بل أيضا على التغيرات في هيكله القطاعي لصالح القطاعات الأكثر تعظيما لإنتاجية العمل الاجتماعي، أي لصالح القطاعات الأكثر تأمينا لتطوره و هي القطاعات الأكثر حركية و دينامية على امتداد الأجل الطويل (مسعود، 1984).

أما الاقتصادي Kindle Berger فيعرف التنمية بـ: "الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفير تغيرات تكنولوجية و فنية و تنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إعدادها (العقاد، 1980). في حين يعرفها الاقتصادي الأمريكي David Raith على النحو التالي: "إن العوامل الرئيسية المؤدية للتنمية الاقتصادية هي غير اقتصادية و غير مادية الطبع" (كاظم، 1980).

و يعرف Nicolas Kaldor التنمية الاقتصادية على أنها: "مجموعة من السياسات و التدابير المعتمدة لتغيير بنيان و هيكل الاقتصاد القومي تهدف في النهاية إلى تحقيق الزيادة السريعة و الدائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن و بحيث يستفاد منها الغالبية العظمى من الأفراد" (العقاد، 1980).

بالإضافة إلى تدخل الاقتصادي الأمريكي Gerald Meier حول مفهوم التنمية الاقتصادية، ففي نظره "من أجل تحقيق تنمية شاملة لا بد من تدخل قطاع حكومي لتوجيه الاستثمار" (كاظم، 1980). أما عن Ros فيعرفها بأنها: "العملية التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته و أهدافه و ترتيبها بحسب أهميتها ثم إدخال الثقة و الرغبة في العمل لمقابلة هذه الحاجات و الأهداف ثم القيام بعمل إزاءها" (عريقات، 1992).

3. الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية:

في كثير من الأحيان، لجأ البعض إلى استخدام المصطلحين "النمو الاقتصادي" و "التنمية الاقتصادية" بالتبادل كما لو كانا مرادفين، فكلهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الامكانيات المادية و البشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، إلا أنه يوجد فرق واضح بين المصطلحين، حيث قام بعض الاقتصاديين بتوضيح أهم الاختلافات (Jain, & Malhotra, 2009).

حيث أشارت الأستاذة Ursula Hicks عام 1957 "إن مفهوم النمو ينطبق على الدول المتقدمة اقتصاديا و التي تتميز باستغلال مواردها شبه الكامل، أما مفهوم التنمية ينطبق على الدول المتخلفة التي تملك امكانيات التقدم و لكنها لم تقم باستغلال مواردها" (Hicks, 1957).

و يرى Gore Keystone "أن الفرق بين نظريات التنمية و نظريات النمو يكمن في أن نظريات التنمية تركز اهتمامها على الموازنة بين تراكم رأس المال و الزيادة السكانية، في حين تركز نظريات النمو الاقتصادي على التوازن بين التوظيف و الادخار" (زهران، 1988).

حسب Kindleberger & Herrick "النمو الاقتصادي يعني المزيد من الإنتاج، في حين أن التنمية الاقتصادية لا تعني فقط المزيد من الإنتاج بل أيضا تغييرات في هيكل الإنتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة، إضافة إلى تغييرات في التنظيمات التقنية و المؤسساتية التي من خلالها يتم تحقيق هذا الإنتاج و تنويعه" (Kindleberger, & Herrick, 1983).

و انطلاقا مما سبق يمكن القول أن مصطلح التنمية يأخذ مفهوما و مضمونا واسعا و شاملا من مفهوم النمو الاقتصادي، فهي لا يقصد بها فقط مجرد حدوث زيادة في الناتج و الدخل القومي الحقيقي و في متوسط نصيب الفرد في المجتمع بل يتضمن ذلك حدوث تغييرات جذرية في هيكل النشاط الاقتصادي و تطوير و حداثة وسائل الإنتاج، بالإضافة إلى إحداث تغيير في الهياكل الاجتماعية و الثقافية للأفراد مع تغيير السلوك الاقتصادي المؤسساتي داخل المجتمع (عطية، 1999).

و يمكن توضيح الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02): الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية	النمو الاقتصادي
- تركز على نوعية السلع و الخدمات ذاتها.	- يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يناله الفرد من السلع و الخدمات.
- مفهومه يشير إلى الزيادة المتركمة و التي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محدودة.	- مفهومه يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا و المستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة.
- التنمية تحتاج إلى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم.	- النمو كثيرا ما يحدث عن طريق التحول التدريجي و بطريقة بطيئة.
- تستعمل عند الإشارة إلى البلدان المتخلفة التي تملك امكانيات التقدم و لكنها لم تستغل مواردها.	- يستخدم للإشارة إلى البلدان المتقدمة اقتصاديا التي تتميز باستغلال مواردها.
- حدوثها يقتضي بالضرورة تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة.	- يتم بدون حدوث تغيير في الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع.

الفصل الأول: الإطار النظري للفساد و النمو الاقتصادي

- النمو عملية تلقائية تحدث غالبا دون قصد من الإنسان. - لا يهيمه مصدر زيادة الدخل القومي.	- التنمية عملية مقصودة تحدث عن طريق تدخل الإنسان لتحقيق أهداف معينة. - تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي و تنويعه.
---	---

المصدر: (هند جمعوني، صليحة مقاوسي، 2010)

من خلال الجدول يتضح أن مفهوم التنمية أكثر شمولا من مفهوم النمو الاقتصادي، حيث أن التنمية الاقتصادية تتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج و زيادة عناصر الإنتاج و كفاءتها، إجراء تغييرات في هيكل الناتج (مصطفى، عبد الظاهر، 1999).

4. محددات النمو الاقتصادي:

محددات النمو الاقتصادي كثيرة و متنوعة، و يصعب دراستها و تحليلها معا، لكن و كما هو معروف أن أي عملية إنتاجية تعتمد على استعمال عوامل الإنتاج من رأس المال، الأرض، العمال، و التقدم التكنولوجي (Baier, & al, 2007).

1 العمل: نعني بالعمل مجموع القدرات الفيزيائية و الثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع و الخدمات الضرورية لتلبية حاجياته (Longatte, & Vanhove, 2001)، فالقوة العاملة، التأهيل التكنولوجي، الخبرة، التعليم و التدريب تعمل على تعظيم إنتاجية عنصر العمل و بالتالي كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية (تومي، 2004) و يعتبر نمو السكان أساسيا بالنسبة لزيادة عنصر العمل و زيادة القوى العاملة بشكل عام، فزيادة الحجم الكلي للسكان تعني الزيادة الكلية لحجم السوق المحلي و بالتالي زيادة في حجم القوى العاملة، فكلما زاد حجم العمالة النشطة يزيد الحجم الساعي للعمل و بالتالي ارتفاع حجم الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الإنتاج (Fischer, & al, 2002).

2 رأس المال: و يقصد به مجموع السلع و الخدمات التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين (سيمون ترجمة شمس الدين، 1989) و يتمثل رأس المال في مجموع الاستثمارات و التجهيزات و البنى التحتية التي يمتلكها اقتصاد معين في لحظة معينة، ينتج تراكم رأس المال عندما تقوم الدولة بالادخار ثم تستثمر جزء من دخلها الحالي بقصد زيادة الإنتاج و الدخل مستقبلا (خلف، 2006)، كما يمكن أن يتولد رأس المال عن طريق الافتراض الداخلي و الخارجي أو المساعدات المالية الخارجية (Todaro, 1992) و للإشارة أن عنصر رأس المال يتكون من رأسمال المادي و البشري (تومي، 2004) هذا الأخير يلعب دورا مهما في إحداث النمو الاقتصادي الداخلي و الذي يقاس بمعدلات التحصيل العلمي للسكان (مستويات التعليم) و الذي من شأنه المساهمة في رفع الإنتاجية (Barro, & Lee, 1993). و رغم أن رأس المال عنصر هام في العملية الإنتاجية إلا أنه يتعرض إلى الاهتلاك مع مرور الزمن لذلك استوجب وجود مستوى معين من الاستثمار يغطي قيمة الاهتلاك و يزيد عنه (Mankiw, 2009).

3 التطور التكنولوجي: هو عبارة عن مجموعة من النظم الحديثة و التقنيات المتطورة التي تستعمل في الإنتاج بهدف إنتاج كميات أكبر من المنتج و بنفس الكمية من المدخلات أو بأقل منها (Dominick, 2013) أي أن التطور التكنولوجي يسمح باستخدام أكثر فاعلية للموارد المتاحة، ففي ثبات كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية تحت قيد الزيادة المستمرة في التطور التكنولوجي و كفاءة

الفصل الأول: الإطار النظري للفساد و النمو الاقتصادي

توظيف و استخدام تلك الموارد في العملية الإنتاجية ذلك يؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج و تحقيق النمو الاقتصادي (تومي، 2004).

و تجدر الإشارة إلى أن التطور التكنولوجي يستلزم مستوى معين من التعليم و تطبيق التقنيات الحديثة من قبل اقتصاديات الدول، و بغية الاستفادة من التقنية المتغيرة تغيرا سريعا فإنه يتعين على الدول أن تكون لديها قاعدة تعليمية عالية كافية من التعليم لتقلد ما تبتكره الدول المتقدمة (نصر، 2006).

5. قياس النمو الاقتصادي:

تقديرات النمو الاقتصادي هي انعكاس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد، بحكم أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج (نصر، 2004) و بالتالي يعتبر الناتج المحلي الخام مؤشر و أداة أساسية لقياس أو تقييم تطور الدخل في اقتصاد ما، و هذا رغم الاختلافات الموجودة في النظم المحاسبية للدول و المفاهيم إلا أنه يبقى الأداة المستخدمة لقياس النمو الاقتصادي، بحيث يعبر عنه محاسبيا على الشكل التالي: (نصر، 2006)

- الناتج المحلي الخام = مجموع القيم المضافة + مجموع الرسم على القيمة المضافة + مجموع الحقوق الجمركية.
- الناتج المحلي الخام = مجموع الاستهلاك النهائي + مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة + مجموع تغيير المخزون + مجموع الصادرات - مجموع الواردات.

كما يمكن القول أن هناك فرق بين الناتج المحلي الخام الاسمي و الحقيقي، كون الناتج المحلي الخام الاسمي يتأثر بعوامل أخرى كالتضخم، معدل نمو السكان أما الناتج الحقيقي فيحسب من خلال الأسعار الثابتة فهو لا يأخذ بعين الاعتبار إلا التغيرات في الكميات، و بالتالي يبقى من أحسن المؤشرات لمستوى الناتج و النمو و يحسب بالمعادلة التالية: (Stiglitz, & Walsh, 2014)

الناتج المحلي الحقيقي = الناتج المحلي الخام الاسمي / مؤشر الأسعار

و هو كذلك معيار جيد للمقارنة ما بين الدول فيما يخص المستوى المعيشي داخل و خارج الوطن.

كما يقاس النمو الاقتصادي من خلال تطور الناتج الداخلي الخام أو ما يسمى بمعدل النمو البسيط: (Heertje, 2003)

$$t = \frac{PIB_n - PIB_{n-1}}{PIB_{n-1}} * 100$$

PIB_n: الدخل الحقيقي في الفترة n

PIB_{n-1}: الدخل الحقيقي في الفترة السابقة n-1

t: معدل النمو

6. استراتيجيات النمو الاقتصادي:

1) استراتيجية النمو المتوازن: يرجع أساس هذه النظرية إلى العديد من الاقتصاديين الذين يعارضون فكرة أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن سلسلة من الدفعات المتقطعة، بحيث يوصي هؤلاء بضرورة

القيام بدفعة قوية و ذلك بتنفيذ حجم ضخم من الاستثمارات حتى يمكن التغلب على الركود الاقتصادي (عجمية، و ناصف، 2000) كالكسك الحديدية، الطرق إلى غير ذلك، و التي تتطلب مدة طويلة للإنجاز، و هو استثمار نهائي من حيث الوقت بحيث لا يمكن تأجيله فهو يسبق الاستثمار المنتج مباشرة أو بصفة موازية، و نظرا لنقص هذه الهياكل في البلدان النامية الذي يشكل عائقا معتبرا لها، حيث تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها و بالتالي كسر العزلة بين المناطق، بتوسيع السوق الوطني و فتح منافذ للمؤسسات (بكري، 1986).

كما يركز رواد هذه النظرية على الحلقة المفرغة التي تتميز بضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكداً على أن كسر هذه الحلقة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم الاستثمار و الذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن، مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين القطاع الصناعي و الزراعي حتى لا يمثل تقدم أحدهما عقبة أمام الآخر (يونس و آخرون، 2001)، و حتى يكون للهياكل الاقتصادية دور يجب تطوير صناعات مختلفة و عليه يجب توفير حد أدنى من الموارد لبرنامج التنمية و التصنيع على عدة جهات حتى تتمكن الصناعات الجديدة من التطور الآني للصناعات الأخرى (بكري، 1986).

و من الانتقادات الموجهة لهذه الاستراتيجية: (بكري، 2001)

- عدم واقعية هذه الاستراتيجية نظرا لضرورة توفر أموال ضخمة لتنفيذه.
- إهمال القطاع الزراعي.
- احتمال فشل بعض المشاريع الصغيرة.
- الاعتماد على الاكتفاء الذاتي و رفض فوائد الاجرة الخارجية.

2) استراتيجية النمو غير متوازن: يعتبر الاقتصادي Hershman من الرواد الأساسيين لهذه النظرية، و التي تتمثل في التركيز على نمو قطاع معين أو بعض القطاعات القيادية و بالتالي عن طريق هذه القطاعات ينتقل النمو إلى القطاعات الأخرى، حيث تنتقل هذه الاستراتيجية من عدم واقعية النمو المتوازن، و ذلك لكون عدم التوازن هو الذي يحرك قوى التغيير، و بالتالي فإن الدفعة القوية مرتكزة في القطاعات أو الصناعات الاستراتيجية، ذات الأثر الحاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكتملة، و هذا لكون التنمية عملية تسمح بانتقال و تطوير الاقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى و لكن على مستوى أعلى من الإنتاج و الدخل. (يونس و آخرون، 2001).

و في الأخير يمكن القول أن كل استراتيجية تكون ملائمة حسب كل بلد إذا كان منفتحا على الخارج أم لا، و امكانية تلاؤم كل استراتيجية حسب مرحلة تطور كل بلد (يونس، و آخرون، 2001).

7. نظريات النمو الاقتصادي

إن النظريات العلمية الاقتصادية لم تبدأ بالظهور سوى مع خروج كتاب Adam Smith "ثروة الأمم" عام 1776 بحيث كانت هناك أفكار اقتصادية، أما الاقتصاديون فلم يكن لهم وجود، لذلك كان لا بد من الانتظار حتى يولد نظام السوق الذي تباع و تشتري فيه السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج (Thirlwall, 1994). ثم تعددت نظريات النمو الاقتصادي و نماذجها، نظرا لاستحواذ موضوع النمو الاقتصادي على اهتمام الباحثين الاقتصاديين و لفترات طويلة، و رغم تفاوت التركيز عليه بين فترة و أخرى إلا أنه بقي في صلب اهتمام النظريات الاقتصادية، و هذا الاهتمام طبيعي لموضوع يقع في جوهر العملية الاقتصادية (Mankiw, 2009).

لقد اجتهد العديد من الاقتصاديين في التطوير النظري و القياس و الاحصاء لموضع النمو و البحث في تبرير مساره، فقد كانت الآراء الأولى المقدمة في هذا المجال من قبل الكلاسيك الذين واكبوا الثورات الفكرية و الصناعية و حاولوا تقديم تفسير للنمو الاقتصادي حسب اتجاهاتهم الفكرية، ثم جاءت بعد ذلك المدرسة النيوكلاسيكية و الحديثة التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي أهماه نموذج Harrod-Domar و النموذج المقدم من قبل Solow بالإضافة إلى نظرية النمو الداخلي (Thirlwall, 1994).

1) النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

عاصر الاقتصاديون الكلاسيك فترة أواخر القرن الثامن عشر و الثورة الصناعية و على أساسها قدموا أفكارهم في النمو الاقتصادي. و من أبرز اقتصاديي هذا التيار Adam Smith، David Ricardo، Tomas Malthus (Diemer, n.d)

1- تحليل Adam Smith:

يعتبر Adam Smith أبا لعلم الاقتصاد و أول اقتصادي يكتب في النظرية الاقتصادية و هو يشغل وظيفة جامعية من خلال كتابه " An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations" الذي نشر عام 1776 و ترجم إلى عشرات اللغات (Bruno, 2001). حيث يرى Adam Smith بأن النظام الاقتصادي هو نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا و عليه لا بد من الحرية الاقتصادية و عدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي، فقد ركز على زيادة الإنتاجية من خلال التخصيص و تقسيم العمل و بالتالي زيادة الكفاءة، و اعتبر أن الأرباح المحققة تساهم في زيادة الادخار مما يقود إلى زيادة الاستثمار و بالتالي زيادة النمو بشكل مباشر (Thirlwall, 1994).

كما أن Adam Smith لم يضع نظرية متكاملة في النمو الاقتصادي، فهو لم يضع نموذجا كاملا، و لا دراسات كمية إنما كانت جل اسهاماته في إرساء قواعد علم الاقتصاد، و لكن مع ذلك ساهم في وضع المبادئ الأساسية لدراسة النمو الاقتصادي (Salvadori, 2003)، و ذلك من خلال تحليله لكيفية ربط تكوين رأس المال بتقسيم العمل و التخصص الإنتاجي، نظرا لدور الذي يلعبه في زيادة إنتاجية العمل، إضافة إلى أن التخصيص يؤدي إلى زيادة مهارات العمال و مقدرتهم على الابتكار (عجمية، اللبني، 2003).

مثلت آراء Adam Smith بداية التفكير الاقتصادي المنظم بصورة عامة و تفسير النمو الاقتصادي بصفة خاصة، حيث يرى أن غاية الاقتصاد تكمن في جمع الثروة من خلال عملية الإنتاج (العمادي، 1967) التي تتم بـ:

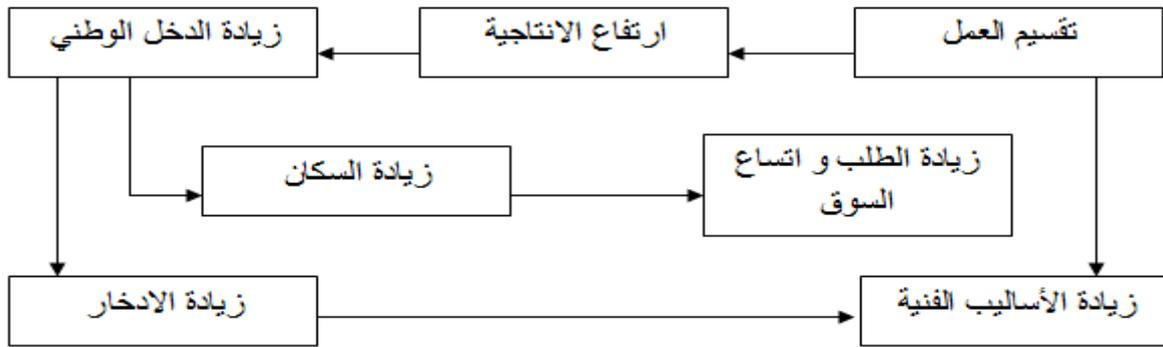
1.1. **تقسيم العمل:** استخلص Adam Smith بأن تقسيم العمل يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية في ظل توافر قدر من الطلب الفعال (Combemale, & Piriou, 1999)، و ذلك عن طريق تخصيص كل فرد عامل في مجموعة صغيرة من العمليات و هذا يعني أن العمال يتوجب عليهم أن يتخصصوا في أنشطة معينة بدلا من القيام بأعمال إنتاجية متعددة تجعلهم في وضع يستطيعون فيه أن ينتجوا كمية أكبر بنفس الجهد المبذول (العمادي، 1967)، و يؤدي ذلك بشكل مباشر إلى ارتفاع الدخل الوطني الذي يعتبر حافزا لزيادة السكان كما أن هذا الأخير يعتبر بدوره وسيلة لزيادة الطلب (Combemale, & Piriou,)

(1999). ففي بداية الفصل الثالث من كتابه "ثروة الأمم" تناول Adam Smith مفهوم "تزايد الغلة" كما فسّر مزايا تقسيم العمل و المتمثلة في:

- تحسين براعة العمال.
- ربح الوقت الذي كان يضيع في الانتقال من نشاط إلى آخر.
- ابتكار آلات جديدة متخصصة.

كما أن تقسيم العمل يعد شكلا من أشكال الإدارة و التنظيم في قيام عملية الإنتاج و هو ما يعتبر عاملا إيجابيا. و من جهة أخرى أكد Adam Smith أن تخصيص العمل يسمح بإتقان الوظيفة و اختزال الوقت و زيادة الإبتكار مما يسمح بدفع عجلة التقدم التكنولوجي (Smith, 1776). و يُبين أن تقسيم العمل محدود بمدى اتساع السوق، فكلما اتسع السوق كلما زاد التخصص و تقسيم العمل بين السكان و بين المصانع و بين الدول عن طريق الميزة التنافسية المطلقة (Van Den Berg, Lewer, 2015) كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (02): أفكار Adam Smith في النمو الاقتصادي



المصدر: (بوددخدخ كريم، 2010)

تصاغ عملية الإنتاج بدالة الإنتاج كمايلي: (عبد العزيز، اللبني، 2003)

$$y = f(K, L, Q)$$

y: الإنتاج

K: الأرض

L: العمل

Q: رأس المال

2.1 تراكم رأس المال: رأى Adam Smith أن الأرباح تلعب دورا مهما في تكوين رأس المال، و من خلال نظريته حول الدخل و عوامل الإنتاج أكد أن الأرباح هي العامل الرئيسي في تكوين المدخرات و زيادة معدلات التكوين الرأسمالي (العمادي، 1967)، إذ أن تراكم رؤوس الأموال المنتجة و الذي يعتبر كفاؤض في الإنتاج يزيد من حجم الاستثمارات الجديدة و هو بذلك يعتبر أن سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يُستثمر بعد ذلك (ولعلو، 1981). و قد جاء في فكر Adam Smith

أن دور الدولة و تدخلها في الشأن الاقتصادي يجب أن يكون محددًا، و لتوسيع السوق المحلية يجب العمل على تسويق الإنتاج إلى الخارج (Smith, 1776).

يُعتبر Adam Smith ثلاث حالات يمكن أن تحد من النمو الاقتصادي رغم تراكم رأس المال: (Van Den Berg, & Iewer, 2015)

- 1- نقص في عرض اليد العاملة.
- 2- ندرة الموارد الطبيعية.
- 3- تلاشي دوافع تراكم رأس المال و هي التي تتعلق بالسلوك الادخاري و الاستثماري.

2- تحليل David Ricardo: بعد تحليل Adam Smith جاء تحليل David Ricardo ليوضح أهم الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري في كافة الاقتصاديات و انتشاره، فقد اختلف Ricardo عن Smith في مناهج بحثه من خلال تحدّثه عن قيمة الربح و الأجور و التجارة الخارجية (ابراهيم، 1985)، حيث طبق Ricardo أفكاره في القيمة و التوزيع على تحليل تطور الاقتصاد الرأسمالي، و كان تحليل Ricardo و تأثيره كبير على الفكر الاقتصادي اللاحق من خلال كتابه "Rinciples of political economy and taxation" عام 1817 (Ricardo, 1817). ففي نظره يعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الرئيسي و الهام في النشاط الاقتصادي و الذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية و السكان من ناحية أخرى (ابراهيم، 1985).

و قد توصّل David Ricardo أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة، كما ارتكز على عدة شروط أهمها: (اسماعيل، 1997)

- توافق الاستقرار السياسي مع رغبة المجتمع في التنمية.
- ارتفاع ميل الادخار لدى السكان.
- توافر عرض العمل مصحوبا بتغيرات إدارية متطورة.
- شيوع الروح التنافسية فيما بين وحدات الإنتاج الملائمة لبعضها من حيث الحجم.
- قابلية موارد الإنتاج على التجزئة و الانتقال.
- دعم آلية السوق و حرية حركة الأسعار و كفاءة تخصيص الموارد و المنتجات.

و بالرغم من اختلاف الآراء بين Smith و Ricardo إلا أنهما اتفقا بأن زيادة الادخار على حساب الاستهلاك هو لصالح تراكم رأس المال أي كلما زاد الادخار يزداد تراكم رأس المال و يرى Ricardo أن الرأسماليين هم المسؤولين عن عملية التوزيع و السبب في ذلك كونهم يقومون بادخار أرباحهم طالما أن معدلات الربح لم تنعدم (فليح، 2006)، و بالاعتماد على نظرية Smith في إعطاء قيمة للعمل يرى Ricardo أن مسؤولية التفاوت في المجتمع و الأزمات الاقتصادية سببها الربح و ليس الربح فهذا الأخير هو مكسب صناعي رأسمالي أما الربح فهو ناتج عن امتلاك مورد طبيعي للثروة و هو المكسب الذي يحصل عليه مالك الأرض، فحسب Ricardo حين يتقاضى الملاك أثمانا أعلى لوسائل العيش فهم لا يستغلون العامل و لكنهم يستغلون صاحب العمل الذي يضطر إلى إعطاء أجور عالية لعماله، بينما هو لا يستطيع أن يرفع من أثمان منتجاته، لأنها تتحدد في سوق قوامها التنافس (الببلاوي، 2000).

بصفة عامة يقول Ricardo أن الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي فهم الذين يقومون بالاستثمار و جني الأرباح، مما يعكس ايجابا على النمو الاقتصادي، أما العمال فهو الوسيلة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج، أما ملاك الأراضي يوفرون أساس عملية الإنتاج ألا و هي الأرض، كما أسهم Ricardo في تطوير نظرية الربح التي تنص على أن تزايد النمو السكاني يؤدي إلى استعمال الأراضي الأقل خصوبة في عملية الإنتاج، و هذا ما يؤدي إلى تناقص الدخل المكون من الأرباح و الربح و هذا ما يؤثر سلبا على عملية الإنتاج و بالتالي على النمو الاقتصادي (اسماعيل، 2000).

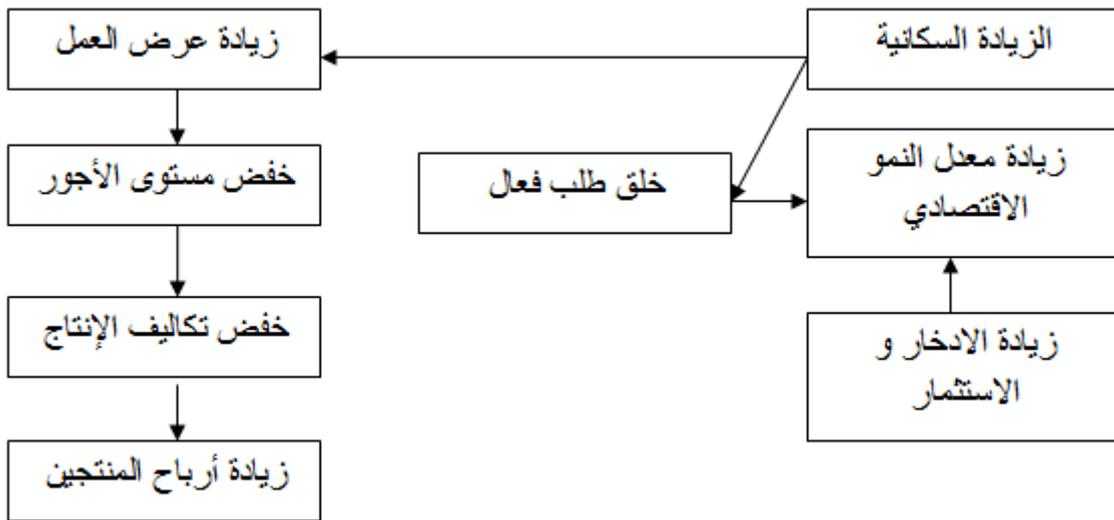
(3) تحليل Tomas Malthus: تطرق Malthus في كتابه " Principles of political economy" عام 1836 أن مشكلة النمو الاقتصادي تتمثل في الفرق الموجود بين الحاجات الإنسانية و مقدرة الاقتصاد على تلبية هذه الحاجات، و النمو الاقتصادي هو الذي يحد من هذه الفجوة من خلال الاستغلال الأمثل لموارد الإنتاج. و من خلال نظريته قسم Malthus الاقتصاد إلى قطاعين: (ناصر، 2001)

- قطاع زراعي.
- قطاع صناعي.

تتمثل النظرية المالتيسية في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي و الصناعي مقترحا إتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج و توجيه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة مما يوفر فرص ربحية للاستثمار فيها، بالإضافة إلى أنه يتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي و الذي تتضح فيه الغلة المتزايدة و التقدم التكنولوجي لتزداد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو، بحيث أن Malthus يندد بأهمية تقدم القطاعين معا و عدم التركيز على أحدهما دون الآخر (بخاري، 2000).

و يمكن توضيح أفكار Malthus حول النمو الاقتصادي من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (03): أفكار Malthus

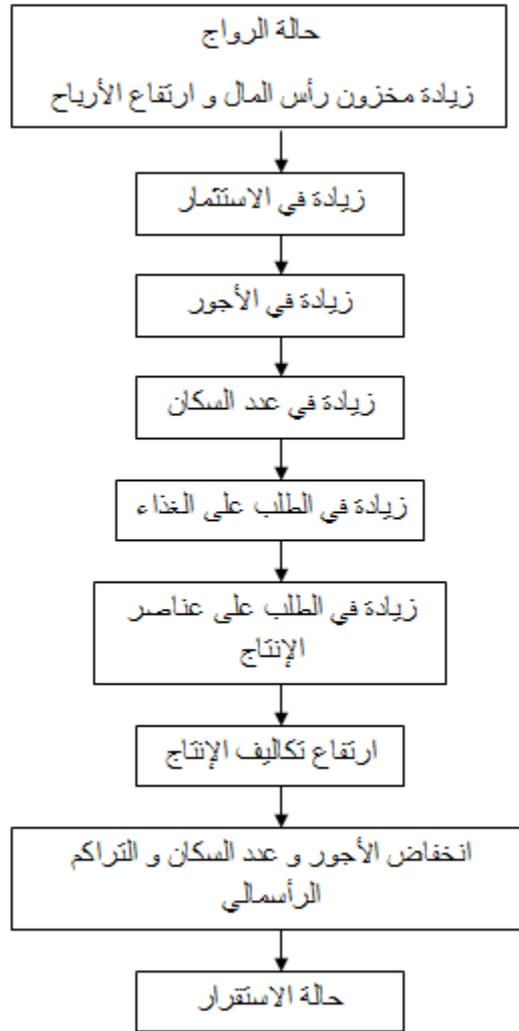


المصدر: (توفيق سالم النجفي، 2000)

4) نقد النظرية الكلاسيكية: عموماً، المدرسة الكلاسيكية ركزت على أن النمو الاقتصادي يعتمد على عدد من عوامل الإنتاج الرئيسية تتمثل بالعمل و رأس المال و الموارد الطبيعية، بما فيها الأرض و التقدم التقني، كما اعتبرت تراكم رأس المال محركاً أساسياً لعملية النمو (بودخدخ، 2010).

بناءً على آراء كل من Adam Smith و David Ricardo و Tomas Malthus يمكن وضع التصور العام للنظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي من خلال المخطط التالي: (مدحت، عبد الظاهر، 1989)

الشكل رقم (04): المخطط العام للنظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي



المصدر: (مصطفى محمد مدحت، سهير عبد الظاهر، 1989)

من المخطط أعلاه يتبين أن انتقال المجتمعات من حالة عدم الاستقرار إلى حالة الاستقرار حيث تبدأ هذه الأخيرة نتيجة ارتفاع مخزون رأس المال و الأرباح، مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور و ارتفاع مستوى معيشة السكان و تزايد عددهم الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الغذاء، مما يؤدي بالمنتجين إلى زيادة استخدام عناصر الإنتاج (العمل - الأرض - رأس المال) فترتفع التكاليف المتمثلة في الأجور و

ريع الأرض و الأسعار، هذا ما يترتب عليه انخفاض الأرباح و يؤدي بالنهاية إلى انخفاض الأجور مما يعني الدخول في حالة الاستقرار (بن قانة، 2012)

أما الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية فتمثلت في عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجية، بحيث أنها عزت و بصفة كبيرة على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي مؤكدة على أهمية تحويل الفائض الاقتصادي إلى نواحي الاستثمار المنتجة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أنه يعاب على هذه النظرية موجة التشاؤم التي سادت أفكارها و المتمثلة في تزايد السكان من جهة و تناقص العلة من جهة أخرى (Harris, 2007).

2) نظرية Schumpeter للنمو الاقتصادي: Joseph Schumpeter هو اقتصادي نمساوي اعتبر أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، كما كان متأثراً بأفكار Malthus فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي بالرغم من أنه لا يدعو للرأسمالية و لا يدعو لإلغائها، إنما تنبأ بانهايار النظام الرأسمالي ليحل محله النظام الاشتراكي (Schumpeter, 1911). إنه يُعد بصفة عامة مؤسس نظرية التطور الاقتصادي أو ما يعرف بـ "الديناميكا الاقتصادية" أي أنه استطاع أن ينشئ تفكيراً خاصاً به، فهو يرى أن دافع و أساس الديناميكية الاقتصادية هي الابتكارات و التطورات التقنية (Bailey, n.d). و قد ظهرت أفكار Joseph Schumpeter في كتابه " Theory of Economic Evolution" عام 1911 و أكملها في كتابه عن الدورات في 1939 أبرزها مايلي:

1- الدور الديناميكي للابتكارات التكنولوجية:

تعني عملية التطوير أو الديناميكا بصفة عامة، الحركة بصفة مستمرة خلال فترات متعاقبة أما الديناميكا عند Joseph Schumpeter ترتكز كلياً على ظاهرة أساسية و هي التركيبية الجديدة في طرق دمج مزج عوامل الإنتاج (Perroux, 1935) و القوة المحركة للنمو في تحليل Schumpeter هي الاختراعات و الابتكارات التكنولوجية التي يأتي بها المقاولون، فالمقاول المبتكر هو نقطة انطلاق الحركة و الابتكارات، و التطورات التقنية هي المحرك الديناميكي في الاقتصاد الرأسمالي (Bailey, n.d).

فحسب تحليل Joseph Schumpeter يلعب الابتكار دور أساسي في النمو الاقتصادي، بحيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما مما يسمح بالتغيير في دالة الإنتاج، و التي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي (Schumpeter, 1911).

يُبين Schumpeter دور الابتكارات التكنولوجية في دفع النظام الاقتصادي من خلال اعتباره للنمو ظاهرة تتبع تطور الابتكارات التقنية، بحيث أنه يتحقق عن طريق سلسلة متقطعة و اندفاعات غير منسقة تصاحبها فترات من الكساد و الرواج قصيرة الأجل و بصفة دورية و التي من شأنها زيادة الإنتاج و دفع عجلة النمو، فهو ينطلق من منطلق "الاقتصاد المستقر" الذي مختلف عناصره ثابتة، و العلاقات التي تربط بين مختلف العملاء الاقتصاديين مستقرة، أي النمط الروتيني للتوازن العام. لكن هذا الأخير حسب Schumpeter يتأثر بواسطة المقاول و ابتكاراته التكنولوجية، هذه التأثيرات لا يمكن أن تأتي من تغييرات كمية (الزيادة في عوامل الإنتاج، رأس المال و العمل) لكن مصدرها تغييرات كيفية للنظام الإنتاجي.

كما يُبين أن العامل المحدد للتطور هو الابتكار، و يمكن تصنيفها إلى صنفين: (Perroux, 1935)

- ابتكارات تكنولوجية لها علاقة بالمنتج.

- ابتكارات تكنولوجية لها علاقة بنمط الإنتاج.

يعين Joseph Schumpeter خمسة أنواع من الابتكارات هي: (Schumpeter, 1911)

1. صناعة منتجات جديدة.
2. طرق جديدة في الإنتاج.
3. فتح أسواق جديدة.
4. استعمال موارد أولية جديدة.
5. تنظيم جديد للعمل.

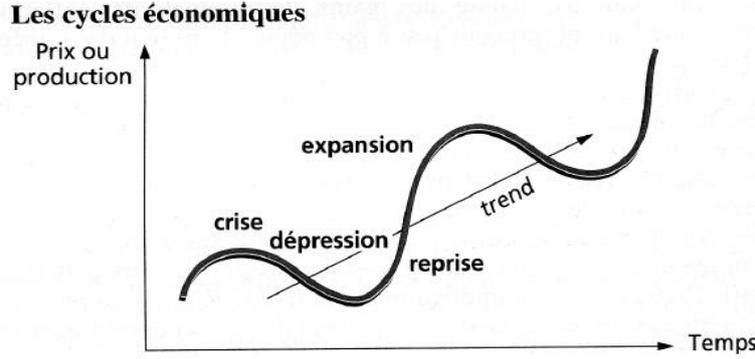
2- أهمية المقاول المبتكر في النمو الاقتصادي: المجتمعات الصناعية مجتمعات ديناميكية متغيرة و ليست راکدة، و على أساس ذلك يُعرف الاقتصاديون المقاول أو المنظم بأنه ذلك الفرد القادر على التجديد و الابتكار في مجال الإنتاج و الفن الإنتاجي (الببلاوي، 2000). أما في نظر Schumpeter يتوقف النمو على عاملين أساسيين الأول هو المقاول و الثاني هو الإلتئمان المصرفي الذي يقدم للمقاول امكانيات التجديد و الابتكار (Schumpeter, 1911).

المقاول في رأي Joseph Schumpeter هو مفتاح النمو أو "الدينامو" المحرك لعجلة التنمية و ذلك وفق الامكانيات المتوفرة إذا كان غرضه تحقيق التقدم و النمو بشكل أسرع، إلا أن غرض المقاولين يعتمد أساسا على معدل الأرباح و الظروف الاجتماعية التي تمكنهم و تحفزهم على أداء عملهم (النجفي، 2000). فالربح هو الحافز الذي يدفع بالمقاول المبتكر لمواجهة المخاطر و الخروج عن نطاق المألوف، باحثا عن التقنيات الجديدة، و الابتكارات التكنولوجية و الاستثمار في ما هو جديد و التأثير في العادات و التقاليد و أذواق المستهلكين (Bailly, n.d).

و لا يرى J. Schumpeter أن الاحتكار مضر فهو لا يعني الخفض دائما من الإنتاج أو الزيادة في سعر المنتج، فالفائض المالي الذي يحققه المقاول من خلال ميزة الاحتكار تمكنه من الاستثمارات الكبيرة و الانتقال إلى اقتصاديات الحجم (Schumpeter, 1911).

3- نظرية الدورات الاقتصادية: جاء Schumpeter بمبدأ التدمير الخلاق، فالابتكارات عامل للنمو و عنصر للأزمة في آن واحد، و الأزمات ليست أخطاء الآلة الاقتصادية إنما هي حقائق ملازمة للمنطق الرأسمالي و ضرورية للتقدم الاقتصادي، ذلك أن الابتكارات تأتي في دفعات متدرجة من الأضعف إلى الأقوى حسب الأزمنة فعندما تكون الأزمنة في شدتها تكون الابتكارات في بدايتها و حينما تختفي الأزمنة تكون الابتكارات في أوجها (Bailly, n.d).

الشكل رقم (05): منحنى الدورات الاقتصادية



المصدر: Pascal Bailey, n.d.

بناء على ما سبق يبدؤ Schumpeter تحليله لعملية النمو الاقتصادي بافتراض سيادة المنافسة و العمالة الكاملة للاقتصاد في حالة توازن عام يكرر نفسه دائما، يقوم المقاول بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة فتتولد موجة من الابتكارات، فيتم تشغيل مصانع جديدة و تجد السلع طريقها إلى الأسواق. و تبدأ موجة من الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج و الدخل و يعم الراج و بالتالي فإن الدافع لعجلة النمو يقدمه الابتكار و ليس عدد السكان و رأس المال (Schumpeter, 1911).

و بالرغم من نظريته التي تعتبر متكاملة فقد واجهته بعض الانتقادات منها: (Arrous, 1999)

- افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي و لكن الاستثمارات طويلة الأجل في الدول الرأسمالية تمول عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم و السندات.
- عدم التطرق للعقبات التي تعرقل النمو كالزيادة السكانية و تناقص الغلة.
- زوال وظيفة المقاول نتيجة روتينية الابتكار و قيام الخبراء و الباحثين بها.

3) النظرية الكينزية ما بعد الكينزية للنمو الاقتصادي:

1- النظرية الكينزية: في سنة 1930 نشر John Maynard Keynes نظريته العامة و التي تضمنت أزمة الركود الاقتصادية التي سادت العالم لسنوات 1929-1933، و عُدت آرائه انعطافا كبيرا في الفكر الاقتصادي من خلال تأكيده أن المشاكل التي مر بها لا تكمن في جانب عرض السلع و الخدمات، بل في جانب الطلب الفعلي و تصريف تلك السلع و الخدمات و اعتبر تقصير الأسواق هو أساس المشكلة في تلك الحقبة التاريخية (Poulon, 2004).

و منذ ذلك الوقت اهتم الفكر الكينزي بالاستقرار الاقتصادي و عملية تحريك الطلب الفعال كونه أساس عملية النمو و الذي يؤدي إلى تشغيل الطاقة الانتاجية و الموارد البشرية العاطلة (Keynes, 1930)، من خلال إنعاش المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفرادا، مؤسسات أو حكومات و بالتالي ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و الذي اعتبره ضرورة حتمية لا مفر منها في إطار سياستها المالية بحكم عجز آلية السوق عن الإدارة التلقائية للاقتصاد (Ventelou, 1997). في حين أكد على مبدأ الطلب يخلق العرض و بالتالي فمشكلة الاقتصاد تكمن في جانب الطلب و ليس العرض، كما أن عملية النمو تتم عبر آلية "المضاعف" و الذي يفسر أثر تغيرات الطلب على جانب العرض، و منه يكون الطلب العامل المحدد

لكل من الاستثمار و التشغيل و الإنتاج، و منه بالضرورة يكون الاستثمار مساويا للاادخار عند مستوى التشغيل الكامل. (Keynes, 1935).

و من الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أن التحليل الكينزي عانى من عدم ربط متغيراته الديناميكية مثل نمو السكان و التحول التكنولوجي بنظريته للإنتاج و على عدم التركيز على مكونات الاستثمار أو على تطوير قطاعات معينة في الاقتصاد، و عليه ظهرت طروحات حديثة من خلال أفكار N. Kaldor بالإضافة إلى أن النظرية العامة لكينز اتصفت بطابعها السكوني و بذلك فهي لا تأخذ في الحسبان النظام الرأسمالي و مشاكله، و مستقبل النمو فيه، و توازنه الديناميكي عبر الزمن (Kurihara, & Allen, 1957).

2- نموذج Harrod-Domar: بدأ الكينزيون يكتشفون أن ثمة نقائص تتسم بها النظرية العامة لكينز فهي نظرية خاصة بالأجل القصير فقط و عليه اقترح R. F. Harrod نموذج المعتمد على تحليل التأخير الزمني كمحاولة لبيان ديناميكية النظام الكينزي و ذلك في سنة 1936 و من جهته نشر E. Domar في عام 1946 نموذج لاقتصاد مغلق في ربط توسع رأس المال بالنمو الاقتصادي بشكل آني (Harrod, 1948).

يعتبر نموذج Harrod-Domar مزيجا بين الأفكار الكينزية و أفكار الكلاسيك (Grawboski, & shields, 2000) و هو من أكثر النماذج شيوعا بحيث أخذ اسمي الاقتصاديين: البريطاني Roy Harrod و الأمريكي Evsey Domar فقد كان لهما الفضل في إدخال الرياضيات في حساب معدلات النمو (Shapiro, 2015).

قامت نظرية Harrod-Domar على عدة افتراضات تمثلت في: (Harrod, 1948)، (ناصر، 2003)

1. الاقتصاد مغلق.
2. افتراض تحقيق كفاية إنتاجية للإنفاق الاستثماري.
3. العمالة الكاملة عند المستوى التوازني للدخل.
4. يمثل الادخار نسبة معينة و ثابتة من الدخل القومي.
5. ثبات مستوى العام للأسعار.
6. الاستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال.
7. وجود علاقة تربط الحجم الكلي لرصيد رأس المال و اجمالي الناتج القومي.

و لقد أكد النموذجان إلى التأثير المزدوج للاستثمار حيث يعتبر كجزء من الطلب الكلي بحكم أنه يمثل طلبا للموارد الاقتصادية، كما يعتبر النموذج بأن الزيادة في الطاقة الإنتاجية تتمثل في مخزون رأس المال. (Harrod, 1948).

1.2. نموذج Roy Forbes Harrod:

نموذج Harrod هو امتداد للنظرية الكينزية للتوازن الساكن في المدى طويل الأجل (Kurz, & Salvadori, 2014)، فقد حاول من خلال نموده تبيان الكيفية التي يتحقق بها النمو المتوازن في إطار

حركي، حيث يعتقد Harrod أن الاقتصاد الرأسمالي لا يحقق نموا مستقرا و إن حدث فمستحيل أن يحافظ على استقراره لمدة طويلة (فليح، 2008).

و في محاولة لتقديم توازن ديناميكي طرح Harrod ثلاث أشكال لمعدل النمو و المتمثلة في:

1.1.2. معدل النمو الفعلي (G): (Thirlwall, 1999) (فليح، 2008)

و هو معدل النمو المحقق فعليا في الدخل الوطني، و الذي يتحقق عن طريق كل من نسبة الادخار و معدل

$$G = \frac{\Delta y}{y} \dots \dots (1) \quad \text{متوسط رأس المال أي:}$$

بحيث: y: الدخل الوطني.

Δy : التغير في الدخل.

$$C = \frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta k}{y} \dots \dots (2) \quad \text{بحيث: (C) حيث:}$$

بحيث: K: رأس المال.

$$S = sy \quad \text{و بافتراض أن الادخار نسبة معينة من الدخل القومي حيث:}$$

حيث: S: الادخار الاجمالي.

s: الميل المتوسط للادخار

$$I = \Delta K \quad \text{و الاستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال حيث:}$$

الاستثمار المحقق يساوي الادخار (فرضية نموذج Harrod)

$$I = S$$

$$I = \Delta K = C \Delta y = sy = S \dots \dots (4) \quad \text{و عليه:}$$

$$C \Delta y = sy \Rightarrow \frac{\Delta}{y} = \frac{s}{c} \quad \text{أي أن:}$$

$$\Rightarrow G = \frac{s}{C}$$

2.1.2. معدل النمو الفعلي (Gw): (فليح، 2008)

و يعرف بالنمو المرغوب و هو معدل النمو الذي تستخدم فيه كل مخزون رأس المال، و الذي يتحقق من خلال توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المرغوب فيه أو الاستثمار المرغوب فيه، و ليكن

$$I^* = f(\Delta y) \dots \dots (1) \quad \text{حيث أنه مرتبط بالأرباح المتوقعة و زيادة الإنتاج (\Delta):}$$

$$f(\Delta y) = \beta \Delta y \dots \dots (2) \quad \text{بحيث } f(\Delta y) \text{ دالة خطية من الشكل:}$$

بافتراض أن الادخار نسبة من الدخل القومي $S = sy$ و مساوي للاستثمار $I = s$ فإن:

$$I^* = \beta \Delta y = sy = S \Rightarrow \frac{\Delta y}{y} = \frac{s}{\beta}$$

$$G_w = \frac{s}{\beta} \quad \text{و عليه:}$$

3.1.2. معدل النمو الطبيعي (Gn): (Thirlwall, 1999)

يعرفه Harrod على أنه المعدل الذي يزداد به الاقتصاد و يتفادى حدوث البطالة، يجمع هذا المعدل بين معدل نمو القوة العاملة و معدل نمو الانتاجية العاملة، و هو معدل النمو الممكن تحقيقه و الذي يسمح به كل من التطورات التقنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي و درجة التفضيل بين العمل و وقت الفراغ (Thirlwall, 1999)، و شرط النمو المتوازن عند التشغيل الكامل هو $G_n = G_w = n$.

و حتى يتحقق النمو المتوازن الكامل يجب أن يحقق النمو الفعلي رغبة المقاولين $(G_n = G_w)$ ، و لا توجد بطالة أي عمالة كاملة $(G_n = n)$.
بحيث n : معدل نمو القوة العاملة.

يتطلب استمرار التشغيل الكامل، أن ينمو الإنتاج بمعدل طبيعي (G_n) ، مما يتطلب على معدل النمو (G) للاقتصاد أن يساوي معدل النمو المضمون $(G_n = \frac{S}{\beta})$.

و من خلال معدلات النمو الثلاث استنتج Harrod الحالات التي تكون عليها الاقتصاد هي: (Harrod, 1948)

1. إذا كان $G < G_w$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة التضخم.
2. إذا كان $G > G_w$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة كساد.
3. إذا كان $G = G_w$ فإن الاقتصاد متوازن.
4. إذا كان $G < G_w$ و $G_n < G_w$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة انكماش مستمر.
5. إذا كان $G_n > G_w$ فإن الاقتصاد يعاني من تضخم مستمر.

كما أدت أفكار Harrod إلى طرح مشكلتين، أحدهما استقرار النمو المتوازن و الثاني هو امكانية الحفاظ على التوظيف الكامل (Muet, 1993). فالتوازن الذي يحصل على مستوى الاستخدام غير التام لسوق العمل هو الأكثر احتمالاً للحدوث في اقتصاد السوق، فزيادة كمية الاستثمارات لا تعني الزيادة في الطلب بالمقابل مع القدرة الإنتاجية الإضافية الناتجة، فبطالة نتيجة حتمية (Salvadori, 2003).

2.2. نموذج Evsey Domar:

قدم Domar نموذجه في بحث أسماه "Expansion and Employment" سنة 1947، ثم قام بكتابة عدة مواضيع حول نفس الموضوع نشر جميعها في كتابه المعنون بـ "Article in Growth Theory" سنة 1957 (فليح، 2006).

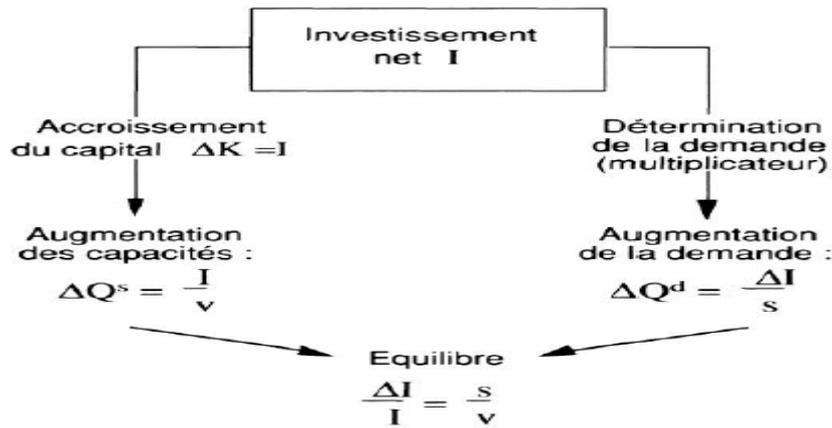
تأسس نموذج Domar في نقل الإشكالية الكينزية حول أثر التغير في كمية الاستثمارات من الفترة القصيرة إلى الفترة طويلة الأجل (Domar, 1947)، و بما أن الاستثمار يزيد من القدرة الإنتاجية و يزيد من الدخل في نفس الوقت (بن قانة، 2012)، ف Domar يتساءل في أي شرط يمكن أن يكون ارتفاع الدخل موافقا لزيادة القدرة الإنتاجية؟ (Domar, 1948). في شكل آخر أراد Domar تحديد معدل زيادة الاستثمار المطلوب لجعل الزيادة في الدخل مساوية للزيادة في القدرة الإنتاجية مع استمرار الاستخدام التام في المجتمع (بن قانة، 2012).

حسب Domar الاستثمار له تأثير مزدوج على الاقتصاد، فهو يؤثر على الطلب من خلال الأثر المضاعف الذي يحدد الدخل و الطلب الكلي، كما يؤثر على العرض بزيادة القدرة الإنتاجية (Muet, 1993).

فمن جهة الطلب، يحدد الاستثمار مستوى الدخل من خلال المضاعف الكينزي. بعبارة أخرى تعتمد الزيادة في الطلب على التباين في الاستثمار (Domar, 1947). أما الأثر الثاني يتعلق بجانب العرض، فزيادة الاستثمار تعني زيادة القدرة الإنتاجية من خلال تراكم رؤوس الأموال على المدى (Muet, 1993).

و الشكل التالي يوضح أثر الاستثمار على الطلب و العرض

الشكل رقم (06): أثر الاستثمار على الطلب و العرض



المصدر: Pierre Alain Muet, (1993)

بحيث v : معامل رأس المال.

ΔQ^s : التغير في العرض.

ΔQ^d : التغير في الطلب.

من خلال الشكل يتضح أنه على جانب العرض، فإن الاستثمار هو الذي يحدد النمو بينما في جانب الطلب يكون نمو الاستثمار هو المُحدد للنمو (Muet, 1993).

و بالتالي يقول Domar "إذا استثمرنا ما يكفي اليوم لضبط الطلب على القدرة الإنتاجية يجب استثمار المزيد غدا بسبب الزيادة في القدرة الإنتاجية عن الاستثمار" (Domar, 1947). و تعني معادلة التوازن لـ Domar أنه من أجل المحافظة على استمرارية التوظيف الكامل (فرضية Domar) لابد من أن ينمو الاستثمار و الدخل بمعدل سنوي ثابت (فليح، 2006).

في حين أكد Domar على الحاجة إلى زيادة رأس المال و الإنتاج بمعدل ثابت، فإن Harrod قد أظهر العكس أي أن النمو الاقتصادي هو في الأصل غير مستقر.

3.2. نموذج Harrod-Domar:

يُعد هذا النموذج من أقدم نماذج النمو و يشمل على دالة للإنتاج ما بين رأس المال و العمل، و هي دالة بمعامل ثابت تأخذ الشكل التالي: (Harrod, 1948)

$$y = \text{Min} \{vK, bL\}$$

حيث يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد قومي، بالإضافة إلى أهمية الادخار في زيادة الاستثمار لذلك يجب على كل بلد ادخار نسبة معينة من الناتج الوطني الاجمالي كحد أدنى سنويا لغرض استبدال رأس المال الثابت و من أجل زيادة معدل النمو الاقتصادي (Sharipov, 2015).

و من النتائج التي توصل إليها نموذج Harrod-Domar أن هناك سببين لعدم استقرار النمو:

1. عدم تعادل معدل النمو الطبيعي و الفعلي و هذا يعني أن الاقتصاد يكون في حالة بطالة أو حالة عدم الاستخدام الكامل لرأس المال.

2. عدم استقرار معدل التوازن حيث يقول Harrod أنه حتى لو تحقق نمو متوازن فإن التنمية الاقتصادية تبقى دائما غير مستقرة.

كما يرى Harrod-Domar أنه عند حدوث لا توازن يرتفع معدل النمو الفعلي للاقتصاد إلا أنه يبقى أقل من معدل النمو الطبيعي و يؤدي ذلك إلى حدوث نمو على المدى الطويل مع نسبة معينة من البطالة (Grabowski, & shields, 2000).

و من الانتقادات التي واجهها نموذج Harrod-Domar أن هذا النموذج استخدم بعد الحرب العالمية الثانية لرفع معدلات النمو الاقتصادي للدول الأوروبية و تهيئتها لمرحلة الإقلاع إلا أن هذا الوضع لا يلئم الدول المتخلفة، فمحددات هذا النموذج لا تتوافر في البلاد الأكثر فقرا و التي تتضاءل فيها نسبة ما يوجه إلى الادخار ثم الاستثمار من دخلها القومي المنخفض، و في هذه الحالة لا تتمكن هذه الدول من سد فجوة الادخار سوى عن طريق القروض الخارجية أو السماح بالاستثمارات الأجنبية في الولوج في بلادها (Ray, 2007).

4) النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

استندت أفكار النظرية النيوكلاسيكية على ما استجد في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، و خاصة مع ارتفاع معدلات الأرباح و الأجور الحقيقية، و هو ما يتعارض مع طروحات المدرسة الكلاسيكية و من أبرز اقتصاديها Alfred Marshall، Carl Menger، Stanley Jevons، K. Wicksell، و J. Clark (نصر، 2004). و من أهم النماذج الرياضية للنظرية النيوكلاسيكية هي نموذج Solow و الذي سنتطرق إليه بالتفصيل.

و تتلخص أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية فيما يلي:

- يعتبر النمو الاقتصادي عملية مرتبطة و متكاملة ذات تأثير إيجابي متبادل، بحيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، وفق فكرة الوفرة الخارجية لـ Marshall. كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو أصحاب الدخل المختلفة من أجور و أرباح (DeBornier, 1992).
- إن معدل النمو الديمغرافي مستقل عن النمو الاقتصادي، بحيث أنه لا يعتمد على مقدار ما هو متاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم + التكنولوجيا).
- يرى أنصار النظرية بأن القوة الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في التطور التكنولوجي و تنافسه مع رأس المال المتراكم بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية و هو قادر على التجديد و الابتكار (Darreau, 2003).
- إن النمو الاقتصادي حسب وصف Marshall، لا يتحقق فجأة و إنما تدريجيا و في هذا الصدد استعان النيوكلاسيك بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن (مهتمين بالمشاكل في المدى القصير)، بحيث رأوا أن كل مشروع صغير هو جزء من الكل، ينمو في شكل تدريجي منسق و متداخل و يتأثير مع غيره من المشاريع (نصر، 2004).

أما الانتقادات التي واجهتها النظرية النيوكلاسيكية فتمثلت في: (Darreau, 2003)

- افتراض الحرية التجارية الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه مع وجود التدخل الحكومي و الحواجز التجارية.
- اهتمامها بالمشاكل الاقتصادية على المدى القصير دون الأخذ بعين الاعتبار ما قد يحدث على المدى الطويل.
- تجاهلت النواحي الاجتماعية، الثقافية و السياسية التي لا تقل أهمية في تحقيق التنمية و النمو، و تركيزها فقط على النواحي الاقتصادية.

1- نموذج Solow:

يقول Robert Solow في مقال له نُشر: "الانتباه الذي أخذته نظرية النمو الاقتصادي ينقسم إلى ثلاث مراحل متتالية خلال نصف القرن الماضي، الألى تخص أعمال Harrod-Domar، أما المرحلة الثانية فتخص تطور النموذج النيوكلاسيكي، و أخيرا المرحلة الثالثة فهي نشأت عن ما فشل فيه النموذج النيوكلاسيكي" (Solow, 1988). و قد حاز على جائزة نوبل للاقتصاد تعبيرا على اسهاماته العظيمة في نظريات النمو الاقتصادي سنة 1956 و التي كانت ردا على نموذج Harrod-Domar للنمو فيما يتعلق بثبات معامل الإنتاج، لأن Solow اعتمد على أسس دالة الإنتاج النيوكلاسيكية في نموذجه (Barro, & Sala-i-Martin, 2004).

1.1. فرضيات النموذج: يقوم النموذج النيوكلاسيكي لـ Solow على جملة من الفرضيات كالتالي: (Acemoglu, 2007) (Barro, Sala-i-Martin, 2004)

1. دالة الإنتاج هي دالة نيوكلاسيكية (في فرض ثبات الغلة في الحجم) و هي موضحة بالعلاقة التالية:

$$y = F(K_t, L_t)$$

2. اقتصاد منغلق مع افتراض توازن سوق السلع، أما النفقات توزع بين استهلاك العائلات و الاستثمار و

$$y_t = C_t + I_t$$

3. الاقتصاد مكون من قطاعين: قطاع العائلات و قطاع المؤسسات و تسوده المنافسة الكاملة بين المتعاملين الاقتصاديين.

4. ثبات عوائد الإنتاج و اهتلاك رأس المال بقيمة σ حيث:

$$F(\lambda K, \lambda L) = \lambda F(K, L) \quad \lambda > 0; \sigma > 0$$

5. نمو القوى العاملة متغير خارجي مع العلم أن العمل ينمو بنسبة ثابتة (n)، و سوق العمل يكون في حالة توازن على المدى الطويل.

6. تناقص الإنتاجية الحدية بالنسبة لكل عنصر إنتاجي.

$$s = \frac{y_t - C_t}{y_t} \quad 0 < s < 1$$

7. ثبات معدل الادخار بالنسبة للأعوان الاقتصاديين

$$I = \frac{d}{dt} = sy$$

و نسبة من الإنتاج ستدخر و تستثمر

8. معدل الادخار خارجي التأثير و التقدم التكنولوجي حيادي و خارجي التأثير.

2.1. عرض النموذج:

1.2.1. دالة الإنتاج:

استخدم *Solow* دالة *Cobb Douglas* في نمودجه، حيث أرجح النمو إلى ثلاث عوامل هي: رأس المال (K)، العمل (L)، و التكنولوجيا (E). كما يمكن إعادة كتابة دالة الإنتاج على أساس حصة الفرد من العمل بحيث تصبح على الشكل التالي: (Acemoglu, 2007)

$$\frac{y}{L} = F\left(\frac{K}{L}, 1\right)$$

هذه الدالة تبين أن إنتاجية العامل $\frac{y}{L}$ هي دالة لرأس المال العامل الواحد $\frac{K}{L}$

نضع:

$$y = \frac{y}{L} \text{ إنتاجية العامل الواحد}$$

$$k = \frac{K}{L} \text{ رأس المال لعامل واحد}$$

يمكن كتابة دالة الإنتاج بالنسبة للعامل الواحد كالتالي: (Von, & Bergheim, 2008)

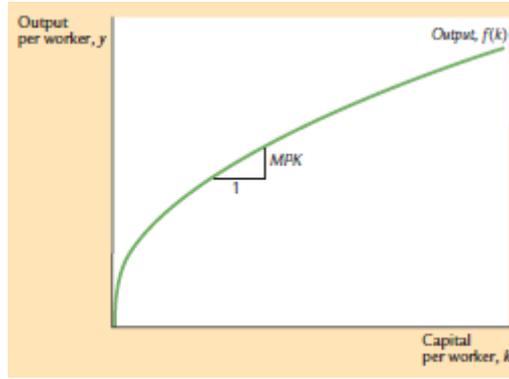
$$y = f(k) \dots (1)$$

تدل دالة الإنتاج (1) على أنه بإضافة وحدة واحدة من عنصر رأس المال بالنسبة للعامل الواحد سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج بنسبة إنتاجية عامل واحد و كذلك حسب فرضية تناقص الإنتاجية الحدية لدالة الإنتاج لدينا حالتين: (Snowden, & al, 2005) (Barro, 1991)

$$1. \lim_{k \rightarrow 0} f(k) = 0$$

$$2. \lim_{k \rightarrow \infty} f(k) = \infty$$

الشكل رقم (07): دالة الإنتاج لعامل واحد



المصدر: (Gregory Mankiw, 2009)

يفترض Solow انطلاقاً من المبدأ النيوكلاسيكي أن الإنتاج يستهلك بمعدل ثابت $(I-s)$ أو يستثمر بمعدل $(S=I)$ بالإضافة إلى افتراض نموذج Solow استثمار نسبة ثابتة من الناتج $(S=sy)$.

$$y = C + I \dots (2)$$

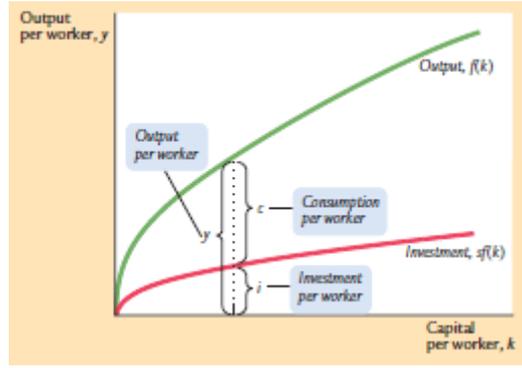
$$C = (1 - s)y \dots (3)$$

انطلاقاً من دالة الدخل و الاستهلاك و بتعويض رقم (3) في (2) نجد العلاقة رقم (4): (Barro, & Sala-i-Martin, 2004)

$$y = (1 - s)y + i \Rightarrow i = sy \dots (4)$$

معدل الادخار (s) هو نسبة من الدخل (y_t) الموجهة إلى الاستثمار (i_t) ، المعادلتان (1) و (4) هما معادلتين لنموذج solow.

الشكل رقم (08): دالة الإنتاج و دالة الاستثمار لـ Solow



المصدر: (2009) Gregory Mankiw

الاستهلاك معبر عنه من خلال مخزون رأس المال و هو: $C = f(k) - sf(k)$

و باعتبار معدل الادخار كمتغير خارجي ثابت و بتعويض المعادلة (1) في (4) نجد:

$$i = sf(k) \dots \dots (5)$$

2.2.1 تراكم مخزون رأس المال:

يعتبر مخزون رأس المال من أهم محددات الحجم الإنتاجي لأي اقتصاد غير أنه يمكن أن يتغير عبر الزمن، فيؤثر على النمو الاقتصادي من خلال عاملين هما: الاستثمار و الاهتلاك (Snowden, & Vane, 2005). و باعتبار أن رأس المال يهتك بالمقدار σ ، و بالتالي فإن رأس المال المهتك الفعلي يقدر بـ σk و أن التغير في مخزون رأس المال يعبر عنه كمايلي:

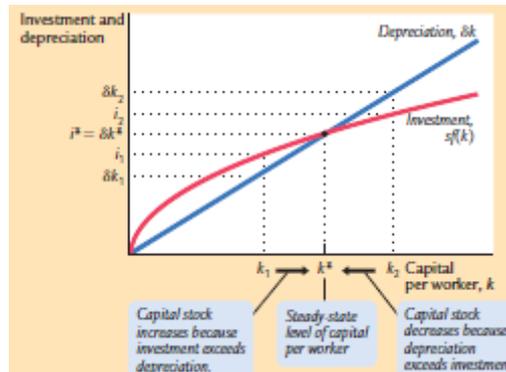
$$\Delta k = i - \sigma k \dots \dots (6)$$

$$\Delta k = sf(k) - \sigma k \dots \dots (7)$$

و بتعويض المعادلة رقم (5) في (6) نجد المعادلة:

هذا يعني أن التغيرات في مخزون رأس المال Δk تتحدد على أساس حصة العامل من الاستثمار $sf(k)$ و الاهتلاك الفعلي لقيمة رأس المال σk (Mankiw, 2009).

الشكل رقم (09): أثر الاهتلاك على رأس المال في نموذج Solow



المصدر: (2009) Gregory Mankiw

من خلال الشكل يتضح أنه يوجد نقطة تقاطع k^* أين يتساوى فيه مخزون رأس المال (حجم الاستثمارات) مع قيمة الاهتلاك لمخزون رأس المال، و بذلك لما يصل الاقتصاد إلى k^* يبقى مخزون رأس المال الثابت (Mankiw, 2009).

3.2.1. النمو المتوازن حسب Solow:

يفترض solow وجود عدة حالات لنموذج:

1. النمو التوازني.
2. أثر ارتفاع معدل الادخار على النمو.
3. أثر النمو الديمغرافي و التكنولوجي على النمو.
4. القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال.

الحالة الأولى: تكون عندما يتساوى الاستثمار و الاهتلاك الفعلي لرأس المال حيث يكون $\Delta k = 0$ أي ثبات مخزون رأس المال، و هذا المستوى التوازني من k يحدد بما يسمى بـ "الحالة المستقرة للاقتصاد" (Mankiw, 2013).

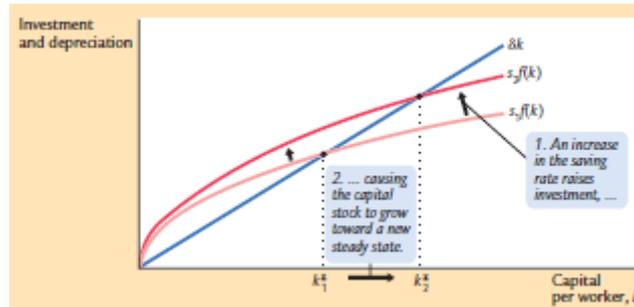
لما $\Delta k = 0$

$$i = \sigma k$$

$$sf(k^*) = \sigma k^* \Rightarrow \frac{k^*}{f(k^*)} = \frac{s}{\sigma}$$

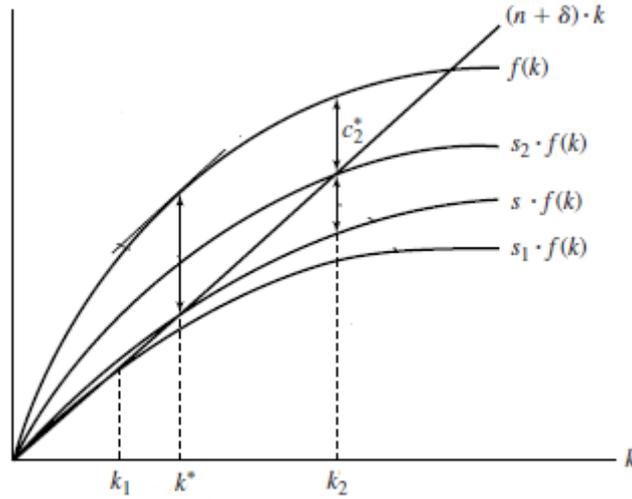
الحالة الثانية: و هي مرتبطة بالأثر المباشر لارتفاع معدل الادخار على التراكم الرأسمالي و ذلك بحكم أثره على حجم الاستثمار، إذ أن ارتفاع معدل الادخار من s_1 إلى s_2 فذلك يعني ارتفاع حجم الاستثمار من $s_1 f(k)$ إلى $s_2 f(k)$ حيث يكون $s_2 f(k) > s_1 f(k)$ و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع مخزون رأس المال إلى غاية الوصول إلى مستوى توازني يدل على الحالة المستقرة الجديدة للاقتصاد حيث $s_2 f(k^*) = \sigma k^*$ (بودخدخ، 2010).

الشكل رقم (10): أثر ارتفاع معدل الادخار على تراكم الرأسمالي و النمو الاقتصادي



المصدر: (Gregory Mankiw, 2009)

الشكل رقم (11): التوازن المستقر عند k^* Solow



المصدر: Robert Barro, & Xavier Sala-i-Martin(2004)

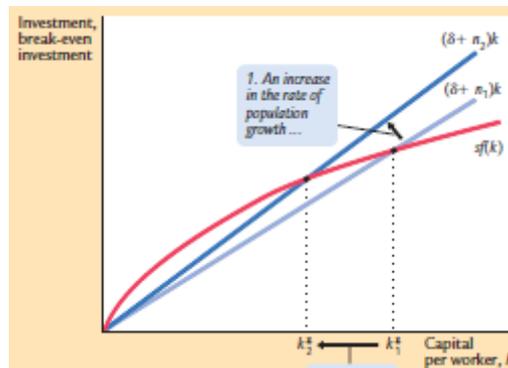
- عندما يكون $sf(k)$ أكبر من σk فإن مخزون رأس المال يتزايد.
- عندما يكون $sf(k)$ أصغر من σk سيؤدي ذلك إلى اتجاه (k) إلى الوضعية المستقرة للتوازن أي أن الاتجاه من k_2 إلى k^* كما هو موضح في الشكل (Den Berg, & Iewer, 2015).

أما الحالة الثالثة: مرتبطة بأثر ارتفاع معدلات النمو السكاني و التكنولوجيا على النمو التوازني حسب Solow، و الذي يعتبر أن النمو الديمغرافي عامل خارجي و يعتبر أن القوة العاملة تتزايد بمعدل مستقر (n) . و هذا المعدل لا يؤثر على مخزون رأس المال (k) حيث ينخفض $f(k)$ بسبب ارتفاع العمالة (L) .

يتغير مخزون رأس المال الفردي على الشكل التالي: (Mankiw, Romer, & Weil, 1992)

$$\Delta k = sf(k) - (\sigma + n)k$$

الشكل رقم (12): أثر نمو السكان على رأس المال



المصدر: Gregory Mankiw, (2009)

الفصل الأول: الإطار النظري للفساد و النمو الاقتصادي

إن ارتفاع معدل نمو السكان من n_1 إلى n_2 يؤدي إلى ارتفاع الاهتلاك الفعلي لرأس المال بشكل ينتج عنه انخفاض مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد من k_1^* إلى k_2^* ، و هذا يؤدي بدوره إلى انخفاض حجم الناتج من y_1^* إلى y_2^* و هو ما يؤكد إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني من سنة لأخرى سلبيًا على النمو الاقتصادي (Mankiw, Romer, & Weil, 1992).

و يرى Solow أن التكنولوجيا عامل خارجي التأثير على النمو الاقتصادي، لكنه يعتبره العنصر الوحيد الذي يمكنه من رفع الإنتاج في الحالة المستقرة في المدى طويل الأجل، حيث يبدأ تأثيرها على إنتاجية العمل و مردوديته.

$$y = F(K, L, E)$$

حيث: E: كفاءة العامل.

L.E: عدد العمال الأكفاء.

بافتراض ثبات غلة الحجم فدالة الإنتاج تصبح:

$$Y = \frac{y}{L.E} = f\left(\frac{K}{L.E}, 1\right)$$

لنفترض أن: $k = \frac{K}{L.E}$

$$y = f(k)$$

و بالتالي ترتفع إنتاجية العامل بمعدل ثابت g و نعلم لأنه عدد العمال يرتفع بالمعدل (n) ، إذا ارتفاع المعدل الحقيقي هو $(n+g)$ ، و يتغير مخزون رأس المال وفقا للعلاقة التالية: (Snowden, & Vane, 2005)

$$\Delta k = sf(k) - (\sigma + n + g)k$$

حيث:

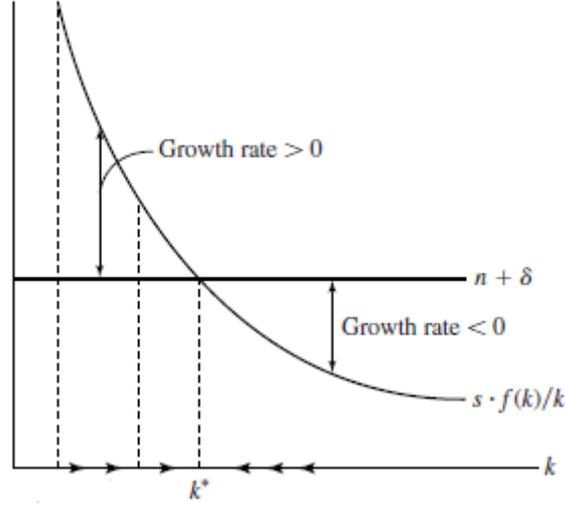
σk : قيمة اهتلاك رأس المال.

nk : قيمة رأس المال بالنسبة للعمال الجدد.

gk : قيمة رأس المال الموجه إلى الكفاءات الجديدة بسبب التقدم التقني.

و يمكن تمثيل معدل النمو من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (13): نموذج Solow بعد ادخال التقدم التكنولوجي



المصدر: (2004) Robert Barro, & Xavier Sala-i-Martin

و بالتالي حسب نموذج Solow يصبح التقدم التكنولوجي أو التقني هو العامل المتبقي الذي يمكن من خلاله تفسير النمو على المدى الطويل، مع اعتباره متغيراً خارجياً يتعدد خارج إطار النموذج (Mankiw, 2013).

أما الحالة الرابعة: فمرتبطة باختلاف معدلات الادخار مما يؤدي إلى تعدد مستويات مخزون رأس المال، مما يطرح مشكل اختيار الحالة المستقرة المثلى للاقتصاد، و على هذا الأساس فإن الاستقرار الاقتصادي الأمثل هو الحالة التي تعبر عن أقصى مستوى ممكن للاستهلاك، إذ يطلق على رأس المال الموافق للحالة المستقرة المعبرة عن أقصى استهلاك ممكن بـ "القاعدة الذهبية لرأس المال" (Yildizoglu, 2014).

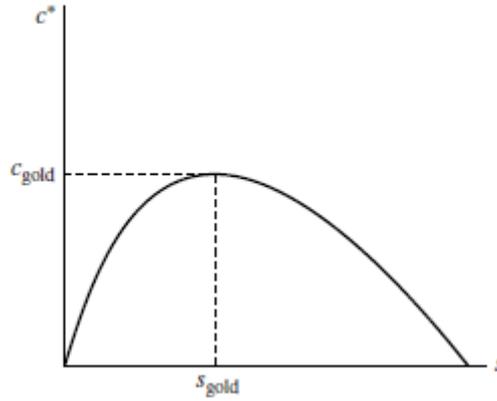
تتمثل القاعدة الذهبية في إيجاد معدل الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد في كل الفترات، بحيث بالنسبة لكل دالة إنتاج ذات قيم n و σ معطاة يوجد قيمة واحدة $k^* > 0$ توافق الحالة النظامية مرتبطة بكل معدل ادخار، و يعطى معدل ادخار القاعدة الذهبية و معدل استهلاك للفرد المرافق لها بالشكل التالي:

$$C_{gold} = f(k_{gold}) - (n + \sigma)k_{gold}$$

حيث: k_{gold} تمثل قيمة k^* التي ترافق القيمة العظمى لـ C^* .

إذا قمنا بتوفير نفس القيمة المستهلكة لكل فرد من الأجيال الحالية و المستقبلية، فإن القيمة العظمى المستهلكة هي C_{gold} (Barro, 1991).

الشكل رقم (14): القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال



المصدر: Robert Barro, & Xavier Sala-i-Martin(2004)

(5) النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي:

يطلق عليها النظريات الحديثة أو نظريات النمو الداخلي و المقصود منها أن النمو يكون داخل المنشأ، فعملية النمو تأتي من ميكانيزمات داخلية (Grossman, & Helpman, 1994).

و من أهم دوافع النظرية هو عدم إجابة النظرية النيوكلاسيكية عن سبب اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول التي لها نفس المستوى التكنولوجي (Grawboski, & Shileds, 2000)، بالإضافة إلى أنه في غياب التغيرات التكنولوجية و الصدمات الخارجية فإن كل الاقتصاديات حسب النظرية النيوكلاسيكية ستنتج إلى النمو الصفري، لذا فشل محتوى هذه النظرية في وضع تفسير مقبول للنمو الاقتصادي. (فليج، 2008). ففي أواخر الثمانينات و بداية التسعينات، زادت حدة ديون العالم الثالث و زادت بوضوح عدم قدرة النظرية النيوكلاسيكية أو نظرية النمو الخارجي على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول، و معه بدأ الاقتصاديون يشككون في افتراضات هذه النظرية، و اجتهد العديد منهم في ايجاد و فهم المصدر الأساسي لعملية النمو (فليج، 2006)، و من أهم رواد هذه النظرية Paul Romer سنة 1986، متبوعاً ب Robert Lucas في عام 1988 بالإضافة إلى Robert Barro سنة 1991 و غيرهم بحيث يشير هذا التيار الفكري الجديد إلى الدور القوي الذي تلعبه أربعة عوامل أساسية في زيادة النمو الاقتصادي و المتمثلة في رأس المال الطبيعي، رأس المال البشري، رأس المال العمومي، و التكنولوجيا (Barro, 1991).

و تجدر الإشارة إلى أن نظرية النمو الداخلي أو نظرية النمو الحديثة تطرقت إلى الترابط بين السياسة المالية و النمو، بمنطلق العلاقة بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي خلال عقدي الثمانينات و التسعينات من القرن العشرين باعتقاد الكثير من المناصرين لنظرية النمو الداخلي، أنه طالما يكون الانفاق الحكومي عنصر من عناصر الإنتاج المحلي الإجمالي، فإنه من المتوقع أن يكون ترابط إيجابي بين الانفاق الحكومي و النمو، و مع ذلك توصلت بعض الدراسات النظرية التجريبية إلى أن التغيرات في الإنفاق الحكومي ربما تكون لها تأثيرات إيجابية أو سلبية في النمو (Grossman, & Helpman, 1994).

و من الفرضيات الأساسية للنمو الداخلي: (Guellec, 1992)

1. الإنتاجية الحدية لرأس المال المادي و البشري ليست متناقضة بل ثابتة و لا ترتبط بمخزون رأس المال المتراكم.
 2. تلعب الدولة دور مهم في توزيع الموارد.
 3. يوجد بشكل عام قطاعين اقتصاديين، قطاع الأول يؤثر على مخزون الإنتاج و القطاع الثاني يؤثر على نمو الإنتاج.
- 1- نموذج AK:**

يعتبر نموذج AK من بين نماذج النمو الداخلي الأولى و الأكثر بساطة و جاء هذا النموذج ليعالج مشكلة تناقص الإنتاجية الحدية و خاصة إنتاجية رأس المال أو بتعبير آخر مشكل تناقص المردودية الحدية لرأس المال (عبد الباسط، 2000).

بافتراض أن الاقتصاد تمثله دالة إنتاج Cobb Douglas

$$y = AK^\alpha L^{1-\alpha} \dots (1)$$

و بافتراض أن $\alpha = 1$ حيث تستلزم هذه الفرضية عدم وجود عامل ثابت أو عامل إنتاجي آخر، كل العوامل تتأثر بالاستثمار و كلها موضوع للاهلاك مع $\alpha = 1$ المعادلة (1) تصبح: (Den Berg, & lewer, 2015)

$$y = AK^1 L^0 = AK$$

كما يفترض نموذج AK أن كل وحدة إضافية من عنصر رأس المال تعطي ما مقداره A وحدة إضافية من حجم الإنتاج أي: (Barro, & Sala-i-Martin, 2004)

$$y = f(k) = AK \dots (2)$$

حيث:

A: معامل ثابت موجب لمستوى التكنولوجيا.

K: تمثل رصيد رأس المال.

أما عن تراكم رأس المال يأخذ الصيغة المعطاة في نموذج Solow: (عبد الباسط، 2000)

$$\Delta K = sy - \sigma K \dots (3)$$

من خلال المعادلتين (2) و (3) يمكن استخراج معادلة النمو كمايلي:

$$\Delta y = A\Delta K \Rightarrow \Delta y = A(sy - \sigma K)$$

و بقسمة طرفي المعادلة على y نحصل على:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{Asy}{y} - \frac{AK\sigma}{y} \Rightarrow \frac{\Delta y}{y} = As - \sigma \dots (4)$$

أما بقسمة طرفي المعادلة (3) على K نحصل على معدل رأس المال:

$$\begin{aligned} \frac{\Delta K}{K} &= \frac{sy}{K} - \frac{\sigma K}{K} \Rightarrow \frac{\Delta K}{K} = \frac{sAK}{K} - \sigma \\ &\Rightarrow \frac{\Delta K}{K} = sA - \sigma \dots (5) \end{aligned}$$

الملاحظ أن المعادلة (4) مساوية للمعادلة (5) إذن نستنتج أن معدل نمو رأس المال يعادل معدل نمو الناتج: (عبد الباسط، 2000)

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta K}{K} = sA - \sigma g$$

g: المعدل الثابت الذي يرتفع فيه إنتاجية العامل.

و عليه فإن النموذج ذو تكنولوجيا AK يمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عند التقدم التكنولوجي، بالإضافة إلى أن معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار و معدل النمو السكاني، و على عكس النموذج النيوكلاسيكي فإن هذا النموذج لا يتنبأ بتقارب مطلق أو شرطي، حيث $\frac{\partial gy}{y} = 0$ و هذا من أجل كل المستويات (صواليلي، 2006).

و من الانتقادات التي تواجه هذا النموذج فيما يخص ارتكازه على خاصية ثبات المردودية لرأس المال (A)، فهذا النموذج لم يستخدم عوامل الإنتاج الأخرى كالعمل، الأرض، المواد الأولية... إلخ التي تقوم على قانون تناقص الغلة، فقد تصح عليه قانون تزايد الغلة حيث أن رأس المال بمفهومه الواسع يتضمن المعرفة و تقنيات الإنتاج و هذا ما أمكن اعتبار المعرفة و التأهيل من عناصر رأس المال إذ أن هذا الأخير يتكون من رأس مال المادي و رأس مال البشري (بودخدخ، 2010).

2- نموذج Romer:

اعتبر Paul Romer (1986) بأن المحدد الأساسي لنمو مستدام على المدى الطويل يكون بالاستثمار و التكنولوجيات الجديدة، بحيث هذا النوع من الاستثمار يرفع من مستوى المعرفة، فتزايد هذا الأخير لن يكون ملكية خاصة للمؤسسة لأن إنشاء معارف جديدة عبر مؤسسة قد يرفع من إنتاج مؤسسات أخرى منافسة، و بالتالي فإن المعرفة تغطي إنتاجية حدية متزايدة و التوسع في الإنتاج يسبب تحسن المستوى المعرفي و هذا ما يسمى بالغلة المتزايدة (Aghion, & Howitt, 1992).

يعتبر Romer الأفكار الجديدة سلع و يجب التمييز بين الأفكار المشاعة و التي تتوفر بدون ثمن، و بين الأفكار التنافسية و التي تكون محتكرة يتوصل إليها أصحاب المنفعة من أجل تعظيم الربح.

و عليه يطرح Romer الإشكالية الأساسية: من أين تأتي الابتكارات التكنولوجية؟ و تعد الإشكالية اختصاص النمو الداخلي. حيث تأتي من طرف المخترعين المتحمسين للربح، أي هناك دافع الربح و المقابل هو الذي يحفزهم للبحث و إيجاد أفكار جديدة (yildizoglu, 2014).

ينطلق Romer من مجموعة من الفرضيات أهمها: (صواليلي، 2006)

- (1) التطور التقني داخلي المنشأ و ينتج عن إنتاج المعارف.
- (2) التطور التقني مرتبط بنشاطات البحث و التطوير إذ يعتبر أساس تفسير: لماذا؟ و كيف البلدان المتقدمة تعرف نموا مضاعفاً؟.
- (3) دالة الإنتاج التي يتكون منها النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي يتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن و تأخذ الشكل التالي: $y_i = F(R_i, X, A)$

بحيث:

y_i : تمثل إنتاج كل مؤسسة i من سلع الاستهلاك.

R_i : يمثل رأس مال المؤسسة من الأبحاث و التجديد.

X : تمثل عوامل الإنتاج الأخرى مثل رأس المال المادي و العمل و غيرها.

A : تمثل عنصر الأفكار الجديدة و هو مرادف للتكنولوجيا (بن فانه، 2012). يعتبره Aghion & Howitt كمتغير داخلي مشيرين إلى مساهمة هذا المتغير في النمو الاقتصادي انطلاقاً من سلوكيات الأعوان الاقتصادية، و دور الابتكارات التكنولوجية و أهمية المصادر المخصصة لبحوث التطوير (Aghion, & Howitt, 2009).

F : تمثل الإنتاج الحدي للمعرفة و وفرات الحجم الثابتة بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال و العمل يؤولان إلى الصفر، و تؤول إلى الصفر لما يؤولان ما لانهاية (صواليلي، 2006).

و مجمل القول، نموذج Romer هو نموذج نمو توازني يعتمد على التغير في الفن الإنتاجي الذي يحدث داخل النموذج، حيث يتحقق النمو طويل الأجل بسبب تراكم المعرفة الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية ذات النظرة المستقبلية و الساعية لتعظيم الربح (محمد، 2000).

و تجدر الإشارة إلى أن نماذج النمو الداخلي المقدمة بواسطة Romer سنة 1990، باعتبارها أفكار جديدة تعتبر دالة طردية في رأس المال البشري، بمعنى أن رأس المال البشري يأخذ شكل معرفة علمية يؤدي إلى خلق أفكار جديدة. و من ثم فإن الاستثمار في رأس المال البشري يسبب زيادة في رأس المال المادي، الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي. فتراكم رأس المال البشري يسهل استخدام و تطوير التكنولوجيا، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي (الشوربجي، 2007)، و بخلاف رأس المال فإن رأس المال البشري يتميز بنزاييد معدلات عوائده، بحيث لا يتباطأ النمو عندما يتراكم رأس المال البشري (التعليم) و ترفع من مستوى التقدم التقني (الابتكارات) (نصر، 2006).

3- نموذج Lucas:

يهتم نموذج Lucas (1988) برأس المال البشري أي مخزون المعارف المكتسبة من خلال الإعداد و التأهيل المقومة اقتصاديا و المندمجة في الأشخاص من فاعليتهم الإنتاجية، و هي لا تنصرف فقط إلى مستوى الكفاءات، و إنما كذلك إلى حالة الصحة و النظافة و الغذاء (Delalande, 1997).

حرص Lucas على إثبات عدم كفاية النماذج الكلاسيكية في النمو، فعند Solow رأس المال البشري لم يكن سوى مخزون كمية العمل المتوفرة، أما في نموذج Lucas فقد اعتمد على رأس المال السنوي كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي ، حيث أن تراكمه يأخذ شكل العلاقة التالية: (Lucas, 1988)

$$\Delta h = \beta(1 - \mu)h$$

حيث أن μ هي الزمن المسخر للعمل، و $(1 - \mu)$ فهو الزمن المسخر للحصول على المعارف، أما β

$$\frac{\Delta h}{h} = \beta(1 - \mu) \quad \text{فهي مقدار الفعالية و عليه:}$$

$$y_t = AK_t^\alpha (\mu, hC_t, L_t)^{1-\alpha} * hC_{a,t}^\gamma \quad \text{اعتمد Lucas في نموده على دالة الإنتاج التالية:}$$

حيث:

hC_t : رأس المال البشري.

hC_a : متوسط رصيد رأس المال البشري في الاقتصاد، و يعكس الوفرة الخارجية في حالة ما إذا كانت $\gamma = 0$

$$\Delta hC_t = X(1 - \mu) \quad \text{و تتحدد عملية تراكم رأس المال طبقا للمعادلة التالية:}$$

حيث X : تمثل إنتاجية التعليم.

ΔhC_t : معدل النمو في رأس المال البشري، و الذي يعتمد بشكل خطي على الزمن المخصص للتعليم و رأس المال البشري الذي تم الحصول عليه.

فإذا تزايد الوقت المنفق بواسطة الأفراد من أجل الحصول على رأس المال البشري فسوف يتحقق معدل نمو مرتفع و دائم للاقتصاد و طبقا للمعادلة السابقة، فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال تساوي $X(1 - \mu)$ أي أن معدل العائد على رأس المال البشري يتوقف على الزمن المخصص للتعليم (الشوربيجي، 2007).

و بما أن نظرية النمو الداخلي جاءت لتفسير اختلاف معدلات النمو العالمية و أسباب غنى و فقر بعض البلدان، إذ يلعب h دور الرقي التقني في هذا النموذج مما يجعله قابلا للنمو كلما كان هناك وقت كبير و كافي للتكوين من طرف الأفراد $(1 - \mu)$ ، الأمر الذي ساعد على زيادة رأسمال البشري للدول المتقدمة و بالتالي زيادة النمو الاقتصادي. لذا فإن أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة، هو عدم اهتمام حكومتها بالتعليم و التكوين و التدريب مما أثر على معدلات نمو مؤسساتها (الشوربيجي، 2007).

و من الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية:

- (1) تعتمد النظرية على عدد من الفرضيات النيوكلاسيكية و التي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية.
- (2) إن النمو الاقتصادي في البلدان النامية غالبا ما يعاق من خلال انعدام الكفاءة (القريشي، 2007).
- (3) يمكن أن تنتج ظاهرة هجرة العمالة بحثا عن تقدير أعلى و ذلك بسبب السياسات الحكومية.
- (4) هناك بعض العوامل الأساسية المؤثرة في النمو الاقتصادي لم تدرج في نماذج النمو الحديثة مثل التنظيم (البرادعي، 2000).

4- نموذج Barro:

اهتم Barro (1990) برأس المال العمومي و المتمثل في انفاقات الدولة كالتعليم، الصحة... إلخ، فالنمو يأتي من انفاقات الدولة و استثماراتها العمومية مع العلم أن معدلات الضريبة تؤثر بالإيجاب على درجة النمو أي أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث يقول Barro أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص و استعماله من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص. كما يؤكد Barro أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدود، و هو ما يفترض دالة الإنتاج للمؤسسة i تأخذ الشكل التالي: (Arrous, 1999) (1) $y_i = AL_i^{1-\alpha} K_i^\alpha G^{1-\alpha} \dots \dots$

$$\text{مع } 0 < \alpha < 1$$

و بافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت t ، إذن $G = ty$ حيث G : يمثل الانفاق الحكومي.

$$y = C + I + G \quad \text{يعتمد Barro على معادلة التوازن بالنسبة لسوق السلع و الخدمات}$$

$$y = C + \Delta K + \sigma K + G \dots \dots (2)$$

و الدخل المتاح لقطاع العائلات هو $(1-t)y$ و بناءا على ذلك فإن دالة الاستهلاك تصبح على النحو التالي:

$$C = (1 - s)(1 - t)y \dots \dots (3) \quad (\text{Arrous, 1999})$$

بتعويض المعادلة (3) في المعادلة (2) تصبح:

$$y = (1 - s)(1 - t)y + \Delta K + \sigma K + G \dots \dots (4)$$

$$\text{و بما أن } G=ty \text{ فإن: } y = (1 - s)(1 - t)y + \Delta K + \sigma K + ty$$

$$\Rightarrow y = \frac{\Delta K + \sigma K}{s(1 - t)} \dots \dots (5)$$

$$y = A^{1/\alpha} K L^{1-\alpha/\alpha} t^{1-\alpha/\alpha} \quad \text{و بتعويض } G \text{ في المعادلة (1) بـ } ty \text{ نجد:}$$

$$\frac{\Delta K}{K} = s(1 - t) K^{1/\alpha} L^{1-\alpha/\alpha} t^{1-\alpha/\alpha} \dots \dots (7)$$

بمساواة المعادلتين (5) و (6) نتحصل على:

حسب Barro تستطيع الدولة أن تقوم بتثبيت جزء من نفقات المخصصة للمنشآت القاعدية كالصحة و

$$\frac{G}{y} = \Delta t = 1 - \alpha \quad \text{التعليم و النقل... إلخ و التي يعبر عنها بالعلاقة التالية:}$$

الفصل الأول: الإطار النظري للفساد و النمو الاقتصادي

و عليه يقول Barro أنه لا بد من معرفة المستوى الأمثل لمعدل الضريبة الذي يحدث أثرا إيجابيا على الاقتصاد (Arrous, 1999).

و النتائج التي توصل إليها Barro: (Artus, & Kaabi, 1993)

- 1) الدور الإيجابي لمعدل الضريبة في زيادة مستوى رأس المال العام بفضل الإيرادات العامة و من ثم المساهمة في نمو الإيرادات الخاصة الناجمة عن القطاع الخاص و بالتالي التطور و النمو.
- 2) وجود علاقة طردية بين معدل النمو الثابت و الحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج.
- 3) مع ثبات الإيرادات و اعتماد الناتج على تراكم رأس المال العام و الخاص فإن النمو و لا يولد إلى نمو ذاتيا.

و من الانتقادات التي وجهت لـ Barro: (Rajhi, 1993)

- 1) ارتفاع معدل الضريبة إلى حدود لا يقدر عليها القطاع الخاص تؤدي إلى تثبيط أنشطة هذا الأخير و انخفاض النمو.
- 2) إيرادات رأس المال تكون مختلطة بين عام و خاص، مما يصعب فصل و دراسة كل قطاع على حدى لمعرفة أثره على النمو الاقتصادي.

و يمثل الجدول التالي نظريات النمو:

الجدول رقم (03): نظريات النمو الاقتصادي

نظريات النمو	معدل النمو	الخصائص
Adam Smith (1776)	تقسيم العمل	نمو غير محدود
Robert Malthus (1789)	إعادة استثمار الفائض	نمو محدود بسبب قانون النمو السكاني
David Ricardo (1817)	إعادة استثمار الفائض	نمو محدود بسبب انخفاض فوائد الأرض
Karl Marx (1867)	تراكم رأس المال	نمو محدود في عالم الإنتاج الرأسمالي بسبب انخفاض في معدل الربح
Joseph Schumpeter (1911,1939)	دول المقاول	عدم استقرارية النمو
النظرية بعد الكينزية Harrod (1936, 1948, 1960) Domar (1946, 1956)	معدل النمو هو نسبة بين معدل الادخار و معدل الاستثمار	عدم استقرارية النمو
النموذج النيوكلاسيكي Solow (1956, 1957, 1966)	النمو السكاني و التقدم التقني متغيرات خارجية	الطبيعة الانتقالية للنمو في غياب التقدم التقني
نماذج النمو الداخلي Romer (1986) Lucas (1988) Barro (1990)	رأس المال المادي، التكنولوجيا، رأس المال البشري، رأس المال العمومي، الوسطاء الماليين	الطابع الداخلي للنمو، إعادة تأهيل الدولة

المصدر: Diemer Arnaud, (n.d)

الفصل الثاني

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت لموضوع الفساد و النمو الاقتصادي و تناولته من زوايا مختلفة، و قد تنوعت الدراسات بين العربية و الأجنبية. يستعرض هذا الفصل جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أهم ملامحها و ببيان الفرق بينها و بين الدراسة الحالية.

I. الدراسات باللغة الأجنبية:

1. دراسة Francis T Lui (1985) بعنوان: "AN EQUILIBRIUM QUEUEING MODEL OF BRIBERY"، سنة 1985.

(1) هدف الدراسة: استخدام نموذج طوابير الانتظار لإظهار فكرة أن الفساد يشجع العامل ليكون أكثر و ليس أقل فعالية.

(2) متغيرات الدراسة: الرشوة، الربح الصافي، مؤشر الاستخدام.

(3) الأدوات الإحصائية المستخدمة: معامل الارتباط، توازن ناش (نظرية الألعاب)

(4) النتائج: الفساد يعزز النمو الاقتصادي و الرشوة تساعد رجال الأعمال على تفادي البطء الإداري.

2. دراسة Paolo Mauro (1995) بعنوان "corruption and economic growth" سنة 1995.

(1) هدف الدراسة: تحديد القنوات التي من خلالها يؤثر الفساد والعوامل الأخرى على النمو الاقتصادي لـ 67 دولة خلال الفترة 1960-1985.

(2) نموذج الدراسة:

Per capita GDP

$$= \beta_0 + invest_{1960-1985} + \beta_1 corruption\ index + \beta_2 BE\ index + \beta_3 political\ stability\ index + \beta_4 incomes_{1960} + \beta_5 secondary\ education_{1960} + \beta_6 primery\ education_{1960} + \beta_7 population\ growth + \beta_8 government\ expenditure + U_i$$

Invest: معدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

Corruption index: مؤشر BI (Business International) للفساد و الكفاءة المؤسسية من الفترة 1980 إلى 1983.

BE: مؤشر كفاءة البيروقراطية و يشمل هذا المؤشر (نظام القضائي، البيروقراطية، الفساد)

efficiency institutional: الكفاءة المؤسسية و تشمل مؤشري BE و مؤشرات الاستقرار السياسي

political stability index: مؤشر الاستقرار السياسي و يضم كل من التغيير السياسي، المعارضة، استقرار في العمل، العلاقات مع دول المجاورة، و الإرهاب.

*incomes*₁₉₆₀: دخل الفرد الحقيقي لسنة 1960.

education: الانفاق الحكومي على التعليم الإبتدائي و الثانوي.

population growth: النمو السكاني.

government expenditure: الانفاق الاستهلاكي الحكومي.

(3) متغيرات الدراسة: الفساد، الكفاءة المؤسسية، الكفاءة البيروقراطية، الاستقرار السياسي، التعليم، النمو السكاني، الإنفاق الحكومي، الاستثمار، النمو الاقتصادي.

(4) الأدوات الإحصائية المستخدمة: الإحصاء الوصفي، طريقة المربعات الصغرى، طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين.

(5) النتائج:

- الارتباط السلبي بين الفساد و الاستثمار و النمو معنوي إحصائيا و اقتصاديا.
- هذه العلاقات قوية ضد مشكلة عدم التجانس من خلال استخدام مؤشر التقسيم العرقي-اللغوي كأداة.
- هناك أدلة على أن الكفاءة البيروقراطية تؤدي إلى ارتفاع الاستثمار و النمو.
- هناك أدلة على أن الاستقرار السياسي له أهمية في تحديد الاستثمار و النمو.
- العلاقة الموجبة و المعنوية بين مؤشرات الكفاءة البيروقراطية و الاستقرار السياسي.
- الفساد و عدم الاستقرار السياسي مرتبطان ارتباطا جوهريا بمعنى أنهما ينتجان عن نفس مشكلة التنسيق بين أعضاء النخبة.
- تشير النتائج التجريبية إلى أن الدول الفقيرة تميل إلى أن تكون لديها بيروقراطيات فاسدة و مرهقة و أن تكون غير مستقرة سياسيا.

3. دراسة (Ades & Di Tella, 1997) Alberto Ades & Rafael Di Tella بعنوان "National Champions and Corruption: Some Unpleasant Interventionist Arithmetic"، سنة 1997.

(1) هدف الدراسة: دراسة أثر المباشر للسياسات الصناعية على الاستثمار و الأثر غير المباشر من خلال الفساد لـ32 دولة خلال الفترة 1989-1992.

(2) نموذج الدراسة:

$$CORR_{it} = \beta_1 + \beta_i GDP_{it} + \beta_2 SCHOOL_{it} + \beta_3 POL_{it} + \beta_4 SECUR_{it} + \beta_5 OPEN_{it} + \beta_6 \lambda_{it} + e_{it}$$

GDP: مستوى الدخل.

SCHOOL: متوسط سنوات الدراسة الإجمالية.

POL: مؤشر Gastil الحقوق السياسية.

SECUR: محاربة الجريمة.

OPEN: الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

λ : السياسة الصناعية في البلد.

CORR: استخدم الباحثين مؤشرين: الأول يتمثل في مدى انتشار الممارسات غير اللائقة (مثل الرشوة و الفساد) في المجال العام من طرف (World Competitiveness Report) WCR، و الثاني هو مؤشر إدراك الفساد CPI الصادر عن منظمة الشفافية الدولية. مع الإشارة إلى أن معامل الارتباط بين المؤشرين كان 0.89.

(3) متغيرات الدراسة: النمو، رأس المال البشري، الحقوق السياسية، الأمن، الإنفتاح الاقتصادي.
 (4) الأساليب الإحصائية المستخدمة: انحدار بيانات مقطعية، انحدار بانل، انحدار المربعات الصغرى على مرحلتين (2SLS)

(5) النتائج:

- لا يؤثر كلا من مستوى الدخل و مؤشر GASTIL الحقوق السياسية على الفساد.
- مستوى الدراسة و الإنفتاح الاقتصادي لهما أثر سلبي و معنوي على الفساد.
- زيادة في مستوى التعليم بنقطة واحدة يخفض من الفساد بـ 7.52 نقطة.
- ارتفاع في متغير الإنفتاح الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الفساد بـ 7.6 نقطة.
- زيادة في أمن الدول من شأنه أن يخفض من نسبة الفساد.
- يرتفع مستوى الفساد في الدول ذات سياسة صناعية نشطة.

4. دراسة Wei Shang-Ji (Shang-Jei, 1997) بعنوان "How Taxing is Corruption on International Investors" سنة 1997.

(1) هدف الدراسة: دراسة أثر الضريبة و الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر لـ 45 بلد مضيف من دول شرق آسيا و 14 بلد المصدر خلال الفترة 1990-1991.
 (2) نموذج الدراسة:

$$\log(FDI_{ij})$$

$$= \gamma_0 + \gamma_1 tax_j + \gamma_2 corruption_j + \gamma_3 \log(GDP)_j \\ + \gamma_4 Tax - credit_j + \gamma_5 \log(distance)_j + \gamma_6 \log(wage)_j \\ + \gamma_7 OECD_j + \gamma_8 OECD * \log(wage)_j + e_{ij}$$

FDI: تراكم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من بلد المصدر إلى البلد المضيف.

corruption: مؤشر الفساد الصادر عن منظمة Business International خلال الفترة 1980-1983.

Tax: معدل ضريبة البلدان المضيف على الشركات الأجنبية.

Log (GDP): لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي GDP.

Log (Distance): لوغاريتم المسافة بين بلد المصدر و البلد المضيف.

Tax-credit: متغير وهمي يمثل ضريبة الائتمان، يأخذ قيمة 1 إذا كان بلد المصدر هو الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا أو اليابان.

Log(wage): لوغاريتم أجور البلد المضيف

OECD: متغير وهمي يمثل أعضاء البلدان المضيف لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية.

(3) متغيرات الدراسة: الفساد، تكلفة العمالة، الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل الضريبة، ضريبة الائتمان، النمو الاقتصادي.

4) الأساليب الإحصائية المستخدمة: الاحصاء الوصفي، معامل الارتباط، طريقة المربعات الصغرى.

5) النتائج:

- إن زيادة الضريبة على الشركات متعددة الجنسيات أو مستوى الفساد في البلد المضيف يقلل من الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إن زيادة مستوى الفساد من سنغافورة (BI=0) إلى المكسيك (BI= 6.75) تعادل رفع معدل الضريبة بنسبة 21- 24 نقطة مئوية.
- المستثمرين من دول المصدر تفضل الاستثمار في دول المضيف الأقل فسادا.
- لا يوجد أي دعم للفرضية القائلة بأن للفساد تأثير أقل على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شرق آسيا.

5. دراسة Vito & Hamid Davoodi (1997) بعنوان "Corruption, Investment and economic growth" سنة 1998.

1) هدف الدراسة: دراسة أثر الفساد على الاستثمار العام و النمو الاقتصادي لـ1042 دولة خلال الفترة 1980-1995.

2) نموذج الدراسة:

1- الفرضية الأولى: يرتبط الفساد المرتفع بالاستثمار العام المرتفع

$$public\ invest\ (\% \ GDP)_{it}$$

$$= \alpha_0 + \alpha_1 corrupt\ index_{it} + \alpha_2 real\ perc\ capita\ GDP_{it} + \alpha_3 gov\ rev(\%GDP)_{it} + \varepsilon_{it}$$

Public invest: الاستثمار العام

Corrupt index: مؤشر الفساد (مؤشر BI و مؤشر ICRG)

Real per capita GDP: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الخام.

Gov rev: إيرادات الحكومة.

2- الفرضية الثانية: يرتبط ارتفاع الفساد بانخفاض الإيرادات الحكومية

$$gov\ rev\ (\% \ GDP)_{it}$$

$$= \alpha_0 + \alpha_1 corrupt\ index_{it} + \alpha_2 real\ perc\ capita\ GDP_{it} + \varepsilon_{it}$$

3- الفرضية الثالثة: يرتبط ارتفاع الفساد بانخفاض نفقات التشغيل و الصيانة

$$expenditures\ on\ other\ goods\ and\ services\ (\% \ wages\ and\ salaries)_{it}$$

$$= \alpha_0 + \alpha_1 corrupt\ index_{it} + \alpha_2 real\ perc\ capita\ GDP_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$wages\ and\ salaries\ (\% \ current\ expenditures)_{it}$$

$$= \alpha_0 + \alpha_1 corrupt\ index_{it} + \alpha_2 real\ perc\ capita\ GDP_{it} + \varepsilon_{it}$$

قام الباحثين بقياس متغير نفقات التشغيل و الصيانة بكل من الانفاق على السلع و الخدمات الأخرى و الأجور و الرواتب.

4- الفرضية الرابعة: يرتبط ارتفاع الفساد بسوء نوعية البنية التحتية.

$$\begin{aligned} & \text{paved roads in good condition}_{it} \\ & = \alpha_0 + \alpha_1 \text{corrupt index}_{it} + \alpha_2 \text{real perc capita GDP}_{it} + \varepsilon_{it} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} & \text{power outages}_{it} \\ & = \alpha_0 + \alpha_1 \text{corrupt index}_{it} + \alpha_2 \text{real perc capita GDP}_{it} + \varepsilon_{it} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} & \text{telecommunication fault}_{it} \\ & = \alpha_0 + \alpha_1 \text{corrupt index}_{it} + \alpha_2 \text{real perc capita GDP}_{it} + \varepsilon_{it} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} & \text{water losses}_{it} \\ & = \alpha_0 + \alpha_1 \text{corrupt index}_{it} + \alpha_2 \text{real perc capita GDP}_{it} + \varepsilon_{it} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} & \text{railways diesels in use}_{it} \\ & = \alpha_0 + \alpha_1 \text{corrupt index}_{it} + \alpha_2 \text{real perc capita GDP}_{it} + \varepsilon_{it} \end{aligned}$$

قام الباحثين بقياس البنية التحتية من خلال: طرق المعبدة بحالة جيدة، انقطاع التيار الكهربائي، مشاكل الاتصالات، خسائر المياه، و طرق السكة الحديدية قيد الاستعمال.

5- الفرضية الخامسة: الفساد يخفض من جودة البنية التحتية من خلال الاستثمار العام.

$$\begin{aligned} & \text{quality of roads}_{it} \\ & = \alpha_0 + \alpha_1 \text{corrupt index}_{it} + \alpha_2 \text{public investment}_{it} \\ & + \alpha_3 (\text{public invest} (\% \text{GDP})_{it} * \text{corrupt index}_{it}) \\ & + \alpha_4 \text{real perc capita GDP}_{it} + \varepsilon_{it} \end{aligned}$$

Quality of roads: جودة الطرق.

3) متغيرات الدراسة: الفساد، الاستثمار العام، نفقات التشغيل و الصيانة، البنية التحتية، إيرادات الحكومة، النمو الاقتصادي.

4) الأدوات الإحصائية المستخدمة: طريقة المربعات الصغرى.

5) النتائج:

- هناك العديد من القنوات التي من خلالها يؤدي الفساد الأعلى إلى تقليل النمو الاقتصادي.
- ارتفاع الفساد يمكن أن يزيد في الاستثمار العام.
- ارتفاع الفساد يمكن أن يقلل من إنتاجية الاستثمار العام.
- يمكن للفساد أن يحد من النمو عن طريق زيادة الاستثمار العام الذي لا يصاحبه نفقات التشغيل و الصيانة.
- يمكن للفساد أن يقلل النمو من خلال تقليل جودة البنية التحتية.

- يمكن للفساد أن يقلل النمو من خلال خفض الإيرادات الحكومية اللازمة لتمويل الإنفاق الإنتاجي.
- الدول ذات الفساد العالي تنخفض فيها حصة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي.
- 6. دراسة (Del Monte & Papagni, 2000) Alfredo Del Monte & Erasmo Papagni بعنوان "Public expenditure, Corruption, and Economic Growth" سنة 2001.
- (1) هدف الدراسة: دراسة آثار الفساد على المدى البعيد لـ 20 مدينة إيطالية خلال الفترة 1963-1991
- (2) نموذج الدراسة:

$$\Delta y_{jt} = \beta_0 + \beta_1 \Delta y_{jt-1} + \beta_I I_{jt-1} + \beta_G G_{jt-1} + \beta_{GC} GC_{jt-1} + \beta_{Cc} \Delta Cc_{jt} + \beta_{Cc1} \Delta Cc_{jt-1} + \beta_{HC} \Delta HC_{jt-1} + f_i + u_{jt}$$

Y: الناتج المحلي الإجمالي GDP.

I: الاستثمار الخاص الحقيقي كنسبة من GDP.

HC: نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية في القوى العاملة.

Cc: الاستهلاك الحكومي.

G: المنتجات الحكومية.

GC: الفساد الحكومي.

Fi: التأثيرات الثابتة لاختبار Hausman.

U: الخطأ العشوائي.

(3) متغيرات الدراسة: الفساد، النمو الاقتصادي، رأس المال البشري، الاستثمار الخاص، و الاستهلاك الحكومي.

(4) الأساليب الإحصائية المستخدمة: نموذج بانل الديناميكي، اختبار Hausman، طريقة المربعات الصغرى ذات المرحتين.

(5) نتائج الدراسة:

- معامل الفساد سلبي و معنوي يشير إلى الآثار السلبية للفساد وكفاءة المؤسسات العامة على النمو الاقتصادي.
- من الآثار الهامة للفساد انخفاض الاستثمار الخاص.
- الفساد له تأثير سلبي مباشر على فرص النمو الاقتصادي على المدى الطويل لأن الحكومات يمكن أن تقدم دعم أقل للأنشطة الاقتصادية الخاصة.
- للفساد أثرين سلبيين على النمو الاقتصادي، أحدهما على الاستثمار الخاص و الآخر يتعلق بكفاءة الإنفاق الحكومي.

7. دراسة (Abed & Davoodi, 2000) George Abed & Hamid Davoodi بعنوان: "Corruption, Structural Reforms, and Economic performance in the transition economies"، سنة 2000.

(1) **هدف الدراسة:** دراسة أثر الفساد و الإصلاح الهيكلي على الأداء الإقتصادي لـ 25 دولة في طور التحول الإقتصادي خلال الفترة 1994-1998.

(2) **نموذج الدراسة:**

$$GDP = a_0 + a_1CPI + a_2structural\ reforms\ index + a_3initial\ real\ per\ capita\ GDP + a_4initial\ life\ exectancy + a_5fiscal\ balance + U$$

CPI: مؤشر إدراك الفساد.

structural reforms index: مؤشر الإصلاح الهيكلي.

initial real per capita GDP: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الأولي.

initial life expectancy: معدل الحياة كقياس للرأس المالي البشري.

fiscal balance: نسبة التوازن المالي.

(3) **متغيرات الدراسة:** الفساد، الإصلاح الهيكلي، النمو، التوازن المالي، التضخم، متوسط العمر (كمقياس لرأس المال البشري).

(4) **الأدوات الإحصائية المستخدمة:** بيانات بانل، بيانات مقطعية، طريقة المربعات الصغرى.

(5) **النتائج:**

- التوازن المالي و التضخم معنويين إحصائيا عند 5% في إنحدار بانل و غير معنويين في الإنحدار المقطعي.

- النمو، متوسط العمر معنويين عند 1%.

- مؤشر الإصلاح الهيكلي و مؤشر الفساد معنويين عند 1%.

- انخفاض الفساد قد يحسن من الأداء الإقتصادي.

- الإصلاحات الإقتصادية أكثر أهمية من الفساد في تفسير النمو.

8. دراسة Daniel Treisman (2000) بعنوان: " The causes of corruption : Across-national study"، سنة 2000.

(1) **هدف الدراسة:** معرفة أسباب الفساد في 12 دولة خلال السنوات 1996-1997-1998

(2) **متغيرات الدراسة:** مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، مؤشر الفساد لمنظمة الأعمال الدولية، نظام القانون العام، التقاليد البريطانية، الديانة الكاثوليكية، التنمية الاقتصادية، الديمقراطية، الانفتاح على التجارة الخارجية، تدخل الدولة، الأجر الحكومي.

(3) **الأدوات الإحصائية المستخدمة:** معامل الارتباط، الأنحدار المتعدد، طريقة WLS بالنسبة لمؤشر منظمة الشفافية الدولية، طريقة OLS بالنسبة لمؤشر منظمة الأعمال الدولية.

(4) **نتائج الدراسة:**

- تشير أدلة إلى أن تأثير التراث البريطاني مرتبط بـ "ثقافة قانونية" متميزة تحكم الطريقة التي يتم بها إدارة القانون.

- التأثير الإيجابي للديانة الكاثوليكية على التنمية الاقتصادية وعلى الديمقراطية المستقرة.

- حققت البلدان الثلاثة "الأكثر فساداً" في بيانات Business International في أوائل الثمانينيات - زائير وتايوان و إندونيسيا - معدل نمو بلغ 5.1 في المائة خلال الثمانينيات، أي أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 3.1 في المائة

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

- من المحتمل أنه على الرغم من أن الفساد قد يكون أكثر تواتراً في البلدان الفيدرالية - مع توضيح النتائج الإحصائية - فإن المنافسة بين السلطات القضائية قد تبقي حجم الرشوة منخفضاً.
 - الانفتاح على التجارة الخارجية يقلل الفساد، و أن إحداث تغيير ملحوظ في مستوى الفساد في بلد ما سوف يتطلب انفتاحاً جذرياً وليس تغييراً هامشياً.
 - انخفاض المعامل المقدر لحصة واردات البلد (بنسبة تصل إلى 80 في المائة في بيانات عام 1997) بمجرد أن يتحكم المرء في التنمية الاقتصادية.
 - يرتبط مدى تدخل الدولة في الاقتصاد ومستوى الفساد ارتباطاً كبيراً.
 - بلدان أمريكا اللاتينية ليست أكثر فساداً من نظرائها في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بمجرد أن يتحكم المرء في تنميتها الاقتصادية الأقل وديمقراطيتها الأقل استقراراً. ولكن يمكن تفسيرها جزئياً بالعوامل التاريخية أو الثقافية التي تميز أمريكا اللاتينية. وقد تفسر التقاليد الكاثوليكية التأثير المتبقي الضئيل نسبياً وغير المهم من الناحية الإحصائية.
9. دراسة (Gupta, De Mello, & Sanjeev Gupta, Luiz De Mello, & Raju Sharan 2000) بعنوان "Corruption and Military Spending" سنة 2000.
- (1) هدف الدراسة: دراسة العلاقة بين الفساد و الإنفاق العسكري لـ 120 دولة خلال الفترة 1985-1998.
- (2) نموذج الدراسة:
- 1- النموذج الأول:

$$\left(\frac{M}{Y}\right)_i(t) = \theta_0 + \theta_1 R_i(t) + \theta_2 C_i(t) + \varepsilon_i(t)$$

$\frac{M}{Y}$: نسبة الإنفاق العسكري من GDP.

R_i : مؤشر الفساد و قد قاما الباحثين بقياسه بمؤشر CPI الصادر عن منظمة الشفافية الدولية و مؤشر ICRG الصادر عن دليل مخاطر الدول العالمي.

C_i : شعاع متغيرات التحكم و يضم (مؤشر الالتحاق بالمستوى الثانوي الذي يقيس مستوى التنمية الاجتماعية، مؤشر التحضر يقيس الطلب العام على السلع و الخدمات، حجم القوات المسلحة مقاساً بعدد العسكريين لكل 1000 نسمة، الإنفاق العسكري في البلدان المجاورة و هو مؤشر على التوتر الإقليمي و التهديدات للبلد).

ε_i : خطأ القياس.

(3) متغيرات الدراسة: الفساد، الإنفاق العسكري، مستوى الدخل، التعليم، الطلب على السلع و الخدمات، الأسلحة المستوردة.

(4) الأساليب الإحصائية المستخدمة: الإحصاء الوصفي، انحدار بيانات مقطعية، انحدار بانل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة.

(5) النتائج:

- متغير الفساد معنوي عند 10%.
- لا توجد علاقة بين الفساد و نسبة استيراد الأسلحة و التوسع في حجم القوات المسلحة (لكل 1000 نسمة).

- يوجد علاقة بين الإنفاق العسكري كنسبة من GDP و انخفاض في مؤشرات التنمية (مستوى الدخل، التعليم، معدلات التحضر).
- يوجد علاقة بين الإنفاق العسكري و الزيادة في الإنفاق الحكومي.
- يوجد علاقة بين الإنفاق العسكري لدى دول الجوار.
- زيادة في الفساد بنقطة واحدة تزيد من الإنفاق العسكري كنسبة من GDP بـ 0.32 نقطة.
- المتغيرات المفسرة تفسر ما نسبته 55% إلى 57% من التغير في متغير التابع (الإنفاق العسكري كنسبة من الإنفاق الحكومي).
- كل النماذج تقترح أن الدول ذات مستوى فساد عالي تتميز بإنفاق عسكري مرتفع من الإنفاق الحكومي.
- يمكن القول أن الفساد يأخذ حصة عالية من الإنفاق في المجال العسكري في الناتج المحلي الإجمالي، و من الإنفاق العام للدولة.

10. دراسة Kwabena Gyimah-Brempong (2001) بعنوان "Corruption, economic growth, and income inequality in Africa" سنة 2001.
- (1) هدف الدراسة: دراسة أثر لفساد على النمو الاقتصادي و توزيع الدخل لـ 21 دولة إفريقية خلال الفترة 1993-1999.
- (2) نموذج الدراسة:

$$g = \alpha_0 + \alpha_1 k + \alpha_2 edu + \alpha_3 \dot{x} + \alpha_4 corrupt + \alpha_5 y_0 + \alpha_6 govcon + \varepsilon$$

g : الناتج المحلي الاجمالي GDP بالإضافة إلى معدل النمو السنوي لدخل الفرد الحقيقي في بلد ما GNP.cap

k : معدل الاستثمار كنسبة من GDP

edu : تراكم رأس المال البشري.

\dot{x} : معدل نمو عوائد الصادرات.

$corrupt$: مؤشر الفساد لقياس كفاءة المؤسسات في الاقتصاد.

y_0 : مستوى الدخل الأولي.

$govcon$: الاستهلاك الحكومي كنسبة من GDP.

ε : الخطأ العشوائي.

(3) متغيرات الدراسة: الاستثمار، الفساد، النمو الاقتصادي، التعليم، التصدير، الإنفاق الحكومي.

(4) الأساليب الإحصائية المستخدمة: نموذج بانل الديناميكي، طريقة المربعات الصغرى المعممة.

(5) النتائج:

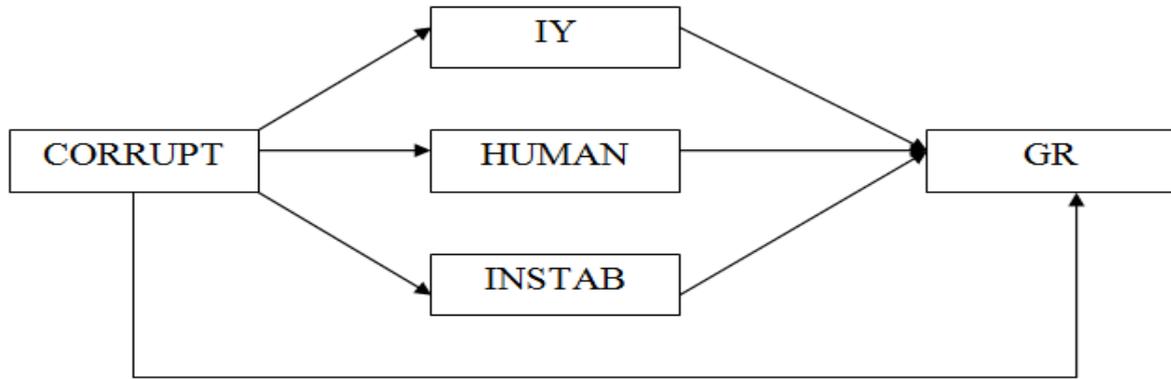
- عوامل الاستثمار، التصدير، و التعليم موجبة و معنوية عند 10%، و ذلك يشير إلى وجود علاقة موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي و معدل الاستثمار، زيادة الصادرات، و التعليم.
- معامل الدخل الأولي سلبى و معنوي عند 5%.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

- معامل الاستهلاك الحكومي سلبي و معنوي دلالة على أن زيادة في هذا الأخير تؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي.
- معامل مؤشر الفساد موجب و معنوي عند 1% -مع العلم أن الباحث لم يقم بطرح المؤشر من القيمة 10-، بمعنى أن زيادة في مؤشر الفساد هي انخفاض في الفساد و انخفاض في قيمة مؤشر الفساد تشير إلى تفشي الفساد في الدولة.
- زيادة في الانحراف المعياري لمؤشر الفساد (انخفاض في الفساد) بنقطة واحدة تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بـ 1%.
- زيادة في مؤشر الفساد (انخفاض في تفشي الفساد) بنقطة واحدة يصاحبة زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بـ 0.6.

11. دراسة Pak Hung Mo (Mo, 2001) بعنوان "Corruption and economic growth" سنة 2001

- (1) هدف الدراسة: دراسة قنوات عبور الفساد و تأثيره على النمو الإقتصادي لـ 46 دولة خلال الفترة 1970-1985.
- (2) نموذج الدراسة :



GR: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

CORRRPUT: مؤشر الفساد للفترة 1980-1985.

IY: معدل الاستثمار الخاص من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي.

HUMAN: متوسط سنوات الدراسة في إجمالي السكان فوق سن 25 سنة من 1970 إلى 1985.

INSTAB: عدم الاستقرار السياسي.

(3) متغيرات الدراسة: الفساد، النمو الإقتصادي، الاستثمار الخاص، الاستقرار السياسي، رأس المال البشري، النمو السكاني.

(4) الأساليب الإحصائية المستخدمة: الإحصاء الوصفي، معامل الارتباط، طريقة المربعات الصغرى، طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين.

(5) النتائج:

- نسبة الأثر المباشر للفساد على النمو الاقتصادي تساوي 11.8%.

- نسبة الأثر غير المباشر للفساد على النمو الاقتصادي عبر قناة رأس المال البشري تساوي 14.8%.
 - نسبة الأثر غير المباشر للفساد على النمو الاقتصادي عبر قناة عدم الاستقرار السياسي تساوي 53%.
 - نسبة الأثر غير المباشر للفساد على النمو الاقتصادي عبر قناة الاستثمار الخاص تساوي 21.4%.
 - الفساد يخفض من النمو الاقتصادي و رأس المال البشري.
 - الفساد يخفض من الاستقرار السياسي و الاستثمار الخاص.
12. دراسة Felipe Larrain & José Tavares (2004) بعنوان "Does Foreign Direct Investment decrease corruption ?" سنة 2004.
- (1) هدف الدراسة: دراسة أثر الانفتاح على الفساد لـ 20 دولة خلال الفترة 1970-1994.

نموذج الدراسة:

corruption

$$= \beta_0 + \beta_1 FDI\ openness + \beta_1 trade\ openness + \beta_2 p\ GDP + \beta_3 ethnoling_Fract + \beta_4 oil\ exporter + \beta_5 colony + \beta_6 Gov\ Expen + \beta_7 Pop + \beta_8 poli_right + \epsilon$$

FDI openness: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

trade openness: تم قياسه بحجم الواردات.

GDP: الناتج المحلي الاجمالي.

corruption: مؤشر ICRG للفساد.

ethnoling_Fract: التقسيم اللغوي-العرقى.

oil exporter: تصدير النفط.

Gov Expen: الإنفاق الحكومي.

colony: استعمارات سابقة.

Pop: السكان.

poli_right: الحقوق السياسية.

- (2) متغيرات الدراسة: الاستثمار الأجنبي المباشر، الفساد، النمو الاقتصادي،
- (3) الأساليب الاحصائية المستخدمة: الاحصاء الوصفي، معامل الارتباط، طريقة المربعات الصغرى.
- (4) النتائج:
- معامل الارتباط بين مؤشر الفساد و الناتج المحلي الاجمالي يساوي -0.71.
 - وجود ارتباط سلبي و معنوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر و مستوى الفساد و هو أكبر من الارتباط بين حجم الإيرادات و الفساد.

- زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1% من الناتج المحلي تؤدي إلى انخفاض في الفساد بـ 0.3
 - الدول المصدرة للنفط لديها مؤشر الفساد حوالي 1.09 مرة أعلى من البلدان الأخرى.
 - ترتبط زيادة حصة الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي بفساد أقل.
 - الدول التي كانت مستعمرة تعاني من فساد عالي.
 - ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تساعد في ردع الفساد إلى حد كبير.
13. دراسة Lorenzo Pellegrini & Reyer Gerlagh (Pellegrini & Gerlagh, 2004) بعنوان "Corruption's Effect on Growth and its Transmission Channels" سنة 2004.
- (1) هدف الدراسة: دراسة القنوات المباشر و غير المباشرة التي من خلالها يؤثر الفساد على النمو الاقتصادي لـ 48 دولة خلال الفترة 1975-1996.
- (2) نموذج الدراسة:

$$G_i = \alpha_0 + \alpha_1 \ln y_{0i} + \alpha_2 C_i + \alpha_3 Z_i + \varepsilon_i \dots \dots (1)$$

$$Z_i = \beta_0 + \beta_1 \ln y_{0i} + \beta_2 C_i + \mu_i \dots \dots (2)$$

بتعويض المعادلة (2) في المعادلة (1) نتحصل على:

$$G_i = (\alpha_0 + \alpha_3 \beta_0) + (\alpha_1 + \alpha_3 \beta_1) \ln y_{0i} + (\alpha_2 + \alpha_3 \beta_2) C_i + \alpha_3 \mu_i + \varepsilon_i$$

بحيث:

G_i : النمو الاقتصادي مقاس بالناتج المحلي الإجمالي.

y_{0i} : الدخل الأولي لسنة 1975.

C_i : مؤشر مدركات الفساد الصادر عن المنظمة العالمية للشفافية خلال الفترة 1985-1990.

Z_i : شعاع يتضمن متغيرات أخرى تتمثل في:

1. الاستثمار العام و الخاص كنسبة من GDP للفترة 1975-1996.
2. التعليم مقاسا بمعدل سنوات الدراسة بالنسبة للفئة السكانية البالغة أكثر من 25 سنة لسنة 1975، و يعبر هذا المقياس على الاستثمار في رأس المال البشري.
3. الانفتاح التجاري تم قياسه بعدد السنوات التي كانت في الدول محل الدراسة منفتحة على التجارة الخارجية خلال الفترة 1965-1990.
4. عدم الاستقرار السياسي مقاس بعدد الثورات أ التهديدات في سنة واحدة لكل مليون نسمة خلال الفترة 1970-1985.

ε_i : خطأ القياس.

α_2 : الأثر المباشر للفساد على النمو.

$\alpha_3\beta_2$: الأثر غير المباشر للفساد على النمو.

μ_i : بواقي المعادلة (2).

(3) متغيرات الدراسة: الفساد، النمو الاقتصادي، الاستثمار، التعليم، الإنفتاح التجاري، الاستقرار السياسي، و الدخل الأولي لسنة 1975.

(4) الأساليب الإحصائية المستخدمة: اختبار Hausman، طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين.

(5) النتائج:

- مقارنة بالنتائج السابقة فإن درجة معنوية متغير الفساد قد ازدادت.
 - عند الأخذ بعين الاعتبار قنوات التأثير فإن الفساد هو المتغير الأكثر تفسيراً للنمو.
 - انخفاض بدرجة واحدة في الانحراف المعياري للفساد يزيد من النمو بـ 1% و زيادة الدخل الأولي بـ 140% على المدى الطويل.
 - الأثر المباشر للفساد يساوي 19%.
 - المساهمة النسبية لقناة الاستثمار تمثل 32% من الأثر الكلي.
 - المساهمة النسبية لقناة التعليم من الأثر الكلي تساوي 5%.
 - المساهمة النسبية لقناة الإنفتاح التجاري هي 28% من الأثر الكلي.
 - 16% هي المساهمة النسبية لقناة عدم الاستقرار السياسي من الأثر الكلي.
 - قنوات التأثير في هذه الدراسة تساهم بما نسبته 81% من الأثر الكلي السلبي للفساد على النمو الاقتصادي.
 - الفساد يؤثر على النمو سلباً.
 - الفساد يخفض من النمو الاقتصادي من خلال أثره على الاستثمار، مستوى التعليم، سياسات الإنفتاح التجاري، و عدم الاستقرار السياسي.
 - يعد الاستثمار أهم قناة يؤثر عبرها الفساد على النمو.
 - الإنفتاح التجاري هو ثاني أهم قناة يمر عبره الفساد إلى النمو الاقتصادي.
14. دراسة Sekka Pierre Roche (Sekka, 2005) بعنوان "Corruption, croissance et capital humain: Quels rapport" سنة 2005.
- (1) هدف الدراسة: دراسة أسباب التخلي عن الدراسات العليا لـ 15 دولة خلال الفترة 1995-1996.
- (2) نموذج الدراسة:

$$SCOL_{it} = \alpha_i + \beta_i IPC_{it} + \varepsilon_{it}$$

SCOL: نسبة الالتحاق بالتعليم العالي.

IPC: مؤشر مدركات الفساد.

(3) متغيرات الدراسة: الفساد، رأس المال البشري.

(4) الأدوات الإحصائية المستخدمة: اختبار Granger، طريقة المربعات الصغرى.

(5) النتائج:

- الفساد يؤثر سلباً على تراكم رأس المال البشري.
- العلاقة السلبية و المعنوية بين الفساد ومعدل التسجيل في التعليم العالي.

- يؤثر الفساد سلبيًا على معدل الالتحاق بالدراسات العليا.
 - يعمل الفساد بشكل سلبي على تراكم رأس المال البشري و يشكل عقبة أمام النمو الاقتصادي.
 - يؤثر الفساد سلبيًا على تراكم رأس المال البشري بسبب تفضيل الطلاب الأثرياء الثراء السريع على الدراسات طويلة المدى.
 - ممارسة الطلبة (الذين قاموا بدراسات قصيرة المدى) للفساد و الإثراء غير المشروع يؤثر على الطلبة الموهبين الراغبين في إجراء دراسات طويلة المدى.
 - توقف الطلبة عن الدراسة و ممارستهم لأنشطة السوق و الاقتصاد غير الرسمي.
15. دراسة (Drury, Cooper Drury, Jonathan Kriekhaus, & Michael Lusztig, 2006) بعنوان "Corruption , Democracy, & Economic Growth" سنة 2006.
- (1) هدف الدراسة: دراسة أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الدول الديمقراطية و غير ديمقراطية لـ 100 دولة خلال الفترة 1982-1997.
- (2) نموذج الدراسة:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 \text{level of corruption} + \beta_2 \text{life expectancy} + \beta_3 \text{trade openness} + \beta_4 \text{population growth} + \beta_5 \text{initial GDP} + \beta_6 \text{gover} - \text{expend} + \varepsilon$$

(3) متغيرات الدراسة: الفساد، الديمقراطية، النمو الاقتصادي، النمو السكاني، الانفتاح التجاري، الإنفاق الحكومي، متوسط العمر.

(4) الأساليب الإحصائية المستخدمة: الإحصاء الوصفي، معامل الارتباط، طريقة المربعات الصغرى.

(5) النتائج:

- الفساد ليس له أثر معنوي على النمو الاقتصادي في الدول التي تتمتع بالديمقراطية على غرار الدول غير ديمقراطية و التي يعاني نموها الاقتصادي من الفساد.
- تخفف الديمقراطية من الأثر السلبي للفساد على النمو الاقتصادي.
- زيادة في الانحراف المعياري في مستوى الفساد ، يخفض النمو الاقتصادي بنسبة 1 %.
- نفس الزيادة في الديمقراطية تؤدي إلى زيادة بنسبة 0.1 % في معدل النمو.

16. دراسة (Shabbir & Anwar, 2007) Ghulam Shabbir & Mumtaz Anwar بعنوان "The Determinants of Corruption in Developing Countries" سنة 2007.

(1) هدف الدراسة: دراسة محددات الفساد الاقتصادية و غير الاقتصادية لـ 41 دولة لسنة 2006.

(2) نموذج الدراسة:

$$Corrup = \beta_0 + \beta_1 EF + \beta_2 GL + \beta_3 ED + \beta_4 DV + \beta_5 YD + \varepsilon$$

Corrup: مؤشر CPI (مدركات الفساد) الصادر عن المنظمة العالمية للشفافية.

EF: مؤشر حرية الاقتصاد الصادر عن Wall Street Journal and the heriatge foundation.

GL: مؤشر KOF للعولمة.

ED: محو أمية للكبار.

DV: مستوى التطور مقياس بـ Log GDP.

YD: مؤشر GINI للفروقات بين الدخل.

E: الخطأ العشوائي.

PF: مؤشر حرية الصحافة الصادر عن Freedom House.

DM: مؤشر الديمقراطية الصادر عن Economist Intelligence Unit.

RG: نسبة السكان المنتمين لديانة معينة (الإسلام، الكاثوليكية، الهندوسية، ...) قام الباحثان بتجميع البيانات المتعلقة بالديانة من فهرس كتاب حقائق وكالة المخابرات المركزية العالمية.

(3) متغيرات الدراسة: الفساد، النمو الاقتصادي، التعليم، توزيع الدخل، حرية الاقتصاد، العولمة، الصحافة، الديمقراطية، الديانة.

(4) الأساليب الإحصائية المستخدمة: طريقة المربعات الصغرى.

(5) النتائج:

- بالاعتماد على مؤشر مدركات الفساد (CPI) لسنة 2006 فإن كل من أيسلندا، فيلندا، و نيوزيلندا هم دول الأقل فسادا بمؤشر قيمته 1.

- دول الأكثر فسادا هم: هايتي، غينيا، العراق، بمؤشرات قيمها: 160-160-163 على الترتيب.

- في النموذج الأول كل معاملات المتغيرات معنوية و ذات إشارة سالبة كما هو متوقع ما عدا متغير توزيع الدخل، فهو غير معنوي في تفسير الفساد و متغير التعليم، الذي كانت إشارته موجبة و ذلك دليل على أنه مرتبط ارتباط موجب بمستوى الفساد.

- بالنسبة للنموذج الثاني كل إشارات المعاملات كانت سالبة و ذلك دلالة على أن زيادة في حرية الصحافة، و درجة الديمقراطية من شأنها أن تخفض من مستوى الفساد في الدول محل الدراسة. أما فيما يخص معامل متغير الديانة فقد كان غير معنوي.

- دول الأقل فسادا هي الدول ذات مؤشرات عالية في كل من: الديمقراطية، حرية الصحافة، و العولمة.

- دول الأكثر فسادا هي الدول التي ليس لها نظام سياسي منتظم، غير منمجة في الاقتصاد العالمي، و تتمتع بدرجة أقل في حرية الاقتصاد.

- مساهمة العامل الاقتصادي هي أكثر بالمقارنة مع العوامل غير الاقتصادية في خفض مستوى الفساد في البلدان النامية.

17. دراسة Boris Podobnik و آخرون (Podobnik, Shao, Njavro, Ivanov, & Stanley, 2008) بعنوان "Influence of Corruption on economic growth rate and

"Foreign Direct Investment" سنة 2008.

(1) هدف الدراسة: دراسة أثر الفساد على النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر لدول العالم مقسمة إلى مجموعات خلال الفترة 1999-2004.

(2) نموذج الدراسة:

1- النموذج الأول:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 CPI + \varepsilon$$

CPI: مؤشر مدركات الفساد الصادر عن المنظمة العالمية للشفافية.

GDP: الناتج المحلي الاجمالي.

2- النموذج الثاني:

$$FDI = \alpha_0 + \alpha_1 CPI + \varepsilon$$

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر.

(3) متغيرات الدراسة: الفساد، النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر.

(4) الأساليب الاحصائية المستخدمة: طريقة المربعات الصغرى.

(5) النتائج:

- زيادة في مؤشر الفساد (انخفاض في مستوى الفساد) بوحدة واحدة يزيد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 1.7%.
- في 21 دولة أوروبية في مرحلة الانتقال الاقتصادي، زيادة في مؤشر الفساد (انخفاض في مستوى الفساد) بوحدة واحدة يزيد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 2.4%.
- الأرقام القياسية لمؤشر *CPI* للعالم يساوي 3.7 من 10، بالنسبة للدول الأوروبية يساوي 5.4، و للدول الآسيوية و الأمريكية فهو مساو لـ 3.3، أما بالنسبة لإفريقيا فقيمة المؤشر تساوي 2.7.
- الدول الغنية هي الدول الأقل فسادا.
- يوجد علاقة معنوية بين الفساد و الاستثمار الاجنبي المباشر.
- الدول الأقل فسادا هي التي تستقطب أكثر الاستثمار الاجنبي المباشر.

18. دراسة (Baliamoune-Lutz & Mina Baliamoune-Lutz & Léonce Ndikumana بعنوان " corruption et croissance dans les pays africains : le

canal de l'investissement" سنة 2009.

(1) هدف الدراسة: حللت هذه الدراسة أثر الفساد على الاستثمار العام والخاص في البلدان الأفريقية من

أجل دراسة إحدى القنوات التي من خلالها يؤثر الفساد على النمو لـ 33 دول إفريقية خلال الفترة

2001-1982

(2) نموذج الدراسة:

$$Y_{it} = \alpha Y_{i,t-1} + \beta X_{it} + \gamma Z_{it} + V_i + \varepsilon_{it}$$

Y: لوغار يتم الدخل الحقيقي للفرد

X: شعاع المتغيرات التابعة (الفساد، الاستثمار أو التجارة الخارجية)

Z: شعاع المتغيرات المفسرة

V: التأثيرات الخاصة بكل بلد والتي يفترض أن تكون مستقلة وموزعة بشكل متطابق في البلدان محل الدراسة.

(3) **متغيرات الدراسة:** الفساد، نصيب الفرد من الدخل، الاستثمار المحلي (الخاص، العام، الاجمالي)، إجمالي الاحتياطات، مؤشر لتطور القطاع المالي، مؤشر رأس المال البشري.

(4) **الأدوات الإحصائية المستخدمة:** اختبارات الارتباط الذاتي، طريقة المربعات الصغرى المعممة

(5) **النتائج:**

- الأثر المعنوي للاستثمار على النمو.
- الأثر السلبي للفساد على الاستثمار المحلي
- الفساد يؤثر على النمو من خلال الاستثمار.
- للفساد أثر إيجابي على الاستثمار العام يتمثل في سلوك البحث عن الربح.
- الفساد يؤثر سلباً على الاستثمار الخاص و ذلك راجع إلى حالة عدم التأكد ، إضافة إلى تكاليف الإنتاج والمعاملات الناجمة عن الفساد، كما يعتبر الفساد ضريبة لا يمكن للمستثمرين من القطاع الخاص دفعها.

19. دراسة (Keisuke & Okada Keisuke & Samreth Sovannroeum, 2010) بعنوان "How Does Corruption Influence the Effect of Foreign Direct Investment on Economic Growth" سنة 2010.

(1) **هدف الدراسة:** دراسة أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بأخذ الفساد بعين الاعتبار لـ 132 دولة خلال الفترة 1995-2008.

(2) **نموذج الدراسة:**

$$Growth_i = \beta_0 + \beta_1 Ln(initial\ GDP\ per\ capita)_i + \beta_2 FDI_i + \beta_3 corruption_i + \beta_4 FDI_i * corruption_i + \beta_5 X_i + \mu_i$$

Growth: الناتج المحلي الاجمالي.

initial GDP per capita: الدخل الأولي.

FDI: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي.

corruption: يشمل مؤشر الحوكمة العالمية (WGI) أو مؤشر CPI الصادر عن المنظمة العالمية للشفافية.

X: متغيرات أخرى تتمثل في النمو السكاني، التعليم، التضخم، الانفاق الحكومي، الانفتاح التجاري.

*FDI*corruption*: التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفساد.

(3) **متغيرات الدراسة:** الفساد، النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الدخل الأولي، النمو السكاني، التعليم، التضخم، الانفاق الحكومي، التجارة.

(4) **الأساليب الإحصائية المستخدمة:** الاحصاء الوصفي، طريقة المربعات الصغرى.

(5) **النتائج:**

- باستخدام مؤشر CPI معامل التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الفساد موجب و معنوي.

- باستخدام مؤشر WGI يصبح معامل الاستثمار الأجنبي المباشر موجب و معنوي.
- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، ولكن فقط عندما يتم إدخال تفاعله مع الفساد في المعادلة.
- تمكن الباحثان من حساب عتبة الفساد من خلال فصل الآثار السلبية والإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و توصلوا إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي سلبي إذا كان مستوى الفساد أقل من العتبة، و يكون إيجابي إذا كان مستوى الفساد فوق العتبة.
- قيمة الحد الأدنى للفساد هي 1.44، وهي تساوي 10% باستخدام مؤشر CPI.
- قيمة عتبة الفساد هي 0.53، باستخدام مؤشر WGI.
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر النمو الاقتصادي في معظم البلدان ويزداد تأثيره مع الفساد.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يثبط النمو الاقتصادي في البلدان التي يكون فيها الفساد أقل من العتبة، ويعزز النمو الاقتصادي في البلدان التي يكون فيها الفساد أعلى من العتبة.
- تشير نتائج الدراسة إلى أن الحد من الفساد قد يضعف تأثير مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

20. دراسة Mokkadem Lamia (Mokkadem, 2010) بعنوان: " La corruption compromet elle la réalisation de l'éducation pour tous?: les canaux de transmission" سنة 2010.

(1) هدف الدراسة: دراسة الأثر المباشر و غير المباشر للفساد على النتائج الكمية و الكيفية للتعليم لـ 12 دولة منها: 5 دول عربية و 8 دول من جنوب إفريقيا و ذلك خلال السنوات التالية: 2003-2005-2007.

(2) نموذج الدراسة:

$$Y_{i,t} = \alpha_0 + \alpha_1 C_{i,t} + \alpha_2 Z_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

بحيث:

$Y_{i,t}$: مؤشر قياس نتائج التعليم

α_0 : الثابت

α_1 : معامل الأثر المباشر للفساد على نتائج التعليم

$C_{i,t}$: مؤشر الفساد

$Z_{i,t}$: متغير التحكم (الناتج المحلي الخام، نسبة الإنفاق على التعليم)

(3) متغيرات الدراسة: الفساد، نتائج التعليم، التنمية الاقتصادية، الإنفاق على التعليم

(4) الأدوات الإحصائية المستخدمة: طريقة المربعات الصغرى المعممة.

(5) النتائج:

- يفسر الفساد وحده 25% من تطور معدل معرفة القراءة والكتابة و 40% من المؤشر النوعي للتعليم.
- الفساد في قطاع التعليم أيا كان شكله (المحسوبية والرشاوى وغياب المعلمين والدروس الخاصة) يمنع الدافع الأكاديمي ويؤدي إلى التخلي عن المدرسة.

- الفساد يؤثر سلبا و بشكل مباشر على التعليم بنسبة 39% ، أما بالنسبة للأثر غير المباشر في الدول محل الدراسة فكانت نسبة التأثير من خلال الناتج المحلي الاجمالي 59%، و 5% للإنفاق على التعليم.
- الفساد يؤثر على نوعية التعليم بشكل مباشر من خلال شبه انعدام للتحفيز في دول العينة.
- 21. دراسة Mushfiq Swaleheen (Swaleheen, 2011) بعنوان " Economic Growth with Endogenous Corruption : An emipirical Study" سنة 2011.
- (1) هدف الدراسة: أثر الفساد على النمو الاقتصادي لـ123 دولة خلال الفترة 1984-2007.
- (2) نموذج الدراسة:
- 1- النموذج الأول:

$$\text{Log } GDP_{it}$$

$$= \gamma_0 + \gamma_1 GDP_{i0} + \gamma_2 GDP_{it-1} + \gamma_3 CORR_{it} + \gamma_4 CORR_{it}^2 + \beta_1 X_{1it} + \beta_2 X_{2it} + \mu_i + \varepsilon_{it}$$

$\log GDP_{it}$: معدل نمو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي.

GDP_{it-1} : القيمة الأولية للناتج المحلي الإجمالي للفرد الحقيقي.

$CORR$: مؤشر الفساد في دليل المخاطر ICRG للفساد و مؤشر مدركات الفساد CPI.

X_1 : شعاع المتغيرات الخارجية التفسيرية و الذي يشمل معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، و النمو السكاني.

X_2 : شعاع المتغيرات الداخلية التفسيرية و يتضمن الانفتاح التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الاستقرار السياسي، الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، و الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الجمالي.

v_{it} : الخطأ العشوائي المرتبط بشعاع المتغيرات الداخلية X_2 و المتغير $CORR$.

μ_i : الخطأ العشوائي المرتبط بالمتغيرات التفسيرية الأخرى.

(3) متغيرات الدراسة: الفساد، النمو الاقتصادي، التعليم، النمو السكاني، الاستقرار السياسي، الانفتاح التجاري، الاستثمار، و الإنفاق الحكومي.

(4) الأساليب الاحصائية المستخدمة: نموذج بيانات بانل الديناميكية، طريقة المربعات الصغرى المعممة.

(5) النتائج:

- الفساد له تأثير سلبي على معدل نمو دخل الفرد.
- تغيير في الانحراف المعياري بوحدة واحدة أي بـ 1.32 في مؤشر الفساد $CORR$ يغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بنسبة 0.12 نقطة مئوية.
- عند إدخال تربيع مؤشر الفساد ICRG يصبح معامله موجب و معنوي بمعنى أنه زيادة الفساد تؤدي إلى زيادة في النمو، و هذا ما يتطابق مع مقولة "أن الفساد يقوم بتشجيع عجلة النمو".

22. دراسة Eatjaz Ahmad, Muhammad Aman Ullah & Muhammad Irfanullah "Does Corruption Affect Economic growth" سنة 2012. (Ahmad, Aman Ullah, & Arfeen, 2012) بعنوان "Does Corruption Affect Economic growth"

- (1) هدف الدراسة: دراسة العلاقة التجريبية الخطية التربيعية بين الفساد والنمو الاقتصادي لـ 71 دولة خلال الفترة 1984-2009.
- (2) نموذج الدراسة:

$$a_{it} = n_0 + \sum n_j X_{jit} + \sum n_k X_{kit} + n y_{i(t-1)} + n_{it}$$

a_{it} : عوامل الإنتاج.

X_j : متغير يتضمن الانفتاح التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، النمو السكاني، الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، و الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، مؤشر خطر الاستثمار.

X_k : يشمل هذا المتغير على مؤشر الفساد ICRG، و مؤشر الفساد تربيع، مؤشر الاستقرار السياسي، مؤشر الكفاءة البيروقراطية، و مؤشر الكفاءة المؤسسية.

$y_{i(t-1)}$: الناتج المحلي الإجمالي في بداية الفترة.

(3) متغيرات الدراسة: الفساد، النمو الاقتصادي، التعليم (رأس المال البشري)، النمو السكاني، الاستقرار السياسي، الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، و الإنفاق الحكومي، الكفاءة البيروقراطية، الكفاءة المؤسسية.

(4) الأساليب الإحصائية المستخدمة: معامل الارتباط، طريقة المربعات الصغرى المعممة.

(5) النتائج:

- معامل متغير الفساد معنوي عند 10% و سالب، و كذلك الحال بالنسبة لمتغير مربع الفساد.
- يعد الفساد أحد مثبتات النمو عندما يكون مؤشر ICRG أقل من 10.
- زيادة في الانحراف المعياري للفساد بنقطة واحدة تخفض من الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.78%.
- مؤشرات الفساد، كفاءة المؤسسية، كفاءة بيروقراطية، و الاستقرار السياسي كلها معنوية.
- زيادة بنقطة واحدة في الانحراف المعياري للكفاءة البيروقراطية يزيد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 1.2%.
- انخفاض بنقطة واحدة في الانحراف المعياري لمؤشر الاستقرار السياسي يصاحبه انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.86%.
- زيادة في الانحراف المعياري لمؤشر كفاءة المؤسسية بـ 1 نقطة يزيد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 1.74%.
- زيادة رأس المال البشري مقاسا بالالتحاق بالتعليم الابتدائي و الثانوي مرتبط بنمو اقتصادي سريع، و بالتالي فإن التعليم له أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.
- زيادة الانحراف المعياري لمتغير مخاطر الاستثمار (تحسن) تزيد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.62%.

- أظهرت النتائج أن الدخل و تراكم رأس المال له أثر إيجابي و معنوي على النمو الاقتصادي.
- وجود ارتباط سلبي بين الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه مضر بالنمو الاقتصادي.
- 23. دراسة Muhammad Shahbaz, Mohamed Arouri, & Férédéric Teulon بعنوان "Growth in Pakistan? سنة 2013.
- 1) هدف الدراسة: دراسة أثر الفساد على النمو الاقتصادي من خلال ادخال عامل التنمية المالية والانفتاح التجاري في نموذج النمو لدولة باكستان خلال الفترة 1987-2009.
- 2) نموذج الدراسة:

$$\ln Y_t = \alpha_0 + \alpha_c \ln C_t + \alpha_F \ln F_t + \alpha_{TR} \ln TR_t + \mu_t$$

Yt: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

Ct: الفساد.

Ft: التنمية المالية.

TRt: الانفتاح التجاري.

μ_t : الخطأ العشوائي.

- 3) متغيرات الدراسة: الفساد، النمو الاقتصادي، التنمية المالية، الانفتاح التجاري.
- 4) الأساليب الإحصائية المستخدمة: الاحصاء الوصفي، مصفوفة الارتباط، اختبار جذر الوحدة، اختبار حدود ARDL على التكامل المشترك.

5) النتائج:

- كل السلاسل تتبع التوزيع الطبيعي.
- يوجد ارتباط سلبي و قوي بين الفساد و النمو الاقتصادي.
- يوجد أثر سلبي للفساد على النمو الاقتصادي و هو معنوي عند 1%.
- العلاقة بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي موجبة و معنوية و لكن ضعيفة.
- أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي موجبة و معنوية عند 1%.
- الانفتاح التجاري يرتبط ارتباط موجب و معنوي عند 1% مع الفساد، التنمية المالية، و النمو الاقتصادي.
- العلاقة بين التنمية المالية و الفساد سلبية.
- يوجد علاقة تكامل بين الفساد، التنمية المالية، الانفتاح التجاري، و النمو الاقتصادي في حالة باكستان.
- زيادة في الفساد ب 1% تأخر من النمو الاقتصادي ب 0.1489%، مع إبقاء المتغيرات الأخرى ثابتة.
- زيادة في التنمية المالية ب 1% تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي موجب ب 0.2428%.
- زيادة في الانفتاح التجاري ب 1% يصاحبها زيادة في النمو الاقتصادي ب 0.1412%.
- يوجد علاقة طويلة المدى بين المتغيرات، أما على المدى القصير فإن الفساد يعوق من النمو الاقتصادي لكن إحصائيا هو غير معنوي، أما المتغيرات الأخرى (الانفتاح التجاري، التنمية المالية) فهي معنوية عند 10% و ذات أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

24. دراسة Mohamed Dridi (2013) بعنوان " Corruption and Economic Growth : The Transmission Channels " سنة 2013.

(1) هدف الدراسة: تحديد قنوات التي من المحتمل أن يؤثر الفساد من خلالها على النمو الاقتصادي لـ 82 دولة خلال الفترة 1980-2002.

(2) نموذج الدراسة:

قام الباحث بدراسة أثر قنوات عبور الفساد على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دراسة أثر الفساد على كل قناة على حدى، ثم قام الباحث بتحليل المساهمة النسبية لكل قناة في التأثير الكلي للفساد على النمو الاقتصادي.

$$GR = IGDP + INV + HC + GOV + INFL + PI \quad \text{-1 المعادلة الأولى:}$$

$$CRP = PI + GDP + PROT + DLP + COLUK \quad \text{-2 المعادلة الثانية:}$$

$$HC = CRP + GDP + PSE + URBAN + ELF \quad \text{-3 المعادلة الثالثة:}$$

$$INV = CRP + HC + GOV + IGDP + ELF + POP15 + POP65 + OPEN \quad \text{-4 المعادلة الرابعة:}$$

$$GOV = CRP + IGDP + URBAN + ELF + POP + POP15 + POP65 \quad \text{-5 المعادلة الخامسة:}$$

$$INFL = CRP + GOV + GDP + ELF + OPEN \quad \text{-6 المعادلة السادسة:}$$

$$PI = CRP + GOV + IGDP + ELF + POP + LANDLOCK \quad \text{-7 المعادلة السابعة:}$$

CRP: مؤشر ICRG الصادر عن قاعدة بيانات دليل المخاطر الدولية. خلال الفترة 1982-2001.

HC: معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي.

INV: تراكم رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

GOV: حصة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي.

INFL: معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية السنوية).

PI: مؤشر الاستقرار السياسي لـ Kaufman, Kraay and Mastruzzi (2008) خلال الفترة 1996-2002.

IGDP: نصيب الفرد من الدخل لسنة 1980.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

PSE: الإنفاق العام على التعليم.

URBAN: معدل التحضر.

ELF: مؤشر التصنيف اللغوي- العرقي.

POP: عدد سكان الدولة.

POP15: نسبة السكان تحت سن 15.

POP65: نسبة السكان فوق 65 سنة.

OPEN: الانفتاح التجاري.

LANDLOCK: المناطق الساحلية.

PROT: حصة المتظاهرين من عدد السكان.

DLP: ديمقراطية مستمرة.

COLUK: مستعمرات بيريطنانية سابقة.

(3) **متغيرات الدراسة:** الفساد، النمو الاقتصادي، الاستثمار، رأس المال البشري، الإنفاق الحكومي، التضخم، و عدم الاستقرار السياسي.

(4) **الأساليب الإحصائية المستخدمة:** الاحصاء الوصفي، معامل الارتباط، اختبار Hausman، طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين، طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل، طريقة المعادلات الآنية.

(5) النتائج:

- النمو مرتبط ارتباط ايجابي مع رأس المال البشري، في حين أن هذا الارتباط يكون سلبي مع التضخم، الإنفاق الحكومي، و عدم الاستقرار السياسي.
- كل العلاقات بين الفساد و قنوات عبوره معنوية و قوية ماعدا قناة الاستثمار.
- يعمل الفساد بشكل سلبي على النمو من خلال تأثيره على رأس المال البشري والاستثمار والتضخم وعدم الاستقرار السياسي وبشكل ايجابي عبر قناة الإنفاق الحكومي.
- كل معاملات قنوات عبور الفساد معنوية و بالإشارات المتوقعة. بمعنى أن الاستثمار و رأس المال البشري لهم أثر ايجابي على النمو، أما بالنسبة للتضخم، الإنفاق الحكومي، و عدم الاستقرار السياسي فالإشارة كانت سالبة.
- معامل مؤشر الفساد معنوي عند 1% في معادلات رأس المال البشري، الإنفاق الحكومي، و عدم الاستقرار السياسي. بينما يكون معامل الفساد غير معنوي في معادلات الاستثمار و التضخم.
- زيادة بنقطة واحدة في مؤشر الفساد تخفض من النمو بـ 0.5% من خلال رأس المال البشري، بـ 0.31 بالنسبة لقناة الاستثمار، و بحوالي 0.09% عبر قناة التضخم، و 0.46% من خلال قناة عدم الاستقرار السياسي.
- كل قنوات عبور الفساد الخمس تخفض من النمو الاقتصادي بـ 1.36% تقريبا.

25. دراسة Attia, Nicole Attia, hanane Chouchane & Ezzeddine Zouari (2013) بعنوان " L'impact de la corruption sur le système bancaire dans le cas des pays de la région de MENA " سنة 2013.

(1) **هدف الدراسة:** دراسة آثار الفساد على التطور المالي لـ 20 دولة من الشرق الأوسط و شمال إفريقيا للفترة 1995-2010.

(2) نموذج الدراسة:

$$CRED_{it} = \alpha_i + \beta_i CORR_{it} + \rho_1 CONC_{it} + \rho_2 ASSUR_{it} + \rho_3 COUB_{it} + \rho_4 POLM_{it} + \rho_5 BANK_{it} + \varepsilon_{it}$$

CRED: حصة الإئتمانات الممنوحة للقطاع الخاص.

CORR: مؤشر الفساد.

CONC: تركيز البنك

ASSUR: تأمين الودائع

COUB: تكلفة البنك

POLM: السياسة النقدية

BANK: التنظيم المصرفي

(3) متغيرات الدراسة: الائتمانات الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، المتغيرات المستقلة: تركيز البنك، تأمين الودائع، تكلفة البنك، التنظيم المصرفي، والسياسة النقدية، بالإضافة إلى مؤشر الفساد (ICRG).

(4) الأدوات الإحصائية المستخدمة: طريقة المربعات الصغرى.

(5) نتائج الدراسة:

- تركيز البنك له أثر سلبي على ربحية البنك و ذلك ناتج عن قلة القدرة التنافسية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- التنظيم المصرفي له تأثير سلبي وهام على أرباح البنوك لما تفرضه ضوابط البنك المركزي على ربحية البنوك التجارية.
- السياسة النقدية لها تأثير إيجابي على أرباح البنوك.
- التأثير السلبي للفساد على الأداء المصرفي.
- الودائع المصرفية غير ملائم لربحية الائتمانات المصرفية.

26. دراسة (Odi, 2014) بعنوان "Impact of Corruption on Economic Growth in Nigeria" سنة 2014.

(1) هدف الدراسة: دراسة تأثير الفساد على نمو الاقتصاد النيجيري خلال الفترة 1997-2010.

(2) نموذج الدراسة:

$$\text{Log} (GDP) = \beta_0 + \beta_1 \text{Log} (COR) + U_t$$

$\text{Log} (GDP)$: لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي.

$\text{Log} (COR)$: لوغاريتم مؤشر الفساد.

U_t : خطأ العشوائي.

- (3) متغيرات الدراسة: الفساد، النمو الاقتصادي.
- (4) الأساليب الإحصائية المستخدمة: اختبار Augmented Dicky-Fuller، اختبار سببية Granger، اختبار التكامل المشترك Johansen، طريقة المربعات الصغرى.
- (5) النتائج:
- يوجد علاقة طويلة المدى بين الفساد و النمو الاقتصادي.
 - معامل الناتج المحلي الإجمالي معنوي عند 5%.
 - معامل مؤشر الفساد معنوي عند 1%.
 - من خلال اختبار السببية العلاقة تكون من الفساد إلى النمو الاقتصادي، حيث أن الفساد يبطل من النمو.
 - معامل التحديد يشير إلى أن 68.98% من التغير في الناتج المحلي الإجمالي سببه الفساد.
 - في نيجيريا، الفساد له أثر سلبي على النمو الاقتصادي.
27. دراسة (Ibrahim, Muazo Ibrahim, Emmmanuel Kumi, & Thomas Yeboah, 2015) بعنوان "Greasing or sanding the Wheels ? Effect of Corruption on Economic Growth in Sub-Saharan Africa" سنة 2015.
- (1) هدف الدراسة: دراسة أثر الفساد على النمو الاقتصادي لـ 08 دول من صحراء أفريقيا خلال الفترة 1998-2011.
- (2) نموذج الدراسة:

$$y_{it} = \lambda_0 + \beta_2 k_{it} + \lambda_1 COR_{it} + \varphi_j W_{it} + v_i + \delta_t + \varepsilon_{it}$$

COR : مؤشر مدركات الفساد CPI.

y : لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي GDP.

k : لوغاريتم تكوين رأس المال الثابت الإجمالي GFCF.

W : شعاع لوغاريتم متغيرات التحكم و يتضمن نسبة التسجيل في الثانوي، التضخم لقياس عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، و معدل مشاركة القوة العاملة.

v_i : الأثر الثابت للقيم المفقودة لبلد ما خلال زمن معين.

δ_t : أثر الوقت المشترك لجميع البلدان.

ε_{it} : الخطأ العشوائي.

- (3) متغيرات الدراسة: الفساد، النمو الاقتصادي، تراكم رأس المال، رأس المال البشري، التضخم، الإنفاق الحكومي، و القوة العاملة.
- (4) الأساليب الإحصائية المستخدمة: الاحصاء الوصفي، طريقة المربعات الصغرى، طريقة المربعات الصغرى المعممة.
- (5) النتائج:

- زيادة في الفساد بنقطة واحدة تؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي بـ 0.71%.
- ارتفاع معدل النمو بنسبة 0.45% بسبب انخفاض في متغير التسجيل في الثانوي بنسبة 1%.

- إشارة معامل قوة العاملة موجبة و معنوية، مما يعني أن الزيادة في عدد السكان من القوى العاملة النشطة اقتصاديا يؤدي إلى ارتفاع في إنتاج السلع والخدمات وبالتالي ارتفاع معدلات النمو.
- أثر كل من تراكم رأس المال، التضخم، و الإنفاق الحكومي غير معنوي.
- معامل تكوين رأس المال إيجابي و معنوي عند 5%.
- زيادة في تكوين رأس المال بـ 1% تزيد من النمو بـ 2.5%.
- الفساد يؤثر معنويا على النمو عبر قنوات تكوين رأس المال و قوة العمالة، عن طريق سحب معدلات الاستثمار وكذلك تقليل إنتاجية العمالة.
- من خلال النتائج السابقة، الفساد لا يؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي.

28. دراسة (Huang, 2015) Chiung-Ju Huang بعنوان " Is Corruption Bad for

"Economic Growth ? Evidence From Asia-Pacific Countries" سنة 2015.

(1) هدف الدراسة: دراسة أثر الفساد على النمو الاقتصادي لـ 13 دولة من دول آسيا و محيط الهادئ خلال الفترة 1997-2013.

(2) نموذج الدراسة:

$$y_{it} = \alpha_i + \beta_i X_{it} + \varepsilon_{it}$$

y: الناتج المحلي الاجمالي (EG).

X: شعاع المتغيرات التفسيرية، و يضم حرية الاقتصاد (EF) و مؤشر مدركات الفساد (CPI).

E: الخطأ العشوائي.

(3) متغيرات الدراسة: الفساد، النمو الاقتصادي، حرية الاقتصاد.

(4) الأساليب الاحصائية المستخدمة: الاحصاء الوصفي، طريقة سببية Granger، طريقة المربعات الصغرى المعممة.

(5) النتائج:

- كل المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 1%.
- وجود علاقة سببية معنوية و سالبة من الفساد إلى النمو الاقتصادي في الدول 13 ماعدا كوريا الجنوبية.
- النتائج تظهر و جود علاقة سببية موجبة و معنوية من الفساد إلى النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية.
- وجود علاقة سببية موجبة و معنوية من النمو الاقتصادي في الصين إلى الفساد.
- أما باقي الدول فالعلاقة السببية من النمو الاقتصادي إلى الفساد كانت غير معنوية.
- الباحث لا يؤيد فرضية أن الفساد يعوق من النمو الاقتصادي في دول محل الدراسة.
- نشير نتائج الدراسة أن كوريا الجنوبية تدعم فرضية أن "الفساد يقوم بتشجيع عجلة النمو".
- في الصين، زيادة في النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة في الفساد.
- سياسات مكافحة الفساد في دول آسيا و المحيط الهادئ غير فعالة.

29. دراسة (Becherair, 2016) Omrane Becherair بعنوان " corruption et croissance

"économique une approche économétrique sur les données de l'Algerie

2016

- (1) هدف الدراسة: الهدف من هذه الورقة هو دراسة تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة 1995-2012.
(2) نموذج الدراسة:

$$Y_t = F(CPI_t, K_t, D_t)$$

بحيث:

Y: الناتج المحلي الإجمالي للفرد

CPI: مؤشر إدراك الفساد

K: نسبة الاستثمار إلى الإنتاج كمؤشر على رأس المال المادي

D: الإنفاق الحكومي

(3) متغيرات الدراسة: الفساد، النمو الاقتصادي، رأس المال المادي،

(4) الأدوات الإحصائية المستخدمة: طريقة المربعات الصغرى

(5) نتائج الدراسة:

- الاستثمار يؤثر بالإيجاب على النمو الاقتصادي.
- الإنفاق العمومي لا يؤثر على النمو الاقتصادي و ذلك لكون معاملات هذا المتغير غير معنوية. لكن عند إضافة مؤشر إدراك الفساد يصبح معنوي، و ذلك دال على وجود علاقة بين الإنفاق العمومي و مؤشر إدراك الفساد.
- الفساد له أثر سلبي على النمو الاقتصادي.
- للفساد أثر غير مباشر على النمو الاقتصادي من خلال تراكم رأس المال.
- الفساد يؤثر سلبا على الاستثمار.
- الإنفاق العام له أثر إيجابي على الاستثمار.
- التأثير السلبي للفساد على النمو الاقتصادي يكون بشكل أساسي من خلال تأثيره على الاستثمار.

30. دراسة (Chamseddine, 2016) Nour Chamseddine بعنوان "Corruption and Economic Growth in the Middle East and North Africa"، سنة 2016.

- (1) هدف الدراسة: البحث حول آثار الفساد على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) خلال الفترة 2003 – 2013 لـ 13 دولة.
(2) نموذج الدراسة:

$$GDP_{it} = \beta_0 + \beta_1 FDI_{it} + \beta_2 LABOR_{it} + \beta_3 CPI_{it} + \beta_4 GOV_{it} + \beta_5 CPI * FDI_{it} + e_{it}$$

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر

LABOR: القوى العاملة

CPI: مؤشر مدركات الفساد

GOV: مؤشر الحوكمة

CPI*FDI: متغير تفاعلي يجمع بين الفساد وفعالية الحكومة.

(3) **متغيرات الدراسة:** الفساد، النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، فعالية الحوكمة، اليد العاملة.
(4) **الأدوات الإحصائية المستخدمة:** الاحصاء الوصفي، طريقة المربعات الصغرى المعممة، اختبار Hausman، نموذج التأثير الثابت، اختبار جذر الوحدة، اختبار تحليل التكامل.

(5) **النتائج:**

- للفساد أثر سلبي غير معنوي على النمو الاقتصادي.
- مؤشر مدركات الفساد، علامة معاملته كانت سلبية تشير إلى ارتفاع في قيمته يسبب انخفاضا في النمو الاقتصادي؛ لكن المعامل ليس ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5٪.
- معامل القوى العاملة موجب و معنوي، أي أن زيادة في اليد العاملة للدول محل الدراسة يؤدي إلى ارتفاع في مستوى نموها الاقتصادي.
- إشارة متغير الاستثمار الأجنبي المباشر كانت سلبية، ومع ذلك يشير المتغير CPI*FDI إلى أن التفاعل بينهما يولد تأثيرا إيجابيا على النمو، والذي يمكن تفسيره بأن الفساد يعزز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

31. دراسة (D'Agostino, Giorgio D'Agostino, J. Paul Dunne, & Luca Pieroni, 2016) بعنوان "Government Spending, Corruption and Economic Growth" سنة 2016.

(1) **هدف الدراسة:** دراسة آثار المباشرة للفساد على مكونات الإنفاق الحكومي، و المتمثلة في الإنفاق العسكري والإنفاق الاستثماري و الآثار غير المباشرة على النمو الاقتصادي لـ 106 دولة خلال الفترة 1996-2010.

(2) **نموذج الدراسة:**

$$y_{it} = \varphi_{1j}X_{1it} + \varphi_2y_{it-1} + \varphi_3priv_{invit} + \varphi_4X_{2it} + TR_t + v_i + n_t + \mu_{it}$$

y_{it} : الناتج المحلي الاجمالي X_{1it} : شعاع الإنفاق الحكومي يشمل الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، و الاستثمار المحلي الاجمالي. بالإضافة إلى الثابت و متغير الفساد. هذا الأخير قام الباحثين بقياسه بثلاث مؤشرات: مؤشر CORRcc الصادر عن البنك العالمي، مؤشر CORRcpi الصادر عن المنظمة العالمية للشفافية، و مؤشر CORRicrg الصادر عن دليل المخاطر الدولي.

y_{it-1} : الدخل الأولي.

$priv_{invit}$: اجمالي الاستثمار الخاص.

X_{2it} : شعاع يضم مؤشر WGI الصادر عن البنك العالمي لقياس جودة التنظيم و الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى الافتتاح التجاري مقاسا بحصة التجارة من الناتج المحلي الاجمالي.

TR_t : متغير يقيس الاتجاه الزمني الاقليمي، يجمع 05 مجموعات دولية تتمثل في دول OECD، دول شرق أوروبا، دول من افريقيا، آسيا، و أستراليا

v_i : بيانات مفقودة لدول معينة.

n_t : تأثيرات محددة لزمن معين.

μ_{it} : خطأ العشوائي.

(3) متغيرات الدراسة: الفساد، النمو الاقتصادي، الإنفاق الحكومي، الإنفاق العسكري، الإنفاق الاستثماري، الاستثمار الخاص، جودة التنظيم، الاستقرار السياسي، الإنفتاح التجاري.

(4) الأساليب الاحصائية المستخدمة: الاحصاء الوصفي، معامل الارتباط، طريقة المربعات الصغرى المعممة.

(5) النتائج:

- الاستثمار الخاص له دور في زيادة الناتج المحلي الاجمالي، و الذي يصبح غير معنوي عند إدخال مؤشر الفساد ICRG.
- حصة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الاجمالي لها أثر سلبي معنوي و قوي على معدل النمو، بحيث أن انخفاض في الإنفاق العسكري بـ 10% يزيد من معدل النمو بـ 3.46%.
- الإنفاق الاستثماري الحكومي له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، فزيادة بـ 10% في الإنفاق الاستثماري الحكومي يؤدي إلى زيادة في النمو الحقيقي بـ 5.17%.
- الإنفاق الحكومي له أثر سلبي على النمو، و تشير النتائج إلى وجود اختلافات في الإنتاجية عبر المكونات المختلفة للإنفاق الحكومي، حيث أن الموارد التي تخصصها حكومات دول محل الدراسة للقطاع العسكري أكبر مما هو متوقع.
- جودة التنظيم الحكومي، الاستقرار السياسي، و الإنفتاح التجاري لهم أثر إيجابي و معنوي على معدل النمو.
- لدراسة أثر غير المباشر قام الباحثين بإضافة متغيرين: الأول يمثل تفاعل بين الإنفاق العسكري و مؤشر الفساد CORRcc، و الثاني هو تفاعل الإنفاق الاستثماري المحلي بنفس مؤشر الفساد. و قد أظهرت النتائج أنه يوجد علاقة سببية بين الفساد و الإنفاق العسكري في كلا الاتجاهين، و من جهة أخرى الفساد مرتبط ارتباط سلبي و معنوي بالإنفاق الاستثماري المحلي. نفس النتائج السابقة توصل إليها الباحثين باستخدام المؤشرات الأخرى للفساد.
- تفاعل الفساد مع الإنفاق العسكري و تفاعل الفساد مع الإنفاق الاستثماري له آثار سلبية على النمو الاقتصادي.
- في حين أن الإنفاق الاستثماري الحكومي يعزز النمو الاقتصادي ، فإن الأعباء العسكرية الكبيرة يخفضان من نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- الفساد له آثار غير مباشرة على النمو الاقتصادي من خلال مكونات الإنفاق الحكومي و المتمثلة في الإنفاق العسكري و الإنفاق الاستثماري الحكومي.

32. دراسة Kamel Si Mohammed (Si Mohammed, 2016) بعنوان " The Relationship between Democracy and Corruption in MENA Countries " سنة 2016.

(1) هدف الدراسة: دراسة العلاقة بين الفساد و الديمقراطية لـ 13 دولة من دول شمال افريقيا و الشرق الأوسط خلال الفترة 1984-2013.

(2) نموذج الدراسة:

$$CPI_{it} = \alpha + \beta_1 dem_{it} + \beta_2 lnGDP_{it} + \beta_3 ef_{it} + \beta_4 govz_{it} + \beta_5 er_{it} + \beta_6 law_{it} + \beta_7 rel_{it} + \beta_8 bur_{it} + \beta_9 mil_{it} + \varepsilon_{it}$$

CPI_{it} : مؤشر مدركات الفساد.

dem_{it} : الديمقراطية.

$lnGDP_{it}$: لوغار يتم الناتج المحلي الاجمالي.

ef_{it} : مؤشر حرية الاقتصاد.

$govz_{it}$: الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

er_{it} : معدل التسجيل في التعليم.

law_{it} : القانون و النظام.

rel_{it} : السياسة.

bur_{it} : البيروقراطية.

mil_{it} : الإنفاق العسكري.

ε_{it} : خطأ العشوائي.

(3) متغيرات الدراسة: الفساد، الديمقراطية، النمو الاقتصادي، الإنفاق الحكومي و العسكري، التعليم، حرية الاقتصاد، البيروقراطية و السياسة و القانون.

(4) الأدوات الإحصائية المستخدمة: طريقة المربعات الصغرى المعممة الديناميكية.

(5) النتائج:

- زيادة بـ 1% من نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي يزيد من الفساد بحوالي 0.73% ويؤدي إلى خسارة أكثر من 0.23% في البلدان المصدرة للنفط والغاز في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما عدا الإمارات العربية المتحدة.
- يوجد علاقة موجبة و معنوية بين الفساد و الديمقراطية، بمعنى وجود ديمقراطية أقل يصحبها فساد عالي، بمعنى تعتمد عملية التحول الديمقراطي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل كبير على مستويات عالية من الفساد.
- الدول ذات الدخل المرتفع في البلدان المصدرة للنفط لا ينخفض فيها مستوى الفساد.
- التعليم في الدول محل الدراسة متضرر بمستويات الفساد.
- جودة البيروقراطية مرتبطة ارتباط موجب قوي و معنوي بالفساد، حيث أنها لا تعد من معوقات الفساد.
- معامل حرية الاقتصاد سلبي و معنوي، حيث أن الحرية الاقتصادية تؤدي إلى انخفاض في مؤشر الفساد بـ 1.6.
- يفسر متغير القانون والنظام الضعيف عدم فعالية النظم القانونية في دول شمال افريقيا و الشرق الأوسط للحد من مستوى الفساد.
- أظهرت نتائج الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد، البيروقراطية، والحرية الاقتصادية هي أكثر المتغيرات التي تغذي الفساد والديمقراطية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

33. Nguyen Ngoc Thach, Mai Binh Duong, & Tran Thi Kim Oanh دراسة "Effects of Corruption on Economic Growth : Empirical Study of Asia Countries" بعنوان (Thach, Duong, & Kim Oanh, 2017) سنة 2017. (1) هدف الدراسة: دراسة أثر الفساد على النمو الاقتصادي لـ 19 دولة آسيوية خلال الفترة 2004-2015.

(2) نموذج الدراسة:

$$gdppc_{it} = \beta_0 + \beta_1 gdppc_{it-1} + \beta_2 cpi_{it} + \beta_3 eco_{it} + \beta_4 demo_{it} + \beta_x X_{it} + \mu_i + \varepsilon_{it}$$

$gdppc$: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

cpi : مؤشر مدركات الفساد الصادر عن المنظمة العالمية للشفافية.

eco : مؤشر حرية الاقتصاد.

$demo$: مؤشر الديمقراطية الصادر عن بيت الحرية.

X : شعاع متغير التحكم يشمل: الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، معدل السنوي للنمو السكاني، نسبة الاستيراد و التصدير من الناتج المحلي الاجمالي، نسبة التسجيل في المستوى الابتدائي نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي.

μ : الأثر الثابت للدول محل الدراسة.

ε : خطأ العشوائي.

(3) متغيرات الدراسة: الفساد، النمو الاقتصادي، الديمقراطية، حرية الاقتصاد، رأس المال الاستثماري، النمو السكاني، الانفتاح التجاري، التعليم، الإنفاق الحكومي.

(4) الأدوات الإحصائية المستخدمة: الاحصاء الوصفي، اختبار Chow، اختبار Hausman، طريقة المربعات الصغرى المعممة.

(5) النتائج:

- معامل مؤشر الفساد سلبي و معنوي عند 1%، أي أن الفساد يضر بالنمو الاقتصادي في الدول الآسيوية.
- انخفاض في الفساد بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بـ 0.000067%.
- باستخدام الانحدار الكمي تظهر النتائج أن مدى تأثير الفساد على النمو الاقتصادي يختلف باختلاف الكميات (0.1، 0.25، 0.50، 0.75، 0.90) لدالة توزيع النمو، فعند الكميات المنخفضة (0.1، 0.5)، الفساد له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وعلى العكس من ذلك، في الكميات الأعلى (0.75، 0.9)، يكون تأثير الفساد سلبي.
- إشارات كل من متغيري الديمقراطية و حرية الاقتصاد موجبة و معنوية، وهذا يعني أن للجودة المؤسسية دوراً مهماً في النمو الاقتصادي في الدول الآسيوية.
- إن المتغيرات المتبقية في معدل الاستثمار والإنفاق الحكومي والانفتاح التجاري لها تأثير إيجابي و معنوي على نمو الدول الآسيوية ، ومع ذلك ، فإن تأثير النمو السكاني سلبي.
- التعليم ليس له دور على النمو الاقتصادي الآسيوي.

34. Andrzej Cieslik, & Lukasz Goczek دراسة "Control of Corruption, International Investment and Economic Growth " بعنوان (Cieslik & Goczek, 2018) "Evidence from Panel Data" سنة 2018.

- (1) **هدف الدراسة:** دراسة آثار الفساد باستخدام اقتصاد مفتوح لنموذج النمو الداخلي مع حركة رؤوس الأموال الدولية لـ 142 دولة خلال الفترة 1994-2014.
- (2) **نموذج الدراسة:**

$$\Delta y_{it} = (\alpha - 1)y_{it-1} + \beta_1 corr_{it} + \beta_2 corr * inv_{it} + \sum_{j=3}^{11} \beta_j x_{it} + u_{it}$$

Δy_{it} : لوغاريتم الفرق في الناتج المحلي الإجمالي للفرد على مدى أربع سنوات.

y_{it-1} : لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بداية الفترة.

$corr_{it}$: مؤشر الفساد.

$corr * inv_{it}$: متغير يمثل تفاعل مؤشر الفساد مع معدل الاستثمار.

x_{it} : شعاع متغيرات التحكم، يشمل الانفتاح التجاري، معدل التسجيل في المستوى الثانوي للتعليم، متوسط العمر المتوقع، الإنفاق الحكومي، معدل الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، الجفاف والفيضانات ودرجات الحرارة القصوى (كنسبة من السكان، خلال الفترة 1990-2009)، الأراضي الصالحة للزراعة (كنسبة من مساحة الأرض)، تقلبات أسعار الصرف، الاستقرار السياسي، التضخم.

u_{it} : خطأ العشوائي.

- (3) **متغيرات الدراسة:** الفساد، النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري، التعليم، متوسط العمر المتوقع، الإنفاق الحكومي، معدل الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، عوامل بيئية، الزراعة، سعر الصرف، الاستقرار السياسي، التضخم.

- (4) **الأساليب الإحصائية المستخدمة:** الاحصاء الوصفي، طريقة المربعات الصغرى المعممة.

(5) النتائج:

- النمو الاقتصادي يتأثر بقرارات الاستثمار في رأس المال المادي.
- العلاقة بين الفساد و النمو الاقتصادي سالبة و معنوية، و كذلك الحال بالنسبة لمتغير التفاعل بين الفساد و الاستثمار.
- تشير إشارة متغير التفاعل بين الفساد و الاستثمار السالبة إلى أن الفساد يلعب دورًا أكثر أهمية في نمو البلدان ذات مستويات الاستثمار المنخفضة. في جميع المواصفات، مما يؤكد فكرة أن البلدان الأقل استثمارًا أكثر عرضة للتأثيرات الضارة للفساد. قد يشير ذلك إلى أن التأثير الجزئي للفساد على النمو يختلف حسب مستوى الاستثمار.
- معاملات متغيرات شعاع التحكم X ذات الإشارات المتوقعة كلها معنوية، ماعدا متغير الانفتاح التجاري فهو غير معنوي.

35. دراسة (Grundler & Portrafke, 2019) Klaus Grundler, & Niklas Portrafke بعنوان "Corruption and Economic Growth : New Empirical Evidence" سنة 2019.

- (1) **هدف الدراسة:** دراسة العلاقة بين الفساد و النمو الاقتصادي لـ 175 دولة خلال الفترة 2012-2018.

(2) نموذج الدراسة:

$$y_{it} = \gamma C_{it} + \sum_{j=1}^{\varphi} \lambda_j y_{it-\varphi} + \delta C_{it} * D_{it} + \theta D_{it} + n_i + \xi_t + \varepsilon_{it}$$

$$m_{it} = \gamma C_{it} + \sum_{j=1}^{\varphi} \psi_j m_{it-\varphi} + \sum_{j=1}^{\varphi} \lambda_j y_{it-\varphi} + \theta Open_{it} + n_i + \xi_t + \varepsilon_{it}$$

y : لو غارتيم الناتج المحلي الاجمالي.

C : مؤشر مدركات الفساد.

$y_{it-\varphi}$: الدخل الأولي.

n_i : الأثر الثابت لعدم تجانس التغير الزمني للدول (مثل المؤسسات، الجغرافيا، و الثقافة)

ξ_t : تأثير الثابت لفترات تمتص الصدمات الخاصة بها (مثل الكوارث الطبيعية، الحرب، و الأزمات)

ε_{it} : خطأ العشوائي.

m : متغير يمثل قنوات عبور الفساد إلى النمو الاقتصادي، و المتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل التضخم، نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي، و نسبة إكمال مرحلة التعليم الابتدائية، بالإضافة إلى حجم الحوكمة مقاسة بمؤشرين: الأول يتمثل في الإيرادات الضريبية للحكومة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، و الثاني فهو الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

$Open$: الانفتاح التجاري.

(3) متغيرات الدراسة: الفساد، النمو الاقتصادي، الحوكمة و الديمقراطية، الإيرادات الضريبية، الإنفاق الحكومي، التعليم، الاستثمار المحلي و الأجنبي المباشر، التضخم، و الانفتاح التجاري.

(4) الأساليب الاحصائية المستخدمة: الاحصاء الوصفي، معامل الارتباط، طريقة المربعات الصغرى المعممة.

(5) النتائج:

- أثر الفساد سلبي و معنوي في الدول التي تعرف انخفاض في جودة الحوكمة و المنظمات السياسية.
- أظهرت نتائج الدراسة أن الفساد له أثر سلبي و معنوي على النمو في الدول ذات ديمقراطية أقل. نفس الأثر يصبح غير معنوي في دول التي تتميز بمنظمات سياسية ناشئة.
- أثر الفساد يصبح إيجابي و معنوي عند 5% عندما يرتفع كل من مؤشر فعالية الحوكمة و سيادة القانون في دول محل الدراسة.
- الفساد يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي من خلال انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر و ارتفاع في التضخم.
- الفساد لا يؤثر على معدل الاستثمار المحلي.

- لا يوجد أثر معنوي للفساد على الإنفاق الحكومي، الإيرادات الضريبية، و التعليم.
36. Mohamed Rezki, & Mouloud Melikaoui (2020) "Does Democracy Level Affect on Corruption Size ? An Empirical Study Using Panel Data" سنة 2020.
- (1) هدف الدراسة: دراسة أثر مستوى الديمقراطية على حجم الفساد لـ 153 دولة خلال الفترة 2012-2017.
- (2) نموذج الدراسة:

$$CPI_{it} = \beta_0 + \beta_1 EPP_t + \beta_2 FG_t + \beta_3 PP_{it} + \beta_4 PC_{it} + \beta_5 CL_{it} + \beta_6 LnGDP_{it} + \beta_7 CC_{it} + \varepsilon_{it}$$

CPI: مؤشر مدركات الفساد الصارة عن المنظمة العالمية للشفافية.

EPP: مؤشر العمليات الانتخابية و التعددية عن وحدة الذكاء الاقتصادي.

FG: مؤشر الأداء الحكومي عن وحدة الذكاء الاقتصادي.

PP: مؤشر المشاركة السياسية عن وحدة الذكاء الاقتصادي.

PC: مؤشر الثقافة السياسية عن وحدة الذكاء الاقتصادي.

CL: مؤشر الحريات المدنية الصادر عن وحدة الذكاء الاقتصادي.

LnGDP: لوغار يتم الناتج المحلي الاجمالي الصادر عن البنك العالمي.

CC: مؤشر السيطرة على الفساد.

ε: خطأ العشوائي.

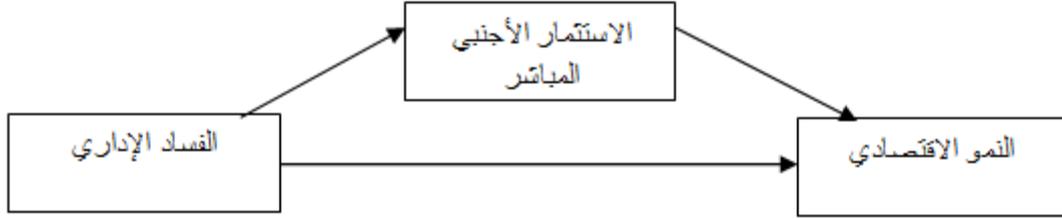
- (3) متغيرات الدراسة: الفساد، الديمقراطية، العمليات الانتخابية و التعددية، الأداء الحكومي، المشاركة السياسية، الثقافة السياسية، الحريات المدنية، النمو الاقتصادي، مراقبة الفساد.
- (4) الأساليب الإحصائية المستخدمة: بيانات مقطعية و بيانات البانل، اختبار Hausman، اختبار Wooldridge، اختبار Wald، طريقة المربعات الصغرى.
- (5) النتائج:

- 97% من التغير في مؤشر الفساد تفسره مؤشرات الديمقراطية، مؤشر السيطرة على الفساد، و حجم الناتج المحلي الاجمالي.
- حجم الفساد يتأثر سلبا بالناتج المحلي الاجمالي و مؤشر السيطرة على الفساد.
- مؤشر الأداء الحكومي و المشاركة السياسية لها تأثير سلبي معنوي على مؤشر الفساد.
- لا يوجد تأثير معنوي لمؤشرات العملية الانتخابية و التعددية، الحريات المدنية و الثقافة السياسية على مؤشر الفساد.

II. الدراسات باللغة العربية:

37. دراسة عباس ناجي جواد العبيدي، م.م. عبد الله زيدان خلف (العبيدي و خلف، 2009) بعنوان: "دور التحليل الاقتصادي الكمي عن الآثار غير الظاهرة للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية"، سنة 2009

- (1) هدف الدراسة: تقدير الأثر غير المباشر للفساد في النمو الاقتصادي كميًا من خلال قناة الاستثمار الأجنبي المباشر علاوة على تقدير الأثر المباشر له لـ 21 بلداً
- (2) نموذج الدراسة:



(3) متغيرات الدراسة: النمو الاقتصادي ممثلاً بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، و مؤشر إدراك الفساد

(4) الأدوات الإحصائية المستخدمة: معامل ارتباط بيرسون، تحليل التباين، الإنحدار المتعدد، تحليل الأثر غير المباشر، اختبار الفرضيات

(5) نتائج الدراسة:

- زيادة الفساد بنقطة واحدة تؤدي إلى انخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ -6494.529 دولار منها.

- يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر متغير وسيطي بين الفساد و حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- يؤثر الفساد على النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بما نسبته 20%.

38. دراسة مفيد ذنون يونس (يونس، تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي الحكومي، 2010) بعنوان "تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي الحكومي" سنة 2010.

(1) هدف الدراسة: دراسة أثر الفساد على تخصيص الإنفاق العام، الإيرادات العامة للحكومة و نوعية الخدمات الحكومية لـ 08 دول من دول الشرق الأوسط و آسيا الوسطى خلال الفترة 2004-2007.

(2) نموذج الدراسة:

1- أثر الفساد على تخصيص الإنفاق العام

$$EXP_{func}/GDP = (TOTEXP/GDP)(EXP_{func}/TOTEXP)$$

EXP_{func}/GDP : حصة الوظيفة الاقتصادية العامة من الناتج المحلي الإجمالي (تأثر الكمية)

$TOTEXP/GDP$: حصة إجمالي الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي

$EXP_{func}/TOTEXP$: حصة الإنفاق المخصص لكل وظيفة اقتصادية عامة من الناتج المحلي الإجمالي (التأثير التوزيعي)

و قام الباحث بتقدير تأثير الكمية على مؤشر الفساد من خلال معادلة انحدار خطي بسيط لكل مكون من مكونات الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

2- أثر الفساد على الإيرادات العامة للحكومة:

تأثيره على حصيلّة الضرائب:

$$y = \beta + \alpha X + \varepsilon$$

Y: حجم الحصيلة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
تأثيره على الهيكل الضريبي:

$$y = \beta + \alpha X + \varepsilon$$

Y: مكونات الإيراد الضريبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
3. تأثير الفساد على نوعية الخدمات الحكومية:
تأثيره على نوعية الخدمات الصحية:

$$y = \beta + \alpha X + \varepsilon$$

Y: معدل وفيات الأطفال.

تأثيره على نوعية الخدمات التعليمية:

$$y = \beta + \alpha X + \varepsilon$$

Y: إكمال الدراسة الابتدائية

تأثيره على كفاءة الأداء الحكومي:

$$y = \beta + \alpha X + \varepsilon$$

Y: عدد الأيام اللازمة لبدء نشاط الأعمال

(3) متغيرات الدراسة: الفساد، الإنفاق الحكومي، الإيراد العام، نوعية الخدمات الحكومية

(4) الأدوات الإحصائية المستخدمة: اختبار Durbin & Watson، الانحدار الخطي البسيط.

(5) النتائج:

- الفساد يؤثر بشكل سلبي على تخصيص الموازنة.
- الفساد يشوه تركيبة الإنفاق العام.
- الفساد يؤثر بشكل سلبي على حصيلة الضرائب
- يتأثر الهيكل الضريبي بالفساد باتجاه تخفيض حصة الضرائب المباشرة، كما أن إجمالي الضرائب يتأثر بشكل سلبي بمؤشر الفساد.
- كلما ارتفعت درجة الفساد تسوء معها نوعية الخدمات الحكومية (الخدمات الصحية و التعليمية).
- للفساد دور في تسهيل الأعمال في الدول ذات مؤشر منخفض، في حين أنه يعرقل الأعمال في الدول ذات مؤشر فساد مرتفع.

39. دراسة مفيد دنون يونس، و نزار صديق الياس القهوجي (يونس و القهوجي، مسببات الفساد في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، 2011) بعنوان "مسببات الفساد في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا MENA" سنة 2011.

(1) هدف الدراسة: معرفة العوامل الأساسية المؤثرة في الفساد لـ 19 دولة من دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا خلال الفترة 2003-2007.

(2) نموذج الدراسة:

$$TI_{it} = a + \lambda E_{it} + \theta P_{it} + \beta B_{it} + \mu$$

TI: الرقم القياسي للفساد و مأخوذ من طرف المنظمة الدولية للشفافية

E: العوامل الاقتصادية (متوسط دخل الفرد، معامل جيني، نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي، الاستيراد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أو متغير التنافسية المحلية، نسبة الالتحاق بتعليم الأولي، نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي)

P: العوامل السياسية (حرية الصحافة، الحرية المدنية، الحقوق السياسية).

B: العوامل البيروقراطية و التنظيمية (حكم القانون)

μ : المتغير العشوائي

(3) **متغيرات الدراسة:** كمتغير تابع: الفساد، المتغيرات المستقلة: حكم القانون، نسبة الاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي (التنافسية)، تغلغل الفساد (التباطؤ الزمني لسنة واحدة كمعبر عن تأثير الفساد في الماضي و علاقته بواقع الفساد في الحاضر)، التعليم، حرية الصحافة.

(4) **الأدوات الإحصائية المستخدمة:** مصفوفة الارتباطات الجزئية، أسلوب المربعات الصغرى OLS.

(5) **النتائج:**

- من بين مسببات الفساد: تغلغل الفساد في الماضي، ضعف حكم القانون، انخفاض مستوى التعليم، ضعف التنافسية، و كثرة القيود المفروضة على حرية الصحافة.
- زيادة تغلغل الفساد بنقطة واحدة يزيد من الفساد الحلي بـ 0.72 من النقطة.
- ارتفاع الرقم القياسي لحكم القانون بنقطة واحدة سيخفض من الفساد بـ 0.09 من النقطة.
- تحسن في مستوى التعليم بنقطة واحدة سيزيد من السيطرة على الفساد بـ 0.066 من النقطة.
- زيادة التنافسية في الاقتصاد ستؤدي إلى تدني الفساد بـ 0.08 من النقطة.
- زيادة القيود المفروضة على الصحافة بمقدار نقطة واحدة ستؤدي إلى انخفاض السيطرة على الفساد بـ 0.047 من النقطة.

- وجود علاقة عكسية بين حكم القانون و حرية الصحافة.

- وجود ارتباط عالي بين الفساد في الماضي و الفساد في الحاضر.

40. دراسة مفيد ذنون يونس و عدنان دهام أحمد (يونس و أحمد، أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسية الحكم، 2012) بعنوان "أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسية الحكم" سنة 2012.

(1) **هدف الدراسة:** دراسة أثر الفساد على النمو الاقتصادي في ظل تباين المؤسسات لـ 89 دولة خلال السنوات 2002، 2004، 2006.

(2) **نموذج الدراسة:**

Ln GDP per capita

$$= \beta_0 + \beta_1 \text{Ln corruption} + \beta_2 \text{Ln education index} \\ + \beta_3 \text{Ln foreign direct investment} + \beta_4 \text{Ln investment} \\ + \beta_5 \text{Ln population growth}$$

قام الباحثين بتقدير نفس النموذج بمؤشري مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية و مؤشر السيطرة على الفساد الصادر عن البنك الدولي.

GDP per capita: حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2000.

(3) **متغيرات الدراسة:** الفساد، النمو الاقتصادي، التعليم، الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل نمو السكان.

(4) **الأدوات الإحصائية المستخدمة:** اختبار Durbin & Watson، معامل تضخم التباين VIF، طريقة المربعات الصغرى.

(5) النتائج:

- الفساد هو أقل المتغيرات تأثيراً في النمو الإقتصادي في الدول ذات المؤسسات الجيدة.
 - التعليم هو المتغير الأكثر تأثيراً على النمو الإقتصادي في الدول ذات المؤسسات الجيدة.
 - لا يوجد أثر للاستثمار و الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو السكاني على النمو الإقتصادي في الدول ذات المؤسسات الجيدة.
 - الفساد هو أكثر المتغيرات تأثيراً في النمو الإقتصادي في الدول ذات المؤسسات السيئة.
 - لا يوجد أثر للاستثمار و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الدول ذات المؤسسات الجيدة.
 - يوجد أثر سلبي معنوي للنمو السكاني على النمو الإقتصادي في الدول ذات المؤسسات السيئة.
41. دراسة طلال محمود كداوي و فواز جار الله الدليمي (كداوي و الدليمي، 2012) بعنوان "الفساد و النمو الإقتصادي" سنة 2012.

(1) هدف الدراسة: تحديد مدى انتشار الفساد حول العالم و دراسة علاقة الفساد بالنمو الإقتصادي لـ 157 دولة خلال الفترة 2005-2010.

(2) نموذج الدراسة:

إذا كان $1 \approx \frac{a/c}{b/d}$ فإن العلاقة بين الفساد و النمو الإقتصادي محايدة.

إذا كان $1 > \frac{a/c}{b/d}$ فإن تزايد الفساد يصاحبه انخفاض في النمو الإقتصادي.

إذا كان $1 < \frac{a/c}{b/d}$ فإنه بتزايد الفساد سيزيد النمو الإقتصادي.

A: عدد مشاهدات تراجع معدل النمو مع تزايد الفساد.

B: عدد مشاهدات تراجع معدل النمو مع ثبات الفساد.

C: عدد مشاهدات عدم تراجع معدلات النمو مع تزايد الفساد.

D: عدد مشاهدات عدم تراجع معدلات النمو مع ثبات الفساد.

(3) متغيرات الدراسة: الفساد، النمو الإقتصادي

(4) الأدوات الإحصائية المستخدمة: المنهج الوصفي التحليلي، الأسلوب الإحصائي، أسلوب رقابة-الحالة case-control approach.

(5) النتائج:

- عدم استقلالية الفساد على النمو الإقتصادي
 - تختلف درجة الفساد من دولة لأخرى.
 - ينخفض مستوى الفساد في الدول الأوروبية و الأمريكية و الدول المستقلة حديثاً.
 - ارتفاع مستوى الفساد في الدول الإفريقية و العربية و الآسيوية و روسيا و الجمهوريات السوفياتية سابقاً.
 - تختلف درجة الفساد بين المجموعات الإقليمية و بين الدول داخل المجموعة الواحدة بسبب اختلاف العوامل الحاكمة له.
42. دراسة خالد حمادي المشهداني، و محمد ضياء مهدي (المشهداني و مهدي، 2013) بعنوان "قياس أثر الفساد الإقتصادي على معدلات البطالة" سنة 2013.

(1) هدف الدراسة: التعرف على الآثار الاقتصادية من بينها الفساد الاقتصادي على البطالة لـ 06 دول ذات مؤشر فساد متباين (مرتفع، متوسط، متدني) خلال الفترة 1985-2008.

(2) نموذج الدراسة:

قام الباحثان بدراسة النموذج التالي لكل دولة على حدى:

$$y = f(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5)$$

Y: معدلات البطالة

X₁: مؤشر مدركات الفساد (CPI)

X₂: عدد السكان

X₃: الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

X₄: الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك

X₅: إجمالي الإنفاق الحكومي من إجمالي الناتج المحلي.

(3) متغيرات الدراسة: البطالة، الفساد، عدد السكان، النمو الاقتصادي، معدل التضخم، الإنفاق الحكومي.

(4) الأدوات الإحصائية المستخدمة: اختبار Durbin & Watson، اختبار عامل تضخم التباين VIF، طريقة المربعات الصغرى

(5) النتائج:

- في نيوزيلندا انخفاض في الفساد بنسبة 1% تؤدي إلى تدني معدل البطالة بنسبة 6.33%.
- في اسبانيا زيادة الفساد بنسبة 1% تخفض من نسبة البطالة بـ 0.0097%.
- في أندونيسيا العلاقة بين الفساد و معدلات البطالة سالبة أي أنه كلما زاد الفساد انخفضت معدلات البطالة.
- في الدنمارك، كوريا الجنوبية، و باكستان لا يوجد أثر معنوي لمتغير مدركات الفساد على معدلات البطالة.
- وجود علاقة طردية بين معدلات النمو السكاني و البطالة في كل من اسبانيا، أندونيسيا، و باكستان. أما في نيوزيلندا، الدنمارك، و كوريا الجنوبية فتكون العلاقة عكسية.
- علاقة النمو الاقتصادي و البطالة علاقة عكسية في نيوزيلندا، الدنمارك، و اندونيسيا، و طردية في كوريا الجنوبية وفي باكستان الزيادة في معدلات البطالة كانت أكبر من الزيادة في معدل النمو الاقتصادي.

- في نيوزيلندا، الدنمارك، علاقة التضخم بالبطالة علاقة موجبة، و سالبة في باكستان.

- وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي و معدلات البطالة.

43. دراسة مهند محمد موسى، و عبد الرحمن محمد عبد الرحمن (موسى و عبد الرحمن، 2015)

بعنوان "دور الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي" سنة 2015.

(1) هدف الدراسة: بيان دور الحوكمة الضريبية من خلال الرقابة الضريبية المباشرة و غير المباشرة كآلية من آلياتها في الحد من الفساد الحكومي المالي و الإداري لـ 154 مدقق ضريبي و خارجي خلال الفترة

(2) نموذج الدراسة:

استبانة مكونة من محاور

المحور الأول: بيانات عامة.

المحور الثاني: أسئلة متعلقة بفرضية البحث الأولى و التي تنص على انه لا يوجد دور للرقابة الضريبية المباشرة كألية من آليات الحوكمة الضريبية بالحد من الفساد الحكومي.

المحور الثالث: أسئلة متعلقة بفرضية البحث الثانية و مفادها لا يوجد دور للرقابة غير المباشرة كألية من آليات الحوكمة الضريبية للحد من الفساد الحكومي.

(3) **متغيرات الدراسة:** الحوكمة الضريبية، الفساد الحكومي (المالي و الإداري).

(4) **الأدوات الإحصائية المستخدمة:** استبانة، الإحصاء الوصفي.

(5) **النتائج:**

- للرقابة الضريبية المباشرة و غير المباشرة دور في الحد من الفساد الحكومي.
- كلما زادت الرقابة الضريبية انخفض الفساد المالي و الإداري.
- لمدققي الحسابات الخارجيين دور مهم في الحد من الفساد كجزء من منظومة الحوكمة الضريبية من خلال الرقابة غير المباشرة.

44. دراسة يحي مناصري، و محمد نجيب بوشو (ناصرى و محمد، 2017) بعنوان "أثر الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة قياسية-"، سنة 2017.

(1) **هدف الدراسة:** دراسة آثار الفساد على التنمية الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1996-2012.

(2) **نموذج الدراسة:**

$$Y=f(X_i)$$

X1: مؤشر حق التعبير و المسائلة.

X2: مؤشر الاستقرار السياسي.

X3: مؤشر فعالية الحكومة.

X4: مؤشر نوعية التنظيم و الضبط.

X5: مؤشر سيادة القانون.

X6: مؤشر ضبط الفساد.

Y: الناتج المحلي الاجمالي.

(3) **متغيرات الدراسة:** الفساد، التنمية الاقتصادية، الانتخابات النزيهة و حرية الصحافة و الحريات المدنية، الاستقرار السياسي، الأداء الحكومي، تدخل الدولة في التجارة الخارجية، سيادة القانون، ضبط الفساد.

(4) **الأدوات الإحصائية المستخدمة:** معاملات الارتباط الزوجي، معاملات الارتباط الجزئي، تحليل الانحدار المتعدد.

(5) **النتائج:**

- من خلال معاملات الارتباط البسيط، توصل الباحثين إلى وجود علاقة قوية بين الناتج المحلي الاجمالي و الاستقرار السياسي قدرها 0.789. أما فيما يخص المتغيرات التفسيرية الأخرى فإن العلاقة كانت ما بين ضعيفة و متوسطة.

- باستخدام الارتباط الجزئي، تبين أن كل من الاستقرار السياسي، مؤشر فعالية الحكومة، مؤشر نوعية التنظيم و الضبط، و مؤشر ضبط الفساد كانت لهم علاقة قوية مع الناتج المحلي الاجمالي. أما العلاقة بين حق التعبير و المسائلة، سيادة القانون و الناتج المحلي الاجمالي فقد كانت ضعيفة.

- ارتفاع في متغيرات الاستقرار السياسي، مؤشر فعالية الحكومة، الأطر التنظيمية بنقطة واحدة تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي.

- انخفاض في مؤشر ضبط الفساد بنقطة واحدة يزيد من الناتج المحلي الاجمالي.
45. دراسة رضا محمد بوجابة، و ابراهيم برقوقي (بوجابة و برقوقي، 2018) بعنوان "الحكم الراشد كمقاربة لمحاربة الفساد و تحقيق النمو الاقتصادي"، سنة 2018.
- (1) هدف الدراسة: إيجاد العلاقة بين الحكم الراشد و ظاهرة الفساد، و معرفة آثاره على النمو الاقتصادي لـ 19 دولة عربية خلال الفترة 1996-2016.
- (2) النموذج الدراسة:

$$Lgdp = \beta_0 + \beta_1 LL + \beta_2 LK + \beta_3 LG + \beta_4 Control + \varepsilon$$

Lgdp: لوغار يتم الناتج المحلي الاجمالي.

LL: لوغار تيم العمالة.

LK: لوغار يتم رأس المال المادي.

LG: لوغار يتم الإنفاق العام.

Control: مؤشر WDI المؤشرات العالمية لإدارة الحكم الصادر عن البنك العالمي و تشمل المسائلة و الشفافية، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، نوعية الأطر التنظيمية، سيادة القانون، و سيطرة الفساد.

(3) متغيرات الدراسة: الفساد، النمو الاقتصادي، العمالة، رأس المال المادي، الإنفاق العام، مؤشر الحكم الراشد.

(4) الاساليب الاحصائية المستخدمة: الاحصاء الوصفي، التحليل إلى مركبات أساسية، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.

(5) النتائج:

- وجود علاقة طردية قوية بين مؤشر السيطرة على الفساد و مؤشرات الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، نوعية الأطر التنظيمية و سيادة القانون).
- وجود علاقة طردية متوسطة بين مؤشر السيطرة على الفساد و مؤشر الصوت و المسائلة.
- وجود أثر سلبي للسيطرة على الفساد على النمو الاقتصادي على المدى القصير، بمعنى أن الفساد يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة. يصبح هذا الأثر سلبي على المدى البعيد.
- عند إضافة متغيرة تفاعل السيطرة على الفساد و الإنفاق العام (Control*LG) و متغيرة تفاعل السيطرة على الفساد و رأس المال الثابت (Control*LK) بهدف قياس الأثر غير المباشر للفساد على النمو الاقتصادي عبر قناتي الإنفاق العام و رأس المال الثابت. تشير النتائج إلى أن الإشارة الموجبة لمتغير التفاعل Control*LG تعني بأن السيطرة على الفساد تؤدي إلى تحسين أداء الإنفاق العام و زيادة أثره على النمو الاقتصادي، أما الإشارة السالبة لمتغير Control*LK فتعني أنه كلما زادت السيطرة على الفساد أدى ذلك إلى إضعاف أداء رأس المال الثابت و تراجع أثره على النمو الاقتصادي. هذا ما يتوافق مع فرضية أن "الفساد يقوم بتشجيع عجلة النمو".

46. دراسة عبد القادر قديد (قديد، 2018) بعنوان "تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في البلدان العربية"، سنة 2018.

- (1) هدف الدراسة: دراسة أثر الفساد على النمو الاقتصادي لـ 189 دولة خلال الفترة 1996-2014.
- (2) نموذج الدراسة:

$$LPIB_{it} = \alpha_0 + \beta_1 LPIB_{it-1} + \beta_2 CC_{it} + \beta_3 RI_{it} + \beta_4 pla_{it} + \beta_5 CC * LTI_{it} + \varepsilon_{it}$$

LPIB: لوغار يتم الناتج المحلي الاجمالي.

CC: مؤشر مكافحة الفساد لـ Kaufman 1988.

RI: التكتل الاقليمي.

Pla: الدول المطلة على البحر.

CC* LTI: متغير تفاعل بين مؤشر الفساد و لوغار يتم الانفتاح التجاري.

(3) **متغيرات الدراسة:** الفساد، النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري، الدول المطلة على البحر، التكتل الاقليمي.

(4) **الأساليب الاحصائية المستخدمة:** الاحصاء الوصفي، اختبار Hausman، اختبار Wald، طريقة المربعات الصغرى.

(5) **النتائج:**

- إشارة متغيرة الناتج المحلي الاجمالي المتأخرة بفترة زمنية موجبة، مما يدل على أن هذه الدول تتأثر ايجابيا بالأداء الاقتصادي للفترة السابقة.

- معامل متغير مؤشر مكافحة الفساد سالبة، بمعنى وجود علاقة عكسية بين الفساد و النمو الاقتصادي. حيث أن زيادة في الفساد بـ 1% تؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي بـ 0.1%.

- متغيرة التكتل الاقليمي مسبوقه بإشارة موجبة، و ذلك دلالة على الأثر الإيجابي لهذه المتغيرة على النمو الاقتصادي.

- معامل تفاعل الفساد مع الانفتاح التجاري موجب و معنوي، أي أنه يزيد أثر الفساد على النمو الاقتصادي بزيادة درجة انفتاح البلد.

- بالنسبة لمتغيرة الدول المطلة على البحر فأشارتها كانت سالبة، و يعود ذلك إلى زيادة تكاليف التبادل التجاري و الإنتاج للدول غير مطلة على البحر مما يعيق النشاط الاقتصادي و معدلات النمو.

47. دراسة محمد كريم قروف، و نبيل براهيمية (قروف و براهيمية، 2018) بعنوان "العلاقة بين الفساد و التنمية الاقتصادية"، سنة 2018.

(1) **هدف الدراسة:** دراسة أثر الفساد على التنمية الاقتصادية لـ 94 دولة خلال الفترة 1982-1995.

(2) **نموذج الدراسة:**

1- **النموذج الأول:**

$$I = F(\text{CORR}, \text{GDP}_{1960}, \text{SCHOOL}_{1960}, \text{POP})$$

I: معدل الاستثمار.

CORR: مؤشر الفساد.

GDP₁₉₆₀: دخل الفرد عام 1960.

SCHOOL₁₉₆₀: التعليم الثانوي عام 1960.

POP: معدل النمو السكاني.

(3) **متغيرات الدراسة:** الفساد، التنمية الاقتصادية، معدل الاستثمار، التعليم، النمو السكاني..

(4) **الأساليب الاحصائية المستخدمة:** الاحصاء الوصفي، طريقة المربعات الصغرى.

(5) **النتائج:**

- يوجد علاقة سببية سالبة و معنوية بين الفساد و معدل الاستثمار.

- انخفاض في مؤشر الفساد بنقطتين يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار بحوالي 3.7%، و عليه فإن تفشي ظاهرة الفساد في المجتمع تضعف من معدلات نمو الاستثمارات الخاصة و الأجنبية.

- بعد التحكم في دخل الفرد لعام 1960، وجد أن هناك علاقة موجبة و معنوية بين مؤشر الفساد و الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.
- بعد التحكم في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، فإن انخفاض الفساد بنقطتين يزيد من الإنفاق على التعليم بـ 0.54%

III. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة متمثل فيمايلي:

- (1) **من حيث مجال التطبيق:** في الدراسات السابقة تم استخدام نماذج بانل الدينامكية بشكل واسع، أما في الدراسة الحالية سنركز على البيانات المقطعية لدولة الجزائر خلال فترة 2000-2018.
- (2) **من حيث هدف الدراسة:** تطرقت الدراسات السابقة إلى دراسة أثر الفساد على النمو الاقتصادي بأخذ بعض المتغيرات كمتغيرات تحكم، في حين أن معظم الدراسات قد تطرقت إلى هذا الأثر بوجود الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط. أما الدراسة الحالية فقد أدرجت بعض المتغيرات المذكورة في الدراسات السابقة كمتغيرات وسيطية.
- (3) **من حيث نموذج الدراسة:** نلاحظ في الدراسة الحالية أنه قد تم دراسة عدة نماذج لأثر الفساد على النمو الاقتصادي، حيث أنه يتم دراسة أثر الفساد على النمو الاقتصادي بأخذ كل متغير كمتغير وسيط على حدى، و في الأخير قمنا بتقييم جودة هذه النماذج.
- (4) **من حيث متغيرات الدراسة:** قمنا بإدراج معظم المتغيرات التي سبق و تم دراستها في الدراسات السابقة في العلاقة بين الفساد و النمو الاقتصادي، أهمها فعالية الحوكمة، الإنفاق الحكومي، التعليم، الاستقرار السياسي كمتغيرات وسيطية.
- (5) **من حيث الأساليب الإحصائية المستخدمة:** تتشابه دراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدام الاحصاء الوصفي، و معامل الارتباط لتحليل البيانات المجمعة و تختلف عنها من حيث طريقة القياس فقد تم الاعتماد على طريقة النمذجة بالمعدلات الهيكلية بالإعتماد على منهج Likelihood، و اختبار ما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متغيرات وسيطية.

الفصل الثالث

I. وصف وتبرير منهجية الدراسة:

1) الغاية من اختيار طريقة النمذجة بالمعادلات الهيكلية:

يتناول هذا الفصل نمذجة بالمعادلات الهيكلية (SEM) Structural Equation Modeling، و هي طريقة تهدف إلى تقدير النماذج الهيكلية، حيث يتم عرضها من خلال عدة أنواع من المتغيرات القابلة للقياس ويتم تجميعها في نموذج متكامل. تعتبر مبادئ الانحدار وتحليل العاملية نقطة بداية جيدة لفهم طريقة النمذجة بالمعادلات الهيكلية، لكنها ليست كافية لتوفير تحليل بسيط قادر على الإجابة على عدة تساؤلات. لهذا السبب فإن الباحثين يستخدمون طريقة النمذجة بالمعادلات الهيكلية، حيث تساعد على تقييم خصائص القياسات واختبار العلاقات النظرية باستخدام تقنية فريدة من نوعها. يتمثل مبدأ هذه التقنية في بناء نموذج بالاعتماد على النظريات والدراسات السابقة، فعلى سبيل المثال يمكن وصف متغير (X) كمتغير كامن لا يمكن ملاحظته أو قياسه لكن يمكن تمثيله بخمسة أبعاد مُشاهدة أو مقاسة، هذه الطريقة تمكن من تحديد الدور الذي يلعبه كل من الأبعاد الخمس في تمثيل المتغير (X)، كما تقوم النمذجة بالمعادلات الهيكلية بتقييم مدى تمثيل مجموعة المتغيرات التي تمت ملاحظتها بقياس هذا المتغير (X). بمعنى آخر، تحدد طريقة النمذجة بالمعادلات الهيكلية موثوقية الهيكل، وتساعد هذه المعلومات بعد ذلك على تقدير العلاقات بين المتغير (X) والنماذج الهيكلية الأخرى.

إن الشيء الإيجابي في هذه الطريقة أنه يمكن أن يصبح المتغير التابع الافتراضي متغيراً مستقلاً في سياق علاقة التبعية، فهي تهتم بهيكله علاقات الارتباط التي تظهر في سلسلة المعادلات الهيكلية. هذا المفهوم مشابه لتقدير سلسلة من معادلات الانحدار المتعددة، و في نفس السياق، تمثل هذه المعادلات نموذجاً للعلاقات الموجودة بين المتغيرات القياسية أو الكامنة سواء كانت تابعة أو مستقلة، ممثلة بمتغيرات متعددة، هذه الطريقة تشبه تحليل العوامل حيث يتم تمثيل العوامل بواسطة المتغيرات و غالباً ما يتم استخدام هذه التقنية للتأكيد بدلاً من الاستكشاف و يتم استخدامها بشكل عام لتحديد صلاحية نموذج معين بدلاً من "العثور" على نموذج مكيف. ومع ذلك ، غالباً ما تتضمن تحليلات النمذجة بالمعادلات الهيكلية مكوناً استكشافياً (Malhotra, 2014).

2) جمع البيانات و حجم العينة:

1- حجم العينة:

في هذه الدراسة قمنا باستخدام معلومات من البنك العالمي، منظمة الشفافية الدولية تخص دولة الجزائر خلال الفترة 2000-2018 تشمل مايلي:

الجدول رقم (04): متغيرات الدراسة

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	مؤشر مدركات الفساد	الإنفاق العام (% من الناتج المحلي الاجمالي)	الاستقرار السياسي غياب العنف و الإرهاب	كفاءة الحوكمة	الإلتحاق بالتعليم العالي (% من الإجمالي)
2000	8 093,288		28,57	-1,43	-0,96	
2001	8 416,500		31,25			15,654
2002	8 911,413		34,29	-1,63	-0,6	17,371
2003	9 620,872	26	32,2	-1,75	-0,61	18,578
2004	10 176,370	27	30,77	-1,36	-0,57	19,149
2005	10 971,517	28	27,11	-0,92	-0,47	20,873
2006	11 332,450	31	28,85	-1,13	-0,47	21,338
2007	11 843,364	30	33,24	-1,15	-0,57	23,601
2008	12 161,899	32	37,95	-1,09	-0,63	
2009	12 241,811	28	42,6	-1,2	-0,58	29,909
2010	12 609,869	29	37,25	-1,26	-0,48	29,889
2011	12 241,811	29	40,12	-1,36	-0,56	31,214
2012	12 989,955	34	43,54	-1,33	-0,53	32,202
2013	13 404,009	36	36,19	-1,2	-0,53	33,891
2014	13 715,332	36	40,61	-1,19	-0,48	34,482
2015	14 202,866	36	45,81	-1,09	-0,5	36,781
2016	15 074,925	34	41,67	-1,1	-0,53	42,629
2017	15 266,485	33	39,21	-0,92	-0,59	47,647
2018	15 621,589	35	38,14	-0,79	-0,44	51,3366

المصدر: البنك العالمي و المنظمة الدولية للشفافية

يوضح الجدول أعلاه المتغيرات المدرجة في الدراسة و المتمثلة في:

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي الجزائري، مؤشر مدركات الفساد الذي يشير إلى مدى انتشار الفساد في دولة الجزائر بالإضافة إلى متغيرات أخرى. فكما هو موضح في الجانب النظري فإنه في كثير من الأحيان تكون مسببات الفساد هي نفسها آثاره و المتمثلة في الجوانب الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية و الإدارية. و عليه ارتأينا أخذ أحد العوامل الأكثر استخداما في الدراسات السابقة من كل جانب، فكان الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي يمثل الجانب الاقتصادي، الاستقرار السياسي و غياب العنف و الإرهاب بالنسبة للجانب السياسي، فعالية الحوكمة تخص الجانب الإداري و نسبة التسجيل في التعليم العالي كجانب اجتماعي.

2- البيانات المفقودة:

كما هو ملاحظ من الجدول أعلاه أن بعض البيانات تتضمن بيانات مفقودة تمت معالجتها باستخدام الطرق الاحصائية المناسبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

جدول رقم (05): معالجة البيانات المفقودة

الإلتحاق بالتعليم العالي (%) من الإجمالي	كفاءة الحكومة	الاستقرار السياسي غياب العنف و الإرهاب	مؤشر مدركات الفساد	السنوات
27,988	-0,96	-1,43	24	2000
15,654	-0,77	-1,278	25	2001
17,371	-0,6	-1,63	26	2002
18,578	-0,61	-1,75	26	2003
19,149	-0,57	-1,36	27	2004
20,873	-0,47	-0,92	28	2005
21,338	-0,47	-1,13	31	2006
23,601	-0,57	-1,15	30	2007
27,988	-0,63	-1,09	32	2008
29,909	-0,58	-1,2	28	2009
29,889	-0,48	-1,26	29	2010
31,214	-0,56	-1,36	29	2011
32,202	-0,53	-1,33	34	2012
33,891	-0,53	-1,2	36	2013
34,482	-0,48	-1,19	36	2014
36,781	-0,5	-1,09	36	2015
42,629	-0,53	-1,1	34	2016
47,647	-0,59	-0,92	33	2017
51,3366	-0,44	-0,79	35	2018

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS

• تعديل البيانات:

تجدر بنا الإشارة إلى أن مؤشر الفساد محصور بين 0 و 100 حيث تشير القيمة الدنيا إلى انتشار الفساد و القيمة العظمى إلى غياب الفساد، لذلك قمنا بتعديله كي يسهل تحليل النتائج و عليه قمنا بطرح القيم العظمى من 100 ليصبح 0 يعني انخفاض الفساد و 100 ارتفاع الفساد. كما قمنا أيضا بإدخال اللوغاريتم على مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للتقليص من حجم المبالغ و جعلها متكافئة مع باقي الأرقام.

الجدول رقم (06): تعديل البيانات

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي	مؤشر مدركات الفساد	100- مؤشر مدركات الفساد
2000	8 093,288	3,908124995	24	76
2001	8 416,500	3,925131528	25	75
2002	8 911,413	3,949946572	26	74
2003	9 620,872	3,983214437	26	74
2004	10 176,370	4,007592889	27	73
2005	10 971,517	4,04026668	28	72

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

69	31	4,054323812	11 332,450	2006
70	30	4,073475077	11 843,364	2007
68	32	4,085001392	12 161,899	2008
72	28	4,08784567	12 241,811	2009
71	29	4,100710575	12 609,869	2010
71	29	4,08784567	12 241,811	2011
66	34	4,113607647	12 989,955	2012
64	36	4,113607647	13 404,009	2013
64	36	4,127234711	13 715,332	2014
64	36	4,137206325	14 202,866	2015
66	34	4,15237599	15 074,925	2016
67	33	4,17825516	15 266,485	2017
65	35	4,193725207	15 621,589	2018

المصدر: من إعداد الباحثة

3- البيانات النهائية:

يمثل الجدول أدناه المتغيرات بعد تعديلها و معالجة البيانات المفقودة.

الجدول رقم (07): البيانات النهائية

الإلتحاق بالتعليم العالي (%) من (الإجمالي)	فعالية الحوكمة	الاستقرار السياسي غياب العنف و الإرهاب	الإلتفاق العام (%) من الناتج المحلي (الإجمالي)	مؤشر مدركات الفساد	لوغار يتم الناتج المحلي الإجمالي	السنوات
27,988	-0,96	-1,43	28,57	76	3,908124995	2000
15,654	-0,77	-1,278	31,25	75	3,925131528	2001
17,371	-0,6	-1,63	34,29	74	3,949946572	2002
18,578	-0,61	-1,75	32,2	74	3,983214437	2003
19,149	-0,57	-1,36	30,77	73	4,007592889	2004
20,873	-0,47	-0,92	27,11	72	4,04026668	2005
21,338	-0,47	-1,13	28,85	69	4,054323812	2006
23,601	-0,57	-1,15	33,24	70	4,073475077	2007
27,988	-0,63	-1,09	37,95	68	4,085001392	2008
29,909	-0,58	-1,2	42,6	72	4,08784567	2009
29,889	-0,48	-1,26	37,25	71	4,100710575	2010
31,214	-0,56	-1,36	40,12	71	4,08784567	2011
32,202	-0,53	-1,33	43,54	66	4,113607647	2012
33,891	-0,53	-1,2	36,19	64	4,113607647	2013
34,482	-0,48	-1,19	40,61	64	4,127234711	2014
36,781	-0,5	-1,09	45,81	64	4,137206325	2015
42,629	-0,53	-1,1	41,67	66	4,15237599	2016

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

47,647	-0,59	-0,92	39,21	67	4,17825516	2017
51,3366	-0,44	-0,79	38,14	65	4,193725207	2018

المصدر: من إعداد الباحثة

3) الإحصاء الوصفي:

1- التحليل الوصفي:

بعد إجراء التحليل الوصفي على البيانات تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (08) : التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير	المتوسط الحسابي	الوسيط	المنوال	التباين	الانحراف المعياري
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	4.069	4.0878	4.0878	0.08211	0.007
مؤشر مدركات الفساد	69.526	70	64	3.9912	15.930
الإففاق العام	36.282	37.25	27.11	5.5078	30.336
الاستقرار السياسي و غياب العنف و الإرهاب	-1.2199	-1.2	-1.36	0.233	0.054
فعالية الحوكمة	-0.5721	-0.56	-0.530	0.1205	0.015
نسبة التسجيل في التعليم العالي	29.6063	29.889	27.988	10.0875	101.0758

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS

يوضح الجدول أعلاه أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2018 بلغ 4.069 دولار أمريكي بإنحراف قدره 0.007. كما أخذت إشارة المتوسط الحسابي لكل من الاستقرار السياسي و فعالية الحوكمة الإشارة السالبة مما يدل على انخفاض طفيف تعرفه دولة الجزائر في استقرارها السياسي و فعالية حوكمتها، أما بالنسبة لنسبة التسجيل في التعليم العالي فقد بلغ متوسطها الحسابي قيمة 29.6.

فيما يخص مؤشر مدركات الفساد، فقد دلت قيمة المتوسط الحسابي البالغة 69.52 على تجاوزها النصف أي قيمة 50 و هذا دال على مدى انتشار الفساد في دولة الجزائر خاصة في العقد الأخير و الجدول التالي يوضح مرتبة الجزائر في تطور الفساد خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (09): تطور الفساد خلال فترة الدراسة

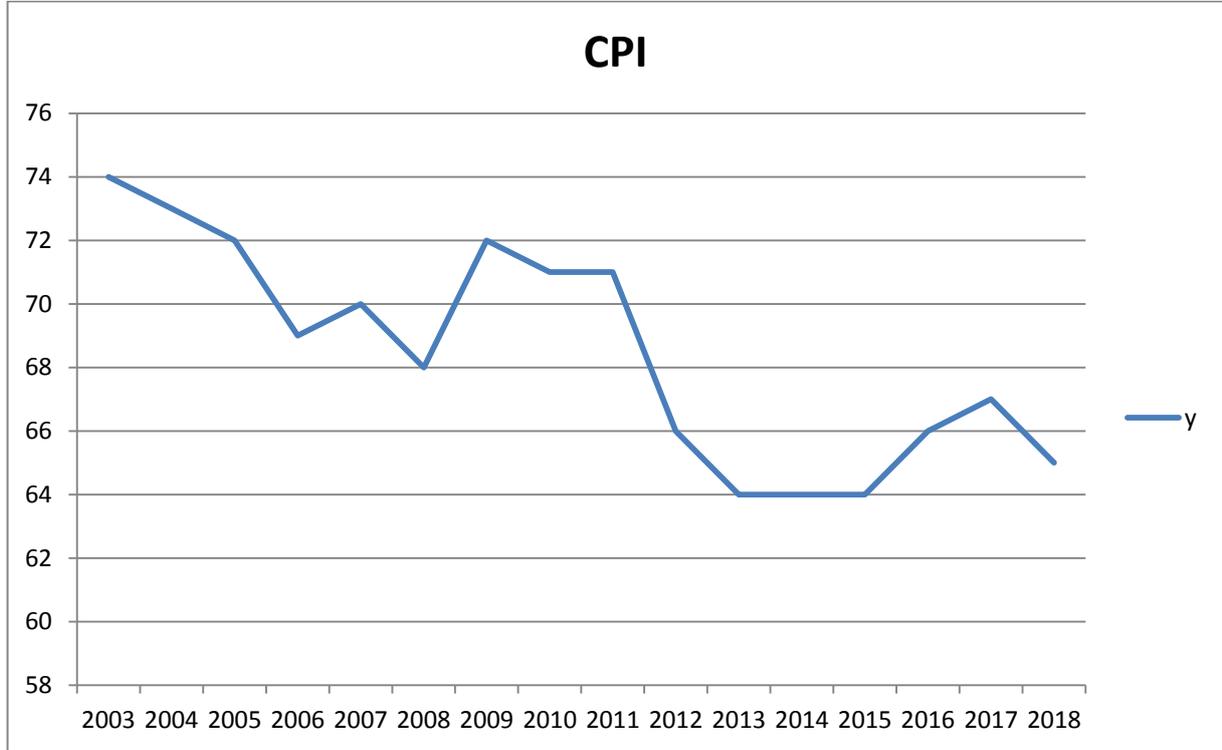
السنوات	مؤشر مدركات الفساد	المؤشر المعدل (-100) (CPI)	المرتبة/من بين الدول المنضمة إلى ITO
2003	26	74	133/88
2004	27	73	145/88
2005	28	72	158/97
2006	31	69	163/84
2007	30	70	179/99

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

180/92	68	32	2008
180/111	72	28	2009
178/110	71	29	2010
182/112	71	29	2011
176/105	66	34	2012
176/94	64	36	2013
176/100	64	36	2014
176/88	64	36	2015
176/108	66	34	2016
176/112	67	33	2017
180/105	65	35	2018

المصدر: المنظمة العالمية للشفافية (ITO)

الشكل رقم (15): تمثيل بياني لتطور الفساد خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

نستخلص من الجدول و الشكل أن الجزائر انضمت إلى المنظمة العالمية للشفافية (ITO) في سنة 2003 بمرتبة 88 من بين 133 دولة، و منذ ذلك الوقت عرفت الجزائر انخفاض في مدى انتشار الفساد إلى غاية 2008 ليرتفع من جديد لمدة 3 سنوات على التوالي، و بداية من 2012 حتى 2018 انخفضت قيمته لتتراوح ما بين 65 و 66. أما في ما يخص المراتب التي احتلتها الجزائر، فحسب المنظمة العالمية للشفافية فهي تعد من بين الدول التي ينتشر فيها الفساد إلى حد ما مقارنة مع الدول الأقل فسادا و المتمثلة في الدنمارك – نيوزيلندا – فنلندا – سنغافورة – السويد – سويسرا و مقارنة مع الدول الأكثر فسادا كفنزويلا – اليمن – سوريا – جنوب السودان – صومال.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

2- **التوزيع الطبيعي:** قمنا باختبار التوزيع الطبيعي باعتباره أحسن التوزيعات الاحتمالية بالإضافة إلى أنه شرط أساسي في تطبيق النمذجة بالمعادلات الهيكلية حيث تقوم الفرضية الصفرية لهذا التوزيع على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (10): التوزيع الطبيعي

درجة المعنوية	درجة الحرية	الاحصائية	
0.200	19	0.154	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
0.200	19	0.127	مؤشر مدركات الفساد
0.200	19	0.096	الإنفاق العام
0.200	19	0.131	الاستقرار السياسي
0.017	19	0.219	فعالية الحوكمة
0.200	19	0.110	التعليم العالي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS

من الجدول أعلاه و بالاعتماد على اختبار Kolmogrov-Smirnov يتبين لنا أن جُلّ المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي ما عدا متغير فعالية الحوكمة.

3- معامل الارتباط:

جدول رقم (11): معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	مؤشر مدركات الفساد	الإنفاق العام	الاستقرار السياسي	فعالية الحوكمة	نسبة التسجيل في التعليم العالي
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	1					
مؤشر مدركات الفساد	-0.8747	1				
الإنفاق العام	0.7027	-0.6579	1			
الاستقرار السياسي	0.6649	-0.5669	0.1907	1		
فعالية الحوكمة	0.7130	-0.6292	0.3582	0.4051	1	
نسبة التسجيل في التعليم العالي	0.8210	-0.7166	0.6329	0.5984	0.2819	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج STATA

الملاحظ من جدول معامل الارتباط أن العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و المتغيرات الأخرى كلها قوية و موجبة (0.70، 0.66، 0.71، 0.82) ماعدا مع مؤشر مدركات الفساد ذو الإشارة السالبة (-0.87)، هذا الأخير يرتبط مع باقي المتغيرات أيضا بإشارة سالبة و ارتباط قوي (-0.65)، - 0.56، -0.62، -0.71)، كذلك يظهر من الجدول أن العلاقة بين فعالية الحوكمة و كل من الإنفاق العام و الاستقرار السياسي و نسبة التسجيل في التعليم العالي كانت أقل من المتوسط (0.35، 0.40، 0.28) في حين أن هذه الأخيرة ترتبط ارتباط قوي مع الإنفاق العام كونها تعتبر جزء منه (0.63)، أما أصغر ارتباط فكان بين الإنفاق العام و الاستقرار السياسي بقيمة (0.19).

II. طريقة النمذجة بالمعادلات الهيكلية:

1) تطور منهجية النمذجة بالمعادلات الهيكلية: (Roussel & Wacheux, 2005)

رائد هذه التقنية هو Jöreskog الذي بدأ بدراسة التحليل العاملي في منتصف الستينيات، ثم أنشأ نموذج LISREL عام 1970 (Linear Structural Relations) بهدف التعامل إحصائياً مع المتغيرات الكامنة، والتي انتشر استخدامها بشكل كبير. تم تصميم هذا النموذج الرياضي في البداية لتلبية الاحتياجات المشتركة لعلم النفس والاقتصاد القياسي. ثم قام بتطويرها كل من Karl Jöreskog (1973)، Ward Keesling (1972)، David Wiley (1973).

في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، قام Karl Jöreskog و Dag Sorböm بتطوير برنامج LISREL الذي يسمح بتعميم استخدام أساليب تحليل البيانات. كما ساهمت أعمال Bagozzi (1980) في التسويق بشكل حاسم في تطوير هذه الأساليب في تخصصات الإدارة. و منذ أواخر السبعينيات أصبحت البرامج أكثر سهولة في الاستخدام و للمستخدم مثل Amos، EQS، Sepath.

ازداد استخدام نماذج المعادلات الهيكلية في أوائل الثمانينيات في إدارة الموارد البشرية و علم النفس التنظيمي و التسويق، و ازداد هذا الاستخدام في بعض المجالات الاجتماعية الأخرى في التسعينيات كالمالية، العلاقات المهنية، نظم المعلومات، و الاستراتيجيات... إلخ

2) مفهوم النمذجة بالمعادلات الهيكلية:

تعد النمذجة بالمعادلات الهيكلية الجيل الثاني من منهجية تحليل البيانات متعددة المتغيرات (هار، هالت، غينكل، و زارستد، 2020)، يتمثل مبدأ هذه الطريقة في تقدير العلاقات المتشابكة بصفة آنية مع الأخذ بعين الاعتبار أخطاء القياس (Lacroux, 2008)، و لقد عُرفت هذه الطريقة بتحليل المسار و لكن الاسم الأكثر شيوعاً هو نمذجة المعادلات الهيكلية، و يمكن اعتبارها نمطاً مفترضاً للعلاقات الخطية المباشرة و غير المباشرة بين مجموعة من المتغيرات الكامنة و المشاهدة أو نموذج مسار كامل للعلاقة بين مجموعة من المتغيرات يمكن وصفه أو تمثيله في شكل رسم بياني، و يُعد نموذج المعادلات الهيكلية امتداداً للنموذج الخطي العام و الذي يُعد الانحراف المعياري جزءاً منه، و بمعنى أوسع تُمثل المعادلات الهيكلية ترجمات لسلسلة من علاقات السببية و النتيجة المفترضة بين مجموعة من المتغيرات (القهوجي و أبو عواد، 2018).

(3) خصائص المعادلات الهيكلية: (تيغزة، 2012)

1- المعادلات الهيكلية تستعمل لاختبار العلاقات بين المتغيرات من منظور تثبيتي أو توكيدي وليس من منظور استطلاعي أو اكتشافي.

2- تستهدف المعادلات الهيكلية اختبار صحة النماذج التي تنطوي في الغالب على علاقات بين المتغيرات الكامنة.

3- إن الأساليب الاحصائية كتحليل الانحدار المتعدد و تحليل التباين المتعدد و غيرها تقوم على افتراض بأن المتغيرات المستقلة المستعملة في التحليل لا تنطوي على خطأ القياس، غير أن منحى المعادلات الهيكلية تصفي المتغيرات الكامنة التي تشكل النموذج الهيكلية من أخطاء القياس أو البواقى.

4- تمكن المعادلات الهيكلية من نمذجة أخطاء أو تباين المتغيرات المقاسة أو المؤشرات و ذلك بافتراض وجود علاقة ارتباط أو تغاير بين بعض أخطاء المؤشرات.

5- إن نمذجة المعلومات التي توظف لاختبار صحة النموذج لا تتخذ شكل بيانات خام و إنما تتخذ شكل مصفوفة تباين أو تغاير أو تسمى اختصاراً مصفوفة التغاير (الأعمدة تدل على المتغيرات المشاهدة أو المقاسة أو المؤشرات و الصفوف تدل على الأفراد).

6- إن نمذجة العلاقات باستعمال المعادلات الهيكلية هي حزمة من الأساليب الاحصائية القوية و المرنة و الشاملة بحيث يمكن اعتبار بعض الأساليب الاحصائية المتقدمة التقليدية مثل تحليل الانحدار المتعدد، الارتباط بين مجموعتين من المتغيرات و تحليل التغاير المتعدد تعتبر حالات خاصة من المعادلات الهيكلية.

(4) الهدف من النمذجة بالمعادلات الهيكلية:

يتمثل الهدف منها في تحديد مدى مطابقة النموذج النظري للبيانات الميدانية، أي المدى الذي يتم فيه تأييد النموذج النظري بواسطة بيانات العينة، فإذا دعمت هذه الأخيرة النموذج النظري فيمكن افتراض نماذج نظرية أكثر تعقيداً، أما إذا لم تدعم البيانات النموذج النظري فإما أن يتم تعديل النموذج الأصلي و اختباره أو أنه يتم تطوير نماذج نظرية أخرى و اختبارها (القهوجي و أبو عواد، 2018).

الهدف من نماذج المعادلة الهيكلية هو التعامل إحصائياً مع العديد من العلاقات السببية الافتراضية . تسمح بتحليل التأثيرات الخطية التي من المفترض أن تربط في وقت واحد العديد من المتغيرات الكامنة المستقلة والتابعة. و يتسع استخدامها إلى اختبارات صلاحية البناء والموثوقية.

تم تطوير نماذج المعادلة الهيكلية للاختبار والتأثيرات الخطية بين مجموعة من المتغيرات التي لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر (المتغيرات الكامنة) ثم يتم تقديرها باستخدام متغيرات مُشاهدة أو مقاسة (المؤشرات) (Roussel & Wacheux, 2005)

و من بين الأهداف الأخرى: (Roussel & Wacheux, 2005)

1- يعتقد علماء الرياضيات والإحصائيون أنه من الأفضل استخدام نماذج المعادلات الهيكلية بدلاً من الانحدار عندما يتم تحليل العديد من المتغيرات الكامنة آنياً.

2- هذه النماذج تجعل من الممكن دراسة التأثيرات الخطية المتبادلة بين متغيرات الدراسة، و أيضاً مع المتغيرات الوسيطة.

3- تربط النمذجة بالمعادلات الهيكلية نموذج العلاقات الخطية بين المتغيرات التابعة والمستقلة بنموذج قياس لهذه المتغيرات الكامنة و التي تتضمن إحصائياً أخطاء القياس من أجل تقدير يكون أكثر دقة.

4- نماذج المعادلات الهيكلية تجعل من الممكن إجراء اختبارات صحة الهيكل و الموثوقية من خلال مؤشرات، و يبدو أن هذا الجانب الأخير هو المحرك الأكثر أهمية حتى الآن لتوسيع نماذج المعادلة الهيكلية، حيث أنها تعطي إمكانية لمستخدمي البرامج الإحصائية بإجراء اختبارات أكثر دقة.

5) المفاهيم الأساسية لتقنية النمذجة بالمعادلات الهيكلية:

لفهم طريقة النمذجة بالمعادلات الهيكلية من الضروري معرفة النظرية والنمذجة، اتجاه العلاقات السببية، المتغيرات الخارجية والداخلية، علاقات التبعية والارتباط، ومعامل التحديد وتحديد النموذج. وبالتالي سيتم شرح هذه المفاهيم أدناه: (Malhotra, 2014)

1- **النموذج:** هو تمثيل لظاهرة أو محاكاة لها، و يرى البعض أن النموذج هو تعبير أو تصور رمزي مصطنع لموقف أو مشكلة بما يساعد على حسن التصور كأساس لصنع القرار المناسب. أما نموذج المعادلات الهيكلية فهو نمط مفترض للعلاقات الخطية المباشرة و غير المباشرة بين مجموعة من المتغيرات الكامنة و الظاهرة أو هو نموذج مسار كامل للعلاقة بين مجموعة من المتغيرات يمكن وصفه أو تمثيله في شكل رسم بياني (القهوجي و أبو عواد، 2018).

2- **أنواع متغيرات تقنية SEM:** هناك عدة تصنيفات للمتغيرات في النمذجة منها:
أ **التصنيف الأول:** المتغيرات الكامنة و المتغيرات الظاهرة (المهدي، 2007)

• المتغيرات الكامنة Latent Variable

هي متغيرات أو هياكل أو بنى أو تكوينات Constructs لا يتم مشاهدتها أو قياسها مباشرة و لكن يمكن ملاحظتها و قياسها بشكل غير مباشر حيث يستدل عليها بواسطة مجموعة من المتغيرات أو المؤشرات التي يتم إعدادها لقياسها باستخدام الاختبارات و الاستبيانات و غيرها من أدوات جمع البيانات، و تتضمن كل من المتغيرات المستقلة، التابعة، و الوسيطة.

• المتغيرات الظاهرة Manifest Variable

هي مجموعة من المتغيرات التي تستخدم لتحديد أو الاستدلال على البنية أو المتغير الكامن، حيث أن المتغيرات الظاهرة هي المؤشرات Indicators الخارجية للمتغيرات الكامنة و يطلق عليها عدة مسميات مثل المتغيرات المشاهدة أو الملاحظة Observed أو المقاسة Measurable

ب **التصنيف الثاني:** المتغيرات الخارجية و المتغيرات الداخلية (Malhotra, 2014)

• المتغيرات الخارجية Exogenous Variable

ما يعادل متغير مستقل كامن مع عدة عناصر، يتم تحديد المتغير الخارجي من خلال العوامل الخارجية للنموذج وليس له علاقة بالمتغيرات أو البنيات الأخرى.

• المتغيرات الداخلية Endogenous Variable

ما يعادل متغير تابع كامن مع عدة عناصر، يتم تحديده من خلال البنيات أو المتغيرات الداخلية للنموذج وبالتالي يعتمد على البنيات الأخرى.

ج التصنيف الثالث: المتغيرات ذات التأثير غير المباشر و المتغيرات ذات التأثير المباشر (القهوجي و أبو عواد، 2018)

• المتغيرات ذات التأثير غير المباشر **Indirect Effect**

و هي المتغيرات التي تؤثر في متغير ما بواسطة متغير آخر داخل النموذج (تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع من خلال متغير ثالث).

• المتغيرات ذات التأثير المباشر **Direct effect**

و هي المتغيرات التي تؤثر مباشرة في متغير آخر داخل النموذج (تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع دون متغير ثالث).

3- أنواع نماذج تقنية SEM: (Malhotra, 2014)

أ نموذج القياس:

و هو أول النموذجين الذي يتم تقييمه بالنمذجة بالمعادلات الهيكلية، حيث يعكس النظرية التي تميز المتغيرات الظاهرة لكل بنية لتقييم موثوقيتها.

ب نموذج الهيكلية:

و هو ثاني النموذجين المُقدر خلال النمذجة فهو يعكس النظرية التي تميز الطريقة التي ترتبط بها البُنيات مع بعضها البعض.

4- أنماط النماذج:

تتعامل منهجية النمذجة بالمعادلات الهيكلية مع عدة أنماط أهمها:

أ نماذج الانحدار **Regression models**:

تتكون نماذج الانحدار من متغيرات مشاهدة فقط حيث يتم فيها تفسير متغير مشاهد تابع أو التنبؤ به من خلال واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة. (المهدي، 2007)

ب نماذج المسار **Path Models**:

هي مخططات بيانية تستخدم لعرض الفرضيات و العلاقات بين المتغيرات المراد فحصها عند استخدام نمذجة بالمعادلات الهيكلية على أساس النظريات و الدراسات السابقة (هار، هالت، غينكل، و زارستد، 2020). و الفرق الأساسي بين نموذج المسار و نموذج الانحدار أنه في تحليل المسار يستطيع الباحث إيجاد علاقات التأثير و التأثير بين المتغيرات محل الدراسة أما في تحليل الانحدار يستطيع الباحث التعرف على تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة فقط، و لا تمكنه نماذج الانحدار من بحث تأثير المتغيرات التابعة بعضها على البعض (المهدي، 2007).

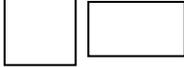
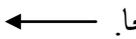
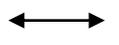
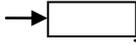
ج نماذج العاملية **Factor Models**:

و هي تضمن المتغيرات المشاهدة التي يفترض أن تقيس واحدا أو أكثر من المتغيرات الكامنة (المستقلة أو التابعة)، و بالطبع تقتصر هذه النماذج على النمط التوكيدي من التحليل العاملية إلا أن ذلك لا يعني أنها تغفل النمط الاستكشافي، فعادة ما يكون التحليل الاستكشافي إجراء سابقا للتحليل التوكيدي (المهدي، 2007).

و يتجلى الفرق بينهما في أن التحليل الاستكشافي يولد النموذج أو الفرض أي أن الباحث ينطلق من المجهول ليستكشف أبعاد المقياس أو البنية. أما في التحليل التوكيدي فإن الباحث ينطلق من افتراض معلوم يريد التحقق منه ميدانيا و تحديد مدى مطابقة نمودجه للبيانات الميدانية، لذلك في التحليل العاملية التوكيدي لا بد و أن يبدأ الباحث بفرض صفري ينص على عدم وجود فروق بين النموذج النظري و البيانات الميدانية (المهدي، 2007).

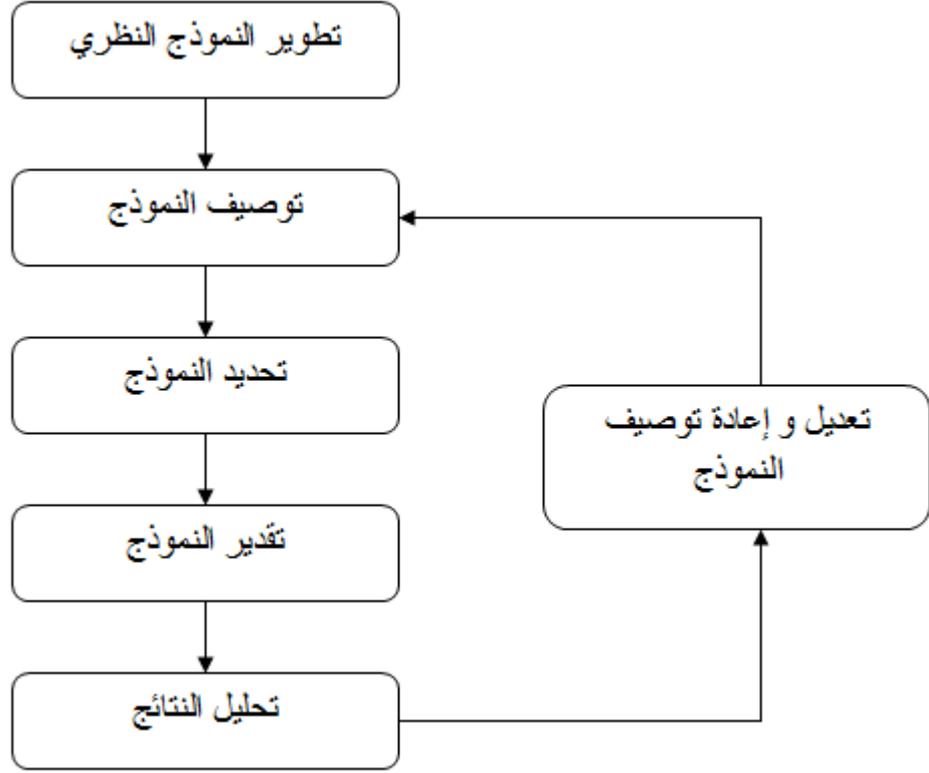
(6) لغة النمذجة بالمعادلات الهيكلية: (تيغزة، 2012) (المهدي، 2007) (هار، هالت، غينكل، و زارستد، 2020)

يتم توضيح النموذج الهيكلي برسوم تخطيطية و أشكال متعارف عليها لتوضيح المتغيرات و المسارات أو العلاقات بين هذه المتغيرات المختلفة متمثلة في:

- 1- تدل الأشكال المستطيلة أو المربعة على المتغيرات المقاسة أو الملاحظة أو المؤشرات. 
 - 2- تدل الأشكال البيضاوية أو الدوائر على المتغيرات الكامنة و التي تقاس بالمتغيرات المشاهدة أو المؤشرات. 
 - 3- تدل الأسهم المستقيمة ذات الاتجاه الواحد على أثر المتغير الذي ينطلق منه السهم على المتغير الذي ينتهي عنده السهم، حيث أنه إذا إنطلق من المتغير الكامن سهم أو عدة أسهم يعتبر متغير كامن مستقل أما إذا إنتهى عنه سهم أو عدة أسهم فيعتبر متغيرا تابعا. 
 - 4- يدل السهم مزدوج الاتجاه المحدب أو المقعر أو المستقيم على علاقة الارتباط أو التغاير بين متغيرين. 
 - 5- تدل الأسهم على علاقة سببية تبادلية. 
 - 6- خطأ البناء للمتغيرات الكامنة. 
 - 7- خطأ القياس للمتغيرات المشاهدة و يمثل التباين غير المفسر عند تقدير نماذج المسار 
- (7) مراحل بناء نموذج المعادلات الهيكلية: (Roussel & Wacheux, 2005)

لقد تم تصور نماذج المعادلات الهيكلية منذ نشأتها كطرق تأكيدية، تستخدم في المرحلة النهائية من البحث لتأكيد صحة البُنى الداخلية للنموذج واختبار الفرضيات لنموذج تحليلي أو نظري. لذلك، يجب على مستخدم هذا النوع من الأساليب أولاً تصميم إطار نظري وصياغة الفرضيات.

تمر مراحل النمذجة بالمعادلات الهيكلية بستة خطوات ممثلة في الشكل أدناه:
الشكل رقم (16): مراحل النمذجة بالمعادلات الهيكلية



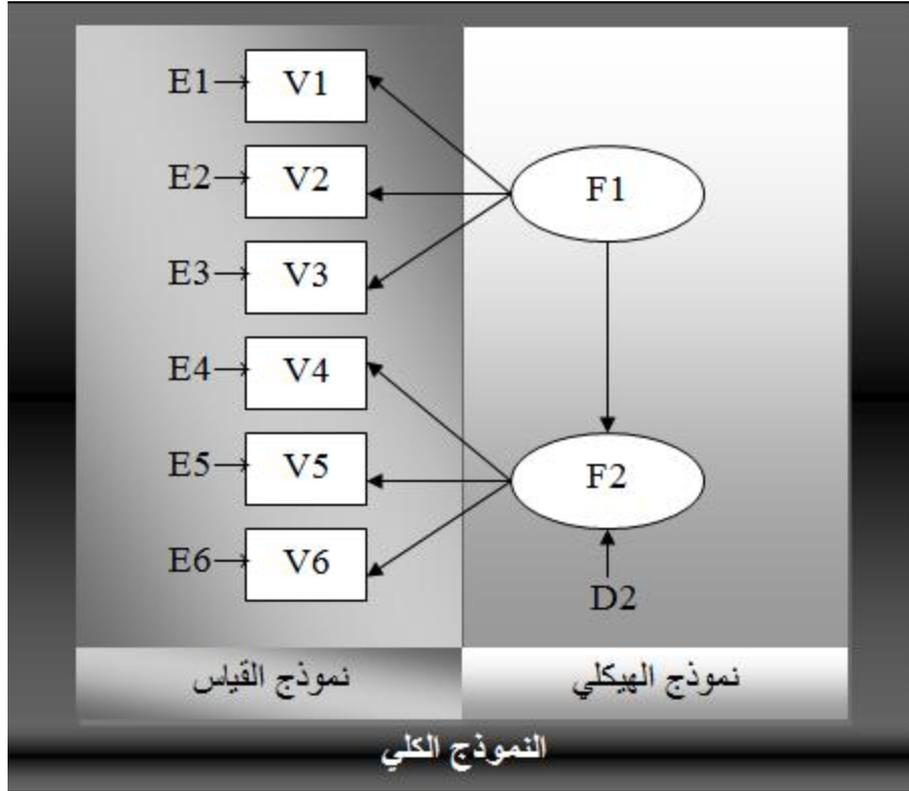
المصدر: (Roussel & Wacheux, 2005)

1- تطوير نموذج نظري:

يعتمد نموذج المعادلات الهيكلية على صياغة نوعين من النماذج: نموذج القياس والنموذج الهيكلية. ففي نموذج القياس نلاحظ أن كل متغير كامن مرتبط بمؤشرات، حيث أن هذه العلاقة بينهما تمثل مدى مساهمة العامل المُقدرة من خلال تحليل العامل التوكيدي و تتضمن عملية التقدير هذه خطأ قياس لكل مؤشر.

أما بالنسبة للنموذج الهيكلية أو البنائي فهو عبارة عن مجموعة العلاقات الخطية التي تربط بين المتغيرات الكامنة كما يمثل أيضا الفرضيات الخاصة بظاهرة معينة (كل ارتباط يمثل فرضية) بالإضافة إلى خطأ القياس المُقدر لكل متغير كامن تابع. و التمثيل البياني أدناه يوضح نموذج المعادلات الهيكلية.

الشكل رقم(17): نموذج للمعادلات الهيكلية



المصدر: (Roussel & Wacheux, 2005)

2- توصيف النموذج:

من خلال الشكل رقم (16) يمكن فهم كيفية توصيف النموذج الكلي. كمرحلة أولى يتم دراسة المستوى النظري والتجريبي للعلاقات الخطية بين المتغيرات الكامنة و مؤشرات قياسها (المتغيرات المُشاهدة)، ينتج عن ذلك صياغة فرضيات حول العلاقات الخطية الافتراضية بين المتغيرات الكامنة والمتغيرات الظاهرة و هذا يسمى بـ (نموذج القياس)، أما النموذج الناتج عن فرضيات العلاقات الخطية بين المتغيرات الكامنة التفسيرية والتابعة يسمى بـ (النموذج الهيكلية).

المرحلة الثانية تتمثل في التحديد الرسمي لجميع روابط في النموذج الكلي التي يجب دراستها سواء كانت أحادية الاتجاه أو متبادلة. فيما يتعلق بنموذج القياس، يتم تحديد الروابط بين المتغيرات الكامنة و المؤشرات. ثم بالنسبة للنموذج الهيكلية. في الأخير، يتم توصيف النموذج من خلال تحديد المعالم المختلفة التي يجب تقديرها: عوامل الانحدار، الارتباط، التباين المشترك، أخطاء القياس.

3- تحديد النموذج:

يقصد به إيجاد حل وحيد. و هذا يعني مُقدر واحد لكل من معلمة من المعلمات (معامل الارتباط، التباين، الانحدار، تكوينات العوامل). و تزداد صعوبة تحديد النموذج مع مستوى تعقيده.

كما تجدر الإشارة إلى أنه يجب توفر بعض الشروط لتحديد النموذج. الأول هو أن يكون عدد المشاهدات في قاعدة البيانات أكبر من المعالم المقدرة. والثاني هو غياب مشكل التعدد الخطي بين المؤشرات. و الثالث يشير إلى مشاكل درجات الحرية و التي تحسب على النحو التالي:

$$ddl = 1/2 [(p + q)(p + q + 1) - t]$$

ddl: درجة الحرية

p: عدد مؤشرات المتغير الكامن التابع.

q: عدد مؤشرات المتغير الكامن المفسر.

t: عدد العوامل المقدرة في النموذج النظري.

إن تأثير درجات الحرية على تحديد النموذج له نوعان. أولاً، من الضروري أن يكون عدد درجات حرية النموذج أكبر أو يساوي الصفر. فعندما تكون درجات الحرية مساوية للصفر، يقال أن النموذج "محدد بدقة". في هذه الحالة، يجب أن تكون ملائمة النموذج النظري للبيانات مثالية. ومع ذلك، ليس لها فائدة نظرية، فهذا يعني أنه لم يتم تحديد أي معلومات جديدة. أما عندما تكون درجة الحرية أكبر من الصفر، يقال أن النموذج "محدد بشكل مفرط". أي يوجد المزيد من المعلومات في مصفوفة البيانات الأولية و هذا هو الوضع المرغوب فيه. ثانياً، يقال أن النموذج "غير محدد". عندما تكون عدد المعالم المراد تقديرها أكبر من عدد المعالم المتاحة. في هذه الحالة ترفض البرمجيات مشيرتاً إلى أن النموذج "مجهول الهوية" أو أن "درجة الحرية سلبية".

4- تقدير النموذج: في هذه المرحلة من معالجة نموذج المعادلات الهيكلية، يجب حل مشكلتين. أولاً، اختيار نوع مصفوفة بيانات: مصفوفة الارتباط أو مصفوفة التباين – التباين المشترك. ثانياً، اختيار إجراءات تقدير النموذج اللازمة لتقدير جميع المعلمات بالإضافة إلى تحديد حجم العينة.

أ اختيار نوع مصفوفة البيانات:

- مصفوفة التباين- التباين المشترك تتلاءم مع مقارنة بين بيانات مختلفة لمجتمع، أو عينة، أو نموذج.
- مصفوفة الارتباطات تتناسب مع مقارنة عوامل لنفس النموذج، كما أن مصفوفة الارتباط هي عبارة عن مصفوفة التباين – التباين المشترك المعيارية.

حسب (Roussel & Wacheux, 2005) يميل الاحصائيين إلى مصفوفة الارتباط في حالة التحليل العاملي التوكيدي، في حين يفضل مصفوفة التباين – التباين المشترك في حالة التحليل العاملي التوكيدي لعدة مجموعات، و تحليل الأثر غير الخطي.

- ب طريقة التقدير:** من الضروري أولاً التعامل مع مشكلة ملائمة النموذج للبيانات، اختيار طريقة التقدير، وأخيراً شروط حجم العينة.
- ملائمة النموذج للبيانات: يتكون اختبار نموذج المعادلات الهيكلية من اختبار البيانات للفرضية الصفرية التالية:

H0: تتناسب البيانات المقدرة من النموذج النظري بشكل جيد مع البيانات التجريبية ويعني رفض الفرضية الصفرية عدم التحقق من صحة النموذج النظري والعكس صحيح إذا تم قبول الفرضية فإذا كانت ملائمة النموذج النظري للبيانات تعتبر جيدة (Good Fit)، في هذه الحالة تقترب عناصر مصفوفة البواقي من الصفر. و عليه يمكن قبول الفرضية الصفرية وكذلك النموذج النظري.

■ اختيار طريقة تقدير البيانات: حالياً يتم استخدام تقنيتين في مجال علوم الإدارة: تعتمد الطريقة الأكثر انتشاراً على تحليل التباين المشترك (CBSEM) و تتمثل في تقنية التشابه الأقصى، والتي تسمى غالباً "طريقة Lisrel" (Lacroux, 2008) تسمى أيضاً (Maximum Likelihood) و هي الطريقة المستخدمة في أغلب البرمجيات. و حسب (Roussel & Wacheux, 2005) و بشكل عام، يبدو من تحليلات الدراسات الإحصائية أن طريقة التشابه الأقصى هي الأكثر استعمالاً و الأكثر دقة. أما التقنية الأخرى تعتمد على تحليل التباين (VBSEM) تسمى بطريقة المربعات الصغرى الجزئية (PLS) (Lacroux, 2008).

ج حجم العينة: يحدد Hair & al (1998) أربعة عوامل تؤثر على حجم العينة لمعالجة النمذجة بالمعادلات الهيكلية تتمثل في:

- مستوى تحديد النموذج: الذي يعتمد على عدد المعالم المقدرة و درجة التعقيد. فكلما زادت عدد المتغيرات الكامنة و مؤشرات النموذج النظري كلما زادت العلاقات تعقيداً (أثر متبادل، أثر الوسيط، أثر الثابت، الحر و القيود) و ارتفع عدد المعالم المقدرة، و عليه توجب زيادة حجم العينة.
- حجم النموذج: يعتمد أيضاً على عدد المتغيرات الكامنة و المؤشرات المُشكِّلة لهذا النموذج. و يستحسن أن يكون حجم العينة أكبر من عدد الارتباطات و التباينات المشتركة لمصفوفة البيانات الأولية، بمعنى يكون حجم العينة أكبر من عدد المعالم المقدرة.
- التوزيع الطبيعي للبيانات المعالجة: تقترح فرضيات التوزيع الطبيعي المتعددة تطبيق قاعدة تجريبية من خمسة عشر فرداً لكل معلمة يتم تقديرها.
- اختيار طريقة تقدير: فيما يخص اختيار طريقة تقدير فإن حجم العينة الملائم للطريقة الأكثر استخداماً (طريقة التشابه الأقصى) يكون خمسين فرداً.

و يمثل الجدول أدناه الحد الأدنى لحجم العينة حسب (هار، هالت، غينكل، و زارستد، 2020)

جدول رقم (12): متطلبات الحد الأدنى لحجم العينة اللازمة

مستوى الدلالة												أكبر عدد من الأسهم التي تتجه نحو متغير
%1				%5				%10				
قيمة R ² الدنيا				قيمة R ² الدنيا				قيمة R ² الدنيا				
0.75	0.5	0.25	0.1	0.75	0.5	0.25	0.1	0.75	0.5	0.25	0.1	
10	19	47	130	8	14	33	90	7	11	26	72	2
12	22	53	145	9	16	37	103	8	13	30	83	3
14	24	58	158	11	18	41	113	9	15	34	92	4
15	26	62	169	12	20	45	112	10	17	37	99	5
16	28	66	179	13	21	48	130	12	18	40	106	6
18	30	69	188	14	23	51	137	13	20	42	112	7

المصدر: (هار، هالت، غينكل، و زارستد، 2020)

5- تحليل النتائج: تُفسر النتائج في نهاية تقدير النموذج النظري وتحديده. حيث يتم تقييم جودة ملائمة أو مطابقة النموذج للبيانات، و تطابق جيد هو شرط ضروري لتفسير النتائج.

أ **جودة مطابقة النموذج للبيانات:** يتمثل تقييم النموذج في تقييم جودة مطابقة النموذج النظري للبيانات التجريبية. يشير هذا التعبير إلى تحليل يتم على عدة مراحل يتم من خلالها تقييم المطابقة على التوالي: النموذج الكلي، نموذج القياس، ثم النموذج الهيكلي.

- **تقييم النموذج الكلي:** يتم اختبار ملائمة النموذج الكلي باستخدام عدة مؤشرات ذات خصائص مختلفة. تنقسم المؤشرات المقترحة من قبل الإحصائيين إلى ثلاث مجموعات:
 - مؤشرات المطابقة المطلقة للنموذج الكلي.
 - تتيح المؤشرات التقاربية مقارنة بين النموذج الذي تم اختباره بنموذج تجريبي. وتسمى أيضاً هذه المؤشرات بمؤشرات التعديل النسبي.
 - تتيح مؤشرات التوزيع إمكانية تقييم التعديل لكل معلمة مقدره. وهي تقوم على مبدأ تعظيم (الكمية) من التعديل بواسطة المعلمة.

يلخص الجدول 11 مؤشرات التقييم الرئيسية المستخدمة في هذا النوع من الدراسة الإحصائية.

جدول رقم (13): مؤشرات المطابقة

المؤشرات	القيمة المفتاحية
مؤشرات المطابقة المطلقة كاي تربيع χ^2 AGFI ، GFI SRMR ، RMR RMSEA	لا يوجد $0.9 <$ الأكثر اقتراباً من الصفر أقل من 0.08 أو إذا أمكن أقل من 0.05
مؤشرات المطابقة التقاربية NFI TLI CFI	$0.9 <$ $0.9 <$ $0.9 <$
مؤشرات التوزيع CAIC ، AIC PGFI ، PNI	أقل قيمة محصورة بين 1 و 2 أو بين 3 و 5 أقل قيمة ممكنة عند المقارنة أكبر قيمة ممكنة عند المقارنة

المصدر: (Roussel & Wacheux, 2005)

■ **تقييم نموذج القياس:** يتضمن تقدير نموذج القياس ثلاثة أنواع من التحليل، تمثل هذه المراحل الثلاث بالضبط تحليل العامل التوكيدي.

موثوقية البناءات (المتغير الكامن): يمكن تقييم موثوقية البناءات من خلال معامل ألفا كرونباخ. ومع ذلك، فإن معامل RHO للتماسك الداخلي الذي طوره (1971) joreskog يبدو أكثر ملائمة لطرق المعادلات الهيكلية.

ومع ذلك، فإن هذا المعامل قليل الاستخدام نسبياً على عكس ألفا كرونباخ، يعتمد سلوكه على عدد المتغيرات الظاهرة و حجم العينة. علاوة على ذلك، لا توجد قواعد دقيقة لتفسير هذا المعامل. يتم تطبيق نفس المعايير كما هو الحال مع alpha cronbach مع الأخذ في الاعتبار أن موثوقية التماسك الداخلي للبناءات تكون جيدة إذا كانت قيمة RHO أكبر من 0.7 أو 0.8 وفقاً للمؤلفين fornell and laker (1981).

صلاحية البناءات: يجب الأخذ بعين الاعتبار معيارين لتقييم صحة البناءات: الصلاحية المتقاربة والصلاحية التمييزية. تتوافق الصلاحية المتقاربة مع قدرة المؤشرات على تقديم المؤشرات لنتائج قريبة مما يمكن الحصول عليه مع مؤشرات أخرى من نفس البناء. أما بالنسبة للصلاحية التمييزية، فهي تمثل قدرة المؤشرات على توليد نتائج مختلفة عن مؤشرات لبناءات أخرى. هذين الاختبارين تم اقتراحهما من قبل (Fornell & larker (1981 و طورها (Bagozzi & Yi (1989. يُظهر البناء صحة متقاربة مُرضية إذا وفقط إذا كان الاختبار t المرتبط بكل مساهمة عاملية معنوي (أكبر من 1.96 أي $p=0.05$) لأنه يشير إلى أن كل مؤشر مرتبط بمتغير كامن يشترك في التباين معه أكثر من البنيات الأخرى.

يكون للبنية صلاحية تمييزية مرضية، عندما يتحول النموذج الذي يتم اختباره، من خلال ترك الارتباطات الحرة بين المتغيرات الكامنة المختلفة، تظهر بشكل أفضل من النموذج حيث يكون الواحد هو قيمة الارتباطات بين هذه المتغيرات. هذا يعني أن الفرق في كاي تربيع بين نموذجين يجب أن يكون معنوي فيما يتعلق بالاختلاف في درجات الحرية الملاحظة.

تعديل نموذج القياس: هذا الاختبار يتبع نفس الإجراءات المتبعة لتقييم مطابقة النموذج الكلي. في أغلب الأحيان يتشابه نموذج القياس للمتغيرات الكامنة مع ذلك الذي اقترحت النماذج النظرية أو التجريبية الأخرى. لذلك، يتم استخدام المؤشرات التقاربية بشكل خاص لمقارنة النماذج الأخرى ولتوضيح أي منها يقدم أفضل تعديل ملائم.

■ **تقييم نموذج الهيكلية:** في خطوة نهائية، يتم تقييم ملائمة النموذج الهيكلية. تتطلب هذه المرحلة التحقق من أن العلاقات الخطية بين المتغيرات الكامنة التي حددتها المعاملات الهيكلية (وتسمى أيضاً معاملات الانحدار) ذات دلالة احصائية (تختلف عن الصفر)، كما تقدم البرمجيات اختبار t ستودنت. يتم اتباع نفس الخطوات المذكور سابقاً لتقييم الصلاحية المتقاربة.

بالإضافة إلى هذا التحليل، يمكن تحليل معاملات الانحدار أو المعاملات الهيكلية المعيارية التي تتراوح بين -1 و $+1$ وكلها متساوية. فهي مشابهة لمعاملات Beta للانحدار. وبالتالي، كلما كانت القيمة المطلقة للمعامل أقرب إلى 1 ، كلما كانت العلاقة الخطية أقوى، والعكس بالعكس.

وأخيراً، من خلال المقارنة مع الانحدار، يمكن تحليل النسبة المئوية للتباين المفسر لكل متغير كامن تابع. الذي يكون مشابه لمعامل التحديد R^2 في الانحدار. فكلما كانت النتيجة أعلى، كلما أخذنا في الاعتبار أن المتغير التابع يفسر جيداً المتغيرات الأخرى المرتبط بها.

6- تعديل و إعادة توصيف النموذج: في نهاية خطوات النمذجة بالمعادلات الهيكلية، يعتبر النموذج النظري مقبول و يمكن أخيراً تفسير النتائج، تستند هذه الأخيرة إلى مقارنة النتائج مع فرضيات النموذج النظري. يتكون تفسير النتائج من الإجابة على ثلاثة أنواع من الأسئلة:

- هل العلاقات النظرية معنوية إحصائية؟
- هل تُسلط النماذج النظرية الأخرى ضوءاً إضافياً من خلال طرح فرضيات بديلة؟
- هل تسير العلاقات المعنوية في الاتجاه الذي تفترضه النظرية؟

للمساعدة في الإجابة على هذه الأسئلة الثلاثة، من الضروري معالجة مشكلتين تقنيتين تظهران في نهاية التحليل: اختيار حل معياري، وإعادة تحديد النموذج المحتملة.

أ **حلول معيارية و غير معيارية:** يمكن للمعالم التي تم تحليلها (المساهمات العاملية والمعاملات الهيكلية / الانحدارية أن تكون معيارية). في هذه الحالة، جميع المعالم لها نفس القيم القصوى -1 و

+1 كما تشير المعاملات القريبة من الصفر إلى أن التأثيرات الخطية ضعيفة، وبالعكس عند الاقتراب من 1 فإن الحل المعياري عملي جدًا لمقارنة حجم التأثيرات التي يتم قياسها بين متغيرات النموذج نفسه. ومع ذلك، يقتصر تحليل النتائج على العينة المدروسة، باستثناء مقارنة المعاملات بين عدة عينات، على العكس مع حل غير معياري حيث يمكن مقارنة المعاملات واحدة تلو الأخرى بين العينات.

ب إعادة توصيف النموذج نظري: وهو يتمثل في إضافة أو حذف المعالم المقدرة من النموذج الذي تم اختياره. مع مراعاة أن أي تعديل يجب أن يكون مبني على حجة نظرية. بالإضافة إلى ذلك، تقدم البرمجيات مؤشرات لتسهيل تحديد المتغيرات المعنية بإعادة التوصيف. المؤشر الأول هو اليواقي المعيارية والثاني هو مؤشر التعديل.

III. الأثر الكلي و المباشر غير المباشر: (El Akremi & Roussel, 2005)

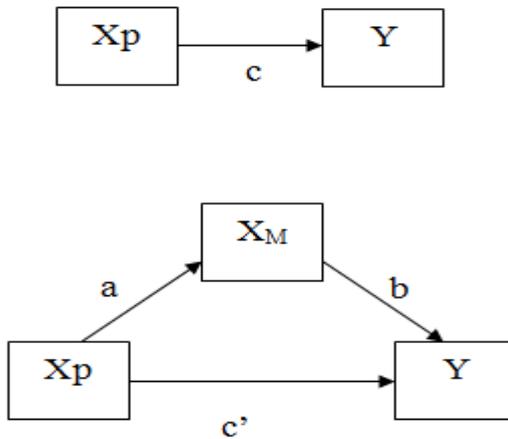
تم تطوير عدد من الأساليب المنهجية لاكتشاف وتقدير تأثيرات الوساطة. أفضلها هي طريقة النمذجة بالمعادلات الهيكلية، حيث تعتمد على تحسين اختبارات المعنوية والاستدلالات الإحصائية التي تجعل من الممكن أيضًا إنشاء مجال الثقة للتأثيرات التقديرية للوسيط.

1 مفهوم الأثر غير المباشر (الوساطة):

تعمل هذه المتغيرات الوسيطة على تحسين فهم العمليات التي تربط المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة و يحدد المتغير الوسيط كيفية تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع. حيث يؤثر المتغير المستقل الأول على متغير وسيط ثانٍ والذي بدوره يؤثر على المتغير التابع، وبالتالي فإن المتغير الوسيط يجعل من الممكن شرح كيفية عمل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، من خلال تفكيك هذه العلاقة إلى تأثير مباشر وتأثير غير مباشر بوساطة. فهو متغير ينقل بشكل كامل أو جزئي تأثير متغير المستقل على متغير التابع.

يعرف (Barron & Kenny (1986) المتغير الوسيط بـ: " الآلية التي من خلالها يمكن للمتغير المستقل الرئيسي التأثير على متغير تابع معين (... متغير يعمل كوسيط يفسر العلاقة بين متغير مستقل ومتغير تابع ".

الشكل رقم (18): أثر المتغيرات الوسيطة



المصدر: (El Akremi & Roussel, 2005)

يتمثل دور متغير الوسيط X_M في تقسيم الأثر الكلي (c) للمتغير المستقل X_P على المتغير Y إلى تأثير مباشر (c') وتأثير غير مباشر (ab)، وبما أن المتغير الوسيط لا يمكن أن يعكس اتجاه العلاقة بين X_P و Y ، فإن (c) و (c') يجب أن يكونا دائماً من نفس العلامة، أو (c') يجب أن يكون مساوية لصفر.

2) تصنيف المتغيرات الوسيطة:

تشكل المتغيرات الوسيطة مجموعة متنوعة من متغيرات التوصيف ذات تأثيرات مميزة وروابط مع المتغيرات الأخرى المستقلة والتابعة. يمكن أن تتدخل متغيرات الوساطة كلياً أو جزئياً لتمرير تأثير متغير مستقل على متغير التابع.

يُميز Barron & Kenny (1986) بين نوعين من الوساطة: الوساطة الكلية والوساطة الجزئية. بشكل عام ووفقاً للشكل أعلاه، يتحقق تأثير الوساطة (a) عندما تؤثر معنويًا تغيرات المتغير (X_P) على المتغير الوسيطي التابع (X_M)، وكذلك التغيرات في المتغير الوسيطي تؤثر معنويًا (b) على المتغير التابع (Y). المتغير الوسيط الكلي هو متغير ينقل بشكل كامل تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع. في هذه الحالة، يتم إلغاء التأثير المباشر (c') تمامًا مع إدخال المتغير الوسيط (X_M) في النموذج.

إحصائياً، تكون الوساطة كاملة عندما يختفي الارتباط المعنوي بين X_P و Y عن طريق التحكم في التأثيرات (a) و (b). و وفقاً لـ MacKinnon & al (1995)، يتم الحصول على التأثير غير المباشر عن طريق حساب (a*b):

$$c - c' = a * b$$

$$c - c' = a * b \text{ وساطة كاملة:}$$

الوساطة الكاملة تعني وجود متغير وسيط مهيمن واحد. و بالتالي فإن الوساطة الجزئية هي الأكثر شيوعاً. فإذا كانت الوساطة جزئية، فيجب أن يكون التأثير (c') أقل من الأثر الأولي (c) الذي تم الحصول عليه في غياب المتغير الوسيط:

$$c - c' = a * b > 0$$

$$c' \neq 0 ; c > c' \text{ الوساطة الجزئية:}$$

3) مراحل توسط المتغيرات:

MacKinnon & al (2002) يميز بين ثلاثة مناهج تحليلية رئيسية: (1) الطرق "السببية" المبنية على سلسلة من الاختبارات للآثار بين المتغيرات المختلفة، (2) طرق "اختلاف المعاملات" التي تتمثل في مقارنة معاملات الانحدار قبل وبعد إدخال المتغير الوسيط، (3) طرق "جداء المعاملات" التي تسمح بتفحص واختبار التأثيرات المباشرة وغير المباشرة.

تعد الأساليب "السببية" الأكثر استخداماً لاختبار الأثر الوسيطي. وهي تستند إلى النموذج الذي اقترحه Barron & Kenny (1986) وتم تحديته بواسطة Kenny & al (1998). ميزة هذا النموذج هو أنه يقدم طريقة بسيطة وواضحة وواسعة بما فيه الكفاية لدمج طرق التحليل الأخرى (اختلاف

المعاملات وجداء المعاملات)، و لا يزال يوصي المتخصصين في طرق المعادلة الهيكلية بهذه الطريقة.

يقدم (1998) Kenny & al. ; (1986) Baron & Kenny سلسلة من أربعة اختبارات متتالية ضرورية لاختبار التأثير الوسيط لمتغير X_M في عملية تأثير المتغير المستقل X_P على المتغير التابع Y :

الخطوة 1: إظهار أن الارتباط بين المتغير المستقل X_P على المتغير التابع هو معنوي، لذا يجب أن يكون المعامل (c) معنوي.

الخطوة 2: تبين أن المتغير المستقل X_P له تأثير معنوي على المتغير الوسيط X_M . يجب أن يكون المعامل (a) معنوي.

الخطوة 3: تبين أن العلاقة بين المتغير الوسيط X_M والمتغير التابع Y معنوي. يجب أن يبقى المعامل (b) بين X_M و Y معنوي.

الخطوة 4: لإثبات وجود وساطة كاملة بواسطة X_M ، فإن المعامل (c) الذي يربط X_P و Y يأخذ قيمة صفرية، بتثبيت X_M ، أي التحقق من أن $c = 0$ في وجود X_M وإلا فإن الوساطة جزئية.

وفقاً لـ (1998) Kenny & al، يجب التحقق من المراحل الأربع على التوالي لإظهار وجود دور وسيط للمتغير. إذا تم التحقق من الخطوات الثلاث الأولى فقط، فإن دور الوساطة يكون جزئي فقط.

$$c - c' = ab \neq 0$$

إذا كانت $a \neq 0$ و $b \neq 0$

حسب Ambler (1998)، يتم الحصول على النسبة المئوية لتأثير التوسط بالنسبة للتأثير الإجمالي بالصيغة أدناه، و تساوي 100% إذا كان التوسط كلياً:

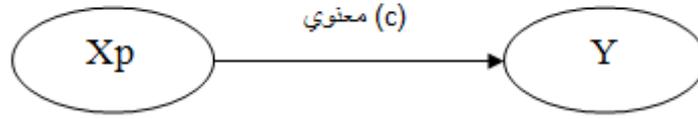
$$100 \cdot ab/c \text{ أو } 100 \cdot ab/(ab+c')$$

من أجل ضمان معنوية أثر التوسط والتحقق من معاملات (a) و (b)، (1998) Kenny & al يوصيان باستخدام اختبار Sobel (1996) لحساب الخطأ المعياري (Sab) للتأثير غير المباشر (ab). و يتم الحصول على خطأ Sab من الأخطاء المعيارية للمعاملات (a) و (b)، المسماة Sa و Sb. الاختبار بسيط للغاية يسمح بضمان معنوية دور الوساطة.

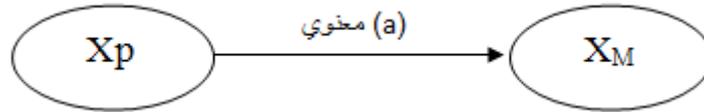
$$S_{ab} = ab / \sqrt{S_a^2 S_b^2 + b^2 S_a^2 + a^2 S_b^2}$$

الشكل رقم (19): نموذج Barron & Kenny لتحليل المتغيرات الوسيطة

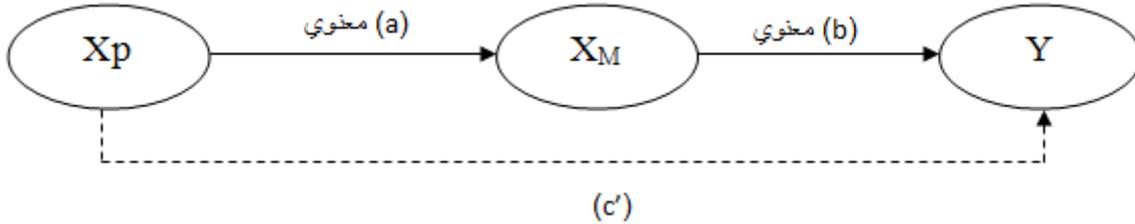
المرحلة الأولى: انحدار Y على Xp



المرحلة الثانية: انحدار XM على Xp



المرحلة الثالثة: انحدار Y على XM و Xp



المرحلة الرابعة:

التحقق من أن $c' = 0$ أو $c' < c$ ، التحقق من أن $a*b*c > 0$ ، حساب $a*b/c$ ، التحقق من اختبار Sobel

المصدر: (El Akremi & Roussel, 2005)

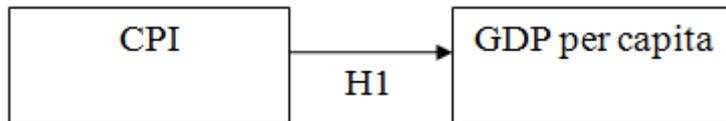
IV. تحليل النتائج و مناقشتها:

1) صياغة نموذج المعادلات الهيكلية:

نماذج الدراسة و فرضياتها:

الفرضية الأولى: يوجد أثر مباشر سلبي و معنوي للفساد على النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (20): النموذج الأول



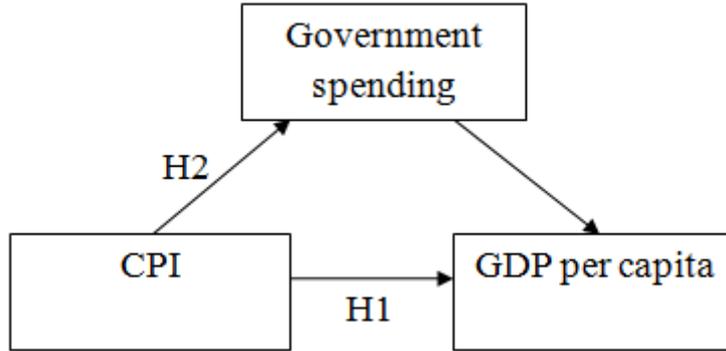
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

CPI: مؤشر مدركات الفساد.

GDP per capita: لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

الفرضية الثانية: يوجد أثر غير مباشر للفساد على النمو الاقتصادي عبر الإنفاق العام.

الشكل رقم (21): النموذج الثاني

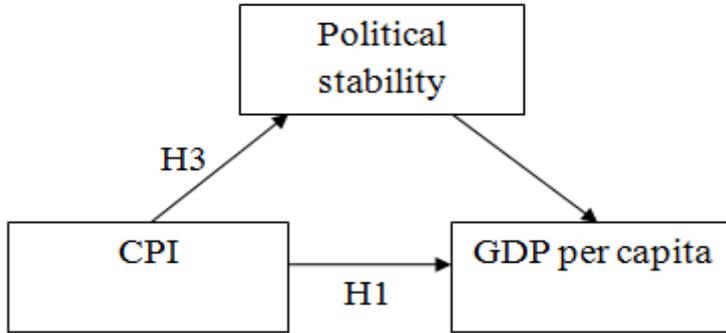


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

Government Spending: الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

الفرضية الثالثة: يوجد أثر غير مباشر للفساد على النمو الاقتصادي عبر الاستقرار السياسي.

الشكل رقم (22): النموذج الثالث

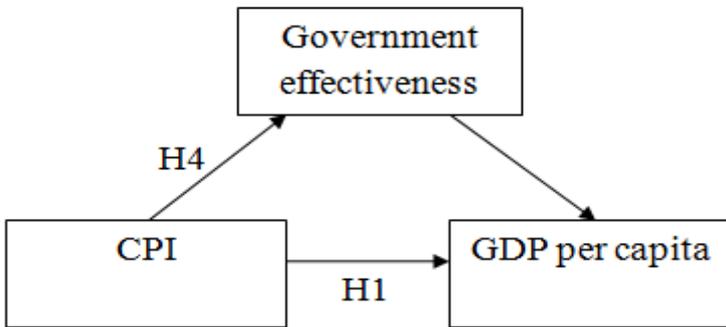


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

Political Stability: مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف و الإرهاب.

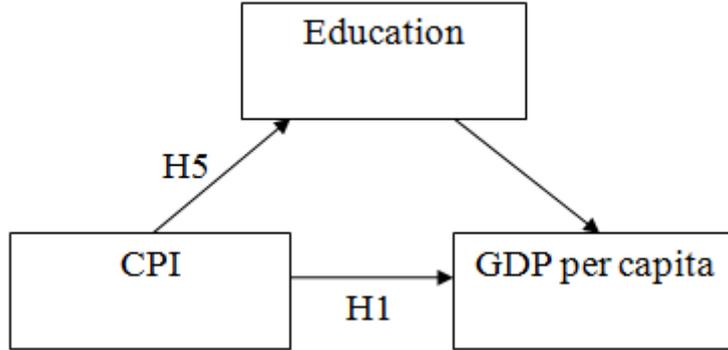
الفرضية الرابعة: يوجد أثر غير مباشر للفساد على النمو الاقتصادي عبر فعالية الحوكمة.

الشكل رقم (23): النموذج الرابع



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

Government Effectiveness: مؤشر فعالية الحكومة.
الفرضية الخامسة: يوجد أثر غير مباشر للفساد على النمو الاقتصادي عبر التعليم العالي.
الشكل رقم (24): النموذج الخامس



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

Education: نسبة التسجيل في التعليم العالي.

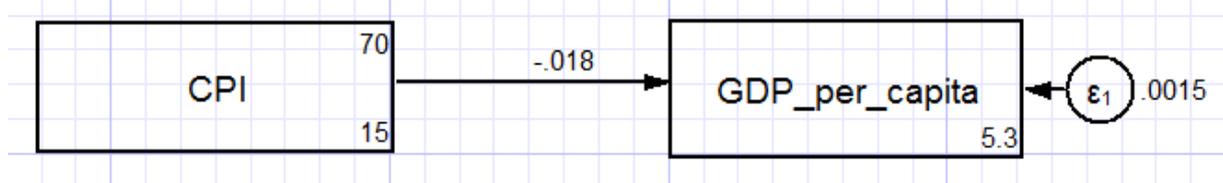
2) تقييم النموذج الهيكلي:

1- تحليل المسار:

سنقوم بتحليل المسار و تقييم جودة النماذج من خلال المؤشرات

• النموذج الأول:

الشكل رقم (25): تحليل المسار للنموذج الأول

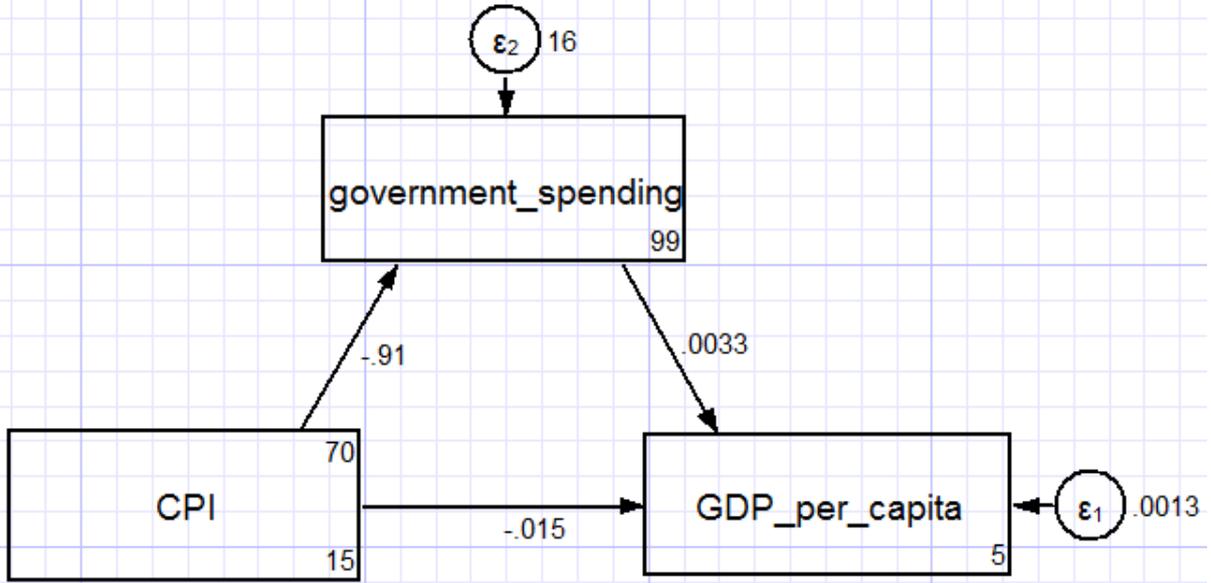


المصدر: مخرجات برنامج STATA

من خلال الشكل يمكن ملاحظة أن الفساد مقاسا بمؤشر إدراك الفساد يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي المقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. قيمة هذا الأثر قدرت بـ 1.8% أي أن زيادة الفساد بنقطة واحدة سيؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي بـ 0.018.

• النموذج الثاني:

الشكل رقم (26): تحليل المسار للنموذج الثاني

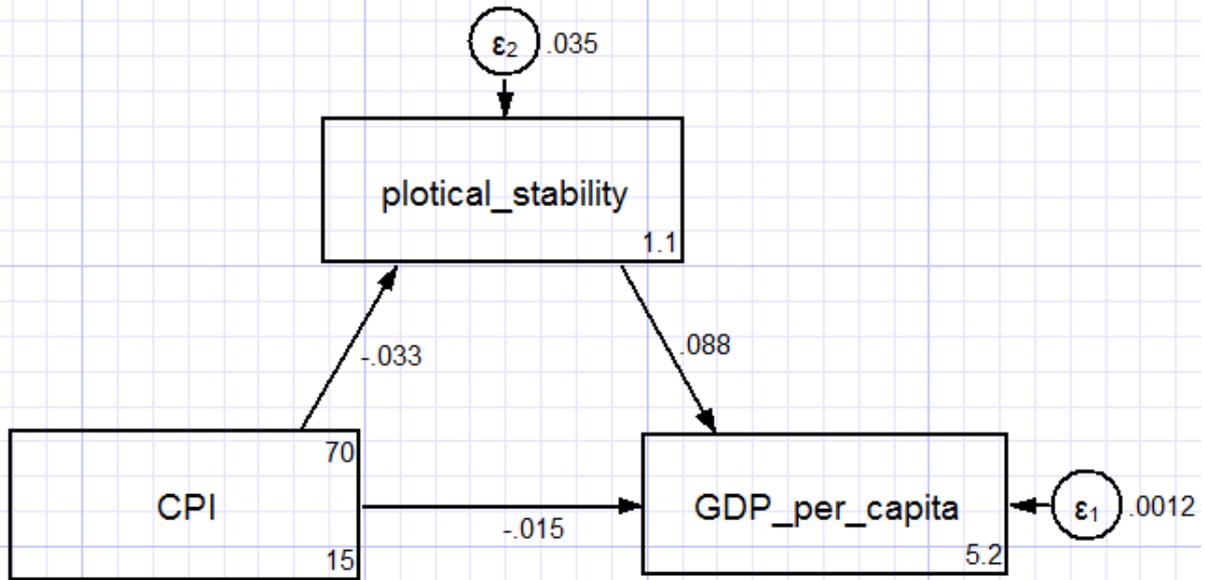


المصدر: مخرجات برنامج STATA

يُظهر من خلال الشكل وجود علاقة عكسية بين الفساد و الإنفاق الحكومي حيث بلغ معامل مؤشر الفساد (-0.91) بمعنى أن زياد الفساد بنقطة واحدة تخفض من الإنفاق العام ب (-0.91) في حين أن زيادة في هذا الأخير تزيد من النمو الاقتصادي ب (0.0033).

النموذج الثالث:

الشكل رقم (27): تحليل المسار للنموذج الثالث

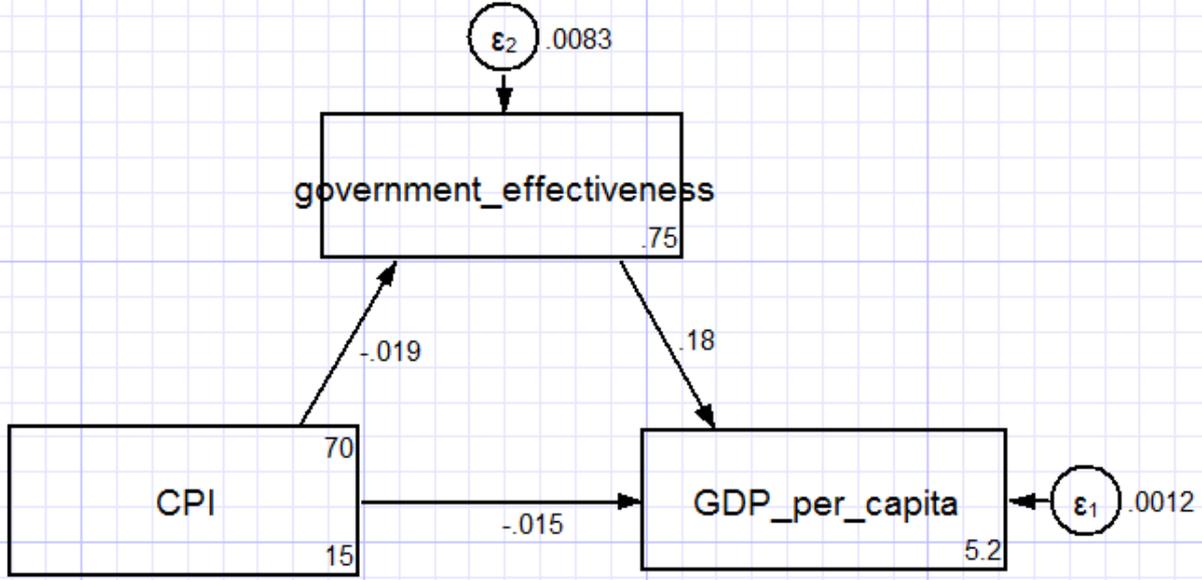


المصدر: مخرجات برنامج STATA

يُبين الشكل أعلاه أن أثر الفساد على الاستقرار السياسي قُدر بـ (3.3%) سلباً أي أن الزيادة في الفساد يترتب عنها الزيادة في عدم الاستقرار السياسي و هي نسبة معتبرة كون الفساد أحد أسباب عدم الاستقرار السياسي، بينما بلغ أثر مؤشر الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي (8.8%).

• النموذج الرابع:

الشكل رقم (28): تحليل المسار للنموذج الرابع

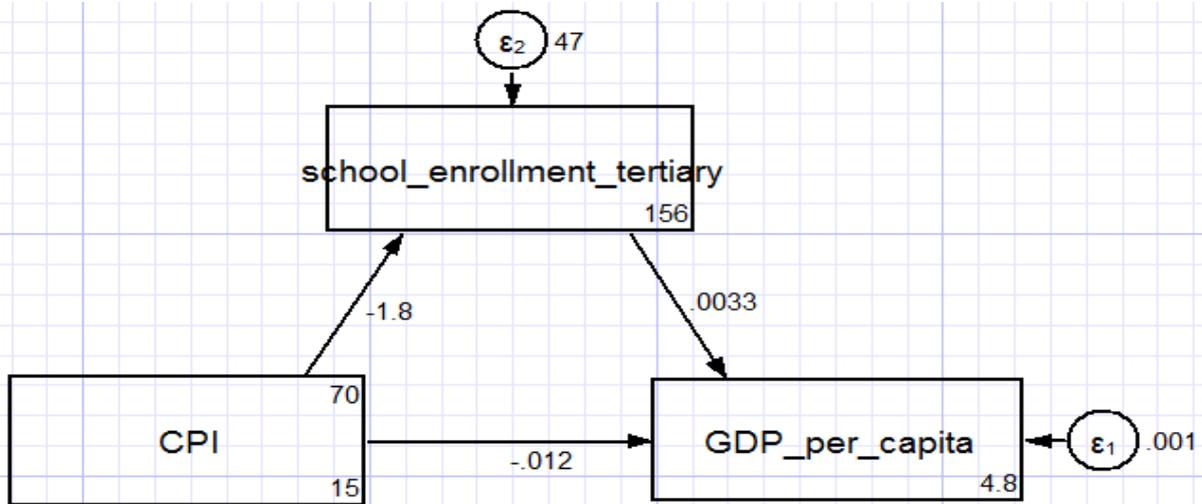


المصدر: مخرجات برنامج STATA

يُوضح الشكل أعلاه أن فعالية الحوكمة تتأثر بالفساد بحوالي (-0.019) أي أن انخفاض الفساد يزيد من فعالية الحوكمة بنسبة 1.9%، هذه الأخيرة تزيد من النمو الاقتصادي بما نسبته 18% و هي نسبة ذات أهمية كبيرة.

• النموذج الخامس:

الشكل رقم (29): تحليل المسار للنموذج الخامس



المصدر: مخرجات برنامج STATA

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

الشكل أعلاه يُشير إلى أن الفساد ذو تأثير مهم على التعليم العالي حيث أن الزيادة في الفساد بنقطة واحدة يؤدي إلى انخفاض في نسبة التسجيل في التعليم العالي بـ 1.8، بينما هذا الأخير يؤثر على النمو الاقتصادي إيجاباً بـ 0.0033 لكل زيادة واحدة في نسبة التسجيل في التعليم العالي.

2- تقييم جودة النموذج:

في هذه الخطوة سنقوم باختبار مدى تطابق النموذج مع البيانات التجريبية من خلال التطرق إلى بعض مؤشرات جودة المطابقة بشيء من التفصيل و ذلك باعتبارها المرحلة الأخيرة قبل اختبار الفرضيات.

• مؤشرات المطابقة المطلقة:

جدول رقم (14): مؤشرات المطابقة المطلقة

القيم	مؤشرات المطابقة المطلقة
27.524	كاي تربيع χ^2
16	درجة الحرية ddl
0.000	P-value
1.72	كاي تربيع / درجة الحرية χ^2/ddl
0.765	معامل التحديد CD
0.000	مؤشر جذر متوسط مربع البواقي المعيارية SRMR
0.000	مؤشر جذر متوسط مربع خطأ الاقتراب RMSEA

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج STATA

يوضح الجدول أعلاه أهم مؤشرات المطابقة المطلقة، ومن الواضح أن قيمة كاي تربيع المساوية لـ (27.524) المقابلة لدرجة حرية (16) غير معنوية. كنهج عام لتقييم النموذج، قد يكون كاي تربيع حساساً لحجم العينة. وبناء على ذلك تم التطرق إلى العديد من الإحصاءات البديلة أهمها مؤشر RMSEA الذي يعد أهم مؤشر للحكم على مدى جودة تطابق النموذج مع البيانات التجريبية و البالغ قيمته 0.000 و هي أقل من 0.05، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى كمؤشر SRMR و الذي فاقت قيمته 0.05 و عليه يمكن القول أن النموذج يتميز بحسن المطابقة المطلقة.

• مؤشرات المطابقة المقارنة:

• جدول رقم (15): مؤشرات المطابقة المقارنة

القيم	مؤشرات المطابقة المقارنة
1.000	مؤشر المطابقة غير المعياري - Tucker Lewis Index (TLI)
1.000	مؤشر المطابقة المقارن Comparative Fit Index (CFI)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج STATA

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

تهدف هذه المؤشرات إلى المقارنة بين نموذج الدراسة و النموذج المستقل (أسوأ نموذج)، و كما هو موضح في الجدول أعلاه فإن قيمة المؤشرين TLI و CFI مساوية للواحد الصحيح و بالتالي أكبر من 0.9 و عليه نقول أن النموذج يتسم بجودة المطابقة المقارنة.

3) اختبار فرضيات الدراسة:

1- اختبار الفرضية الأول:

جدول رقم (16): اختبار الفرضية الأولى

	Coef	Std. Err	P> z
Structural GDP_per_capita <-			
CPI	-0.018	0.0022	0.000
_cons	5.32	0.1592	0.000
Var(e.GDP_per_ capita	0.0015	0.0004	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات STATA

من خلال الجدول نلاحظ معنوية كل من معامل مؤشر إدراك الفساد و البالغ قيمته (-0.0179~-0.018) و الثابت المقدر ب (5.32). و عليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن الفساد له أثر سلبي و معنوي على النمو الاقتصادي.

2- اختبار الفرضية الثانية:

جدول رقم (17): اختبار الفرضية الثانية

	Coefficient	Std. Err	P> z
Structural GDP per capita <-			
Government spending	0.0033	0.0020	0.105
CPI	-0.0149	0.0028	0.000
_cons	4.9882	0.2536	0.000
Government spending <-			
CPI	-0.9078	0.2384	0.000
_cons	99.400	16.603	0.000
Var(e.GDP per capita	0.0013	0.0004	
Var(e.government spending	16.301	5.2890	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات STATA

يُوضح الجدول أعلاه أن معامل مؤشر الفساد على الإنفاق العام ($a = -0.91$) معنوي و كذا معامل الإنفاق العام ($b = 0.0033$) معنوي عند 10%. كما تشير معاملات المسار أيضا إلى انخفاض في أثر الفساد على النمو الاقتصادي إلى (-0.015) و ذلك راجع إلى أن جزء من الأثر المباشر للفساد على النمو يمر عبر قناة الإنفاق العام.

بما أن المسار a و المسار b معنويين نقبل الفرضية الثانية و التي مفادها أن الفساد يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق العام.

3- اختبار الفرضية الثالثة:

جدول رقم (18): اختبار الفرضية الثالثة

	Coefficient	Std. Err	P> z
Structural			
GDP per capita <-			
Political stability	0.0879	0.0431	0.042
CPI	-0.0150	0.0025	0.000
_cons	5.2257	0.1516	0.000
Political stability <-			
CPI	-0.0330	0.0110	0.003
_cons	1.0797	0.7668	0.159
Var(e.GDP per capita	0.0012	0.0003	
Var(e. political stability	0.0347	0.0112	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات STATA

كما سبق و ذكرنا في تحليل المسار فإن أثر الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي ايجابي (b) و كذا أثر الفساد على الاستقرار السياسي (a) سلبي و الجدول أعلاه يُبين أن هذه الآثار معنوية على غرار ثابت مؤشر الاستقرار السياسي الذي يظهر غير معنوي في عملية التقدير.

و عليه نقبل الفرضية الثالثة المتمحورة حول توسط الاستقرار السياسي بين الأثر السلبي للفساد على النمو الاقتصادي.

4- اختبار الفرضية الرابعة:

جدول رقم (19): اختبار الفرضية الرابعة

	Coefficient	Std. Err	P> z
Structural			
GDP per capita <-			
Government effectiveness	0.1834	0.0879	0.037
CPI	-0.0145	0.0026	0.000
_cons	5.1832	0.1580	0.000
Government effectiveness <-			
CPI	-0.0190	0.0053	0.000
_cons	0.7491	0.3749	0.046
Var(e.GDP per capita	0.0012	0.0003	
Var(e. Government effectiveness	0.0083	0.0026	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات STATA

يظهر اختبار النموذج الرابع معنوية معامل أثر الفساد على فعالية الحوكمة (a) و كذلك معنوية معامل أثرها على النمو الاقتصادي (b) و معنوية الثوابت و منه نقبل الفرضية الرابعة أن أثر الفساد يمر للنمو الاقتصادي من خلال فعالية الحوكمة.

5- اختبار الفرضية الخامسة:

جدول رقم (20): اختبار الفرضية الخامسة

	Coefficient	Std. Err	P> z
Structural			
GDP per capita <-			
School enrollment tertiary	0.0032	0.0010	0.002
CPI	-0.0121	0.0026	0.000
_cons	4.8148	0.2105	0.000
School enrollment tertiary <-			
CPI	-1.8097	0.4041	0.000
_cons	155.523	28.142	0.000
Var(e.GDP per capita	0.0010	0.0003	
Var(e. School enrollment tertiary	46.8325	15.194	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات STATA

يُشير الجدول أعلاه إلى أن التعليم له أثر معنوي على النمو الاقتصادي (b)، و أن الفساد له أثر معنوي و ذو أهمية على التعليم (a)، مما يمكننا القول أن الفرضية الرابعة محققة و أن انتشار الفساد يؤثر بشكل كبير على التعليم العالي في الجزائر.

• تحليل الأثر المباشر و غير المباشر و الكلي:

جدول رقم (21): الأثر المباشر و غير المباشر و الكلي للنماذج

	الأثر المباشر	الأثر غير المباشر				الأثر الكلي	اختبار Barron & Kenny	
		c'	a	b	a*b		c- c'=a*b	c > c'
Government spending	-0.018	-0.015	-0.91	0.0033	-0.003	0.033	محققة	محققة
Political Stability	-0.018	-0.015	-0.033	0.088	-0.003	0.033	محققة	محققة
Government Effectviness	-0.018	-0.015	-0.019	0.18	-0.003	0.033	محققة	محققة
School Enrollment Triatiry	-0.018	-0.012	-1.8	0.0033	-0.006	0.033	محققة	محققة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج STATA

بالاعتماد على اختبارات Barron & Kenny (1998) فإن الأثر الكلي (c = - 0.018) معنوي كما هو مذكور في النموذج الأول و الأثر غير المباشر لمؤشر الفساد على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يساوي (c' = -0.015).

و كما ذكرنا سابقا فإن آثار المتغيرات التي تتوسط العلاقة بين مؤشر الفساد و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كلها معنوية. و عند الإشارة إلى الجدول أعلاه فإن الشرط $c - c' = a*b$ محقق و عليه يمكن القول أن الإنفاق العام كنسبة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، الاستقرار السياسي و غياب العنف و الإرهاب، فعالية الحوكمة و نسبة التسجيل في التعليم العالي متغيرات وسيطية جزئية.

الخاتمة العامة

يُنَاقَشُ الفساد أحيانا كما لو كان مفهوماً واسع النطاق. و مع ذلك، عمليا فإنه يعمل على مستوى قطاعات معينة و بالتالي من المهم دراسة كيف تخلق البيئة المؤسسية حوافر للفساد في تقديم خدمات عامة معينة مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية و الاقتصاد الريعي، فعالبا ما ينتهي الأمر بالفاستدين في الوقوع ضحايا للانحرافات السلوكية، و قد يفشلون من الاستفادة من الرشوة و يفقدون سمعتهم. و قد يكون الدافع إلى الامتناع من الممارسات الفاسدة مصلحة ذاتية، فقد يتم رفض تلقي الرشاوي ليس بسبب القلق الأخلاقي و لكن بسبب عدم اليقين الذي يحيط بهذه الصفقات المشبوهة. هذه النتيجة تعد مقاربة جديدة للإصلاح، فيمكن خفض وتيرة الرشوة من خلال جعل المعاملة بالمثل غير مؤكدة و خفض استقرار المعاملات الفاسدة مما يجعلها أكثر ازعاجا

يقول Robert Klitgaard "نحن نحارب الفساد لأنه يضر أكثر مما نريد تحقيقه في المجتمع فهل يمكن فعل شيء حيال الفساد؟ الإجابة القصيرة هي نعم"، في جميع أنحاء العالم يجد المرء أمثلة و تجارب للدول التي أحرزت تقدما في مكافحة الفساد. ليس في كل مكان بالتأكيد، و حتى مع قصص النجاح التي عرفتها بعض الدول في مكافحة الفساد فإن التقدم ليس بين عشية و ضحاها، و النجاح دائما يكون غير مكتمل و إعادة انتشار الفساد دائما ما يمثل تهديدا.

يمكن الاعتبار من دول أخرى مرت بتجارب مكافحة الفساد و قد نجحت فيها كسنغافورة مثلا التي اتخذت التدابير الوقائية و علاج الآثار المختلفة للفساد. و بالطبع تختلف المشاكل و الاجراءات من دولة لأخرى فلا يمكن ببساطة تطبيق نفس التدابير على كل دولة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن للفساد آثار ايجابية على المدى القصير فهو يُعجل من الاجراءات البيروقراطية و يسرع في عملية الاستثمار و الإنتاج... إلخ، إلى أن هذه الآثار سرعان ما تصبح ضارة على المدى الطويل فهو يؤثر سلبا على اقتصاد الدولة الذي يعد الهدف الأول و الأساسي لتطور أي بلد و قد يكون هذا الأثر مباشر أو غير مباشر عبر قنوات مختلفة منها الاقتصادية كالاستثمار بنوعيه العام و الخاص، الإنفاق العام، أو السياسية فقد يكون التأثير عبر عدم الاستقرار السياسي و المشاركة السياسية و الانتخابات، بالإضافة إلى الجانب الإداري فيمر التأثير من قناة الاجراءات البيروقراطية التي تؤثر على عملية الإنتاج و أخير الجانب الاجتماعي كالتعليم و الصحة. كما تعتبر قنوات العبور هذه كأسباب للفساد و قد تكون في نفس الوقت آثاره.

من خلال الدراسة التطبيقية و بالاعتماد على الأساليب الاحصائية توصلنا إلى جملة من النتائج متطابقة مع أغلبية الدراسات السابقة و المتمثلة في:

- ✓ يوجد أثر سلبي و معنوي للفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ يوجد أثر مباشر للفساد على النمو الاقتصادي.
- ✓ يوجد أثر سلبي و معنوي للفساد على الإنفاق العام.
- ✓ يوجد أثر سلبي و معنوي للفساد على الاستقرار السياسي.
- ✓ يوجد أثر سلبي و معنوي للفساد على فعالية الحوكمة.
- ✓ يوجد أثر سلبي و معنوي للفساد على التعليم.
- ✓ يوجد أثر غير مباشر للفساد على النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق العام.
- ✓ يوجد أثر غير مباشر للفساد على النمو الاقتصادي من خلال الاستقرار السياسي.
- ✓ يوجد أثر غير مباشر للفساد على النمو الاقتصادي من خلال فعالية الحوكمة.

خاتمة عامة

- ✓ يوجد أثر غير مباشر للفساد على النمو الاقتصادي من خلال التعليم العالي.
- ✓ من أهم القنوات التي يؤثر فيها الفساد بطريقة غير مباشرة على النمو الاقتصادي هي التعليم و الإنفاق العام.

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكننا تقديم بعض الاقتراحات لدراسات مستقبلية:

- دراسة مقارنة لأثر الفساد بين دول الجوار كتونس و المغرب.
- إضافة متغير الحوكمة كمتغير معبر عن مكافحة الفساد.
- إدراج متغيرات وسيطية أخرى كالإنفاق على الصحة و الدفاع الوطني.

مراجع باللغة العربية:

- ابراهيم فايز الحبيب. (1985). نظريات التنمية و النمو الاقتصادي. المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود.
- أحمد عبد العزيز عبد العزيز. (2015). تحولات الفساد الإداري في مجتمع متغير. عمان، الأردن: دار غيداء للنشر و التوزيع.
- اسماعيل شعباني. (1997). مقدمة في اقتصاد التنمية. الجزائر: دار هومة.
- آلاء حسن حمودي العزاوي. (2015). موضوعات الفساد الإداري و المالي في الصحافة المتخصصة. عمان، الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع.
- أمحمد بوزيان تيغزة. (2012). التحليل العاملي الاستكشافي و التوكيدي مفاهيمها و منهجيتها بتوظيف حزمة SPSS و ليزرل LISREL. عمان، الأردن: دار المسيرة.
- أمير فرج يوسف. (2011). الحوكمة و مكافحة الفساد الإداري و الوظيفي و علاقته بالجريمة على المستوى المحلي و الاقليمي و العربي و الدولي في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. الاسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء القانونية للنشر.
- إيمان محمد سليم. (2000). تحديات النمو و التنمية الاقتصادية في مصر و البلدان العربية. مصر: دار المستقبل العربي.
- أيمن سليمان القهوجي، و فريال محمد أبو عواد. (2018). النمذجة بالمعادلات البنائية باستخدام برنامج أموس. عمان، الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع.
- برنارد برنيه، و إبراهيم سيمون. (1989). أصول الاقتصاد الكلي. عبد الأمير. شمس الدين (مترجم). بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر.
- بلال خلف السكارنة. (2011). الفساد الإداري. عمان، الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع.
- جوزيف ف هار، توماس ج هالت، كريستيان م غينكل، و ماركو زارستد. (2020). نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية. (زكريا بلخامسة، المترجمون) عمان، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
- حازم الببلاوي. (2000). النظام الاقتصادي الدولي المعاصر. الكويت: عالم المعرفة.
- حربي محمد موسى عريقات. (1992). مبادئ في التنمية و التخطيط. الطبعة الأولى. عمان، الأردن: دار الفكر للنشر و التوزيع.
- حمدي عبد العظيم. (2008). عولمة الفساد و فساد العولمة (إداري/ تجاري/ سياسي/ اجتماعي/ ثقافي) منهج نظري و علمي. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- حمدية زهران. (1988). التنمية الاقتصادية: الفكر الاقتصادي، التحليل الاقتصادي. القاهرة، مصر: مكتبة عين الشمس.
- حمزة حسن خضر الطائي، و مازن ليلو راضي. (2015). الفساد الإداري في الوظيفة العامة. عمان، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
- حنفي البرادعي. (2000). تحديات النمو و التنمية في مصر و البلدان العربية. مؤتمر قسم الاقتصاد. القاهرة، مصر: دار المستقبل العربي.

قائمة المراجع

- ربيع، نصر. (2004). رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا. مقال مقدم لهيئة التخطيط للدولة. سوريا: منشورات جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
- ربيع، نصر. (2006). رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا. ورقة بحثية، جمعية للعلوم الاقتصادية، سوريا.
- رضا حمزة بوجابة، و ابراهيم برقوقي. (2018). الحكم الراشد كمقاربة لمحاربة الفساد و تحقيق النمو الاقتصادي. مجلة الباحث ، 18 (1)، 151-166.
- روبرت سولو. (1970). نظرية النمو. الطبعة الثانية. ل. عبود (مترجم). بيروت، لبنان: المنظمة العربية للترجمة. (النسخة الأصلية نشرت في سنة 1970).
- روزه كلاوس. (1990). الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي. الطبعة الأولى. عدنان. عباس علي (مترجم). بنغازي: جامعة قاريونس.
- سالم توفيق النجفي. (2000). أساسيات علم الاقتصاد. القاهرة، مصر: الدار الدولية.
- سهيلة أرزقي إمنصوران. (2009). تأثير الفساد الاقتصادي على النشاط التنموي في البلاد النامية دراسة تحليلية. مركز الدراسات الإقليمية ، 6 (15)، 157-186.
- صالح تومي. (2004). مبادئ التحليل الاقتصادي. الجزائر: دار أسامة.
- صدر الدين صوالي. (2006). النمو و التجارة الدولية في الدول النامية. أطروحة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة "دكتوراه اقتصاد"، جامعة الجزائر.
- صلاح مصطفى الفوال. (1967). البداوة العربية و التنمية. مصر: مكتبة القاهرة الحديثة.
- صلاح الدين حسن السيسي. (2013). جرائم الفساد. القاهرة، مصر: دار الكتاب الحديث.
- صليحة مقاوسي ، و هند جمعوني. (2010). نحو مقاربات النظرية الحديثة لدراسة التنمية الاقتصادية. مداخلة في الملتقى الوطني حول "الاقتصاد الجزائري، قراءات حديثة في التنمية"، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
- طاهر محسن منصور الغالبي، و صالح مهدي محسن العامري. (2015). المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال (الأعمال و المجتمع). عمان، الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع.
- طلال محمود كداوي، و فواز جار الله الدليمي. (2012). الفساد و النمو الاقتصادي. مركز الدراسات المستقبلية ، مجلد40، ص201-222.
- عباس ناجي جواد العبيدي، و عبد الله م.م خلف. (2009). دور التحليل الاقتصادي الكمي عن الآثار غير الظاهرة للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية (العلاقة بين الفساد الإداري و النمو الاقتصادي نموذجاً). مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، المجلد5، العدد13، ص 7-21.
- عبد القادر قديد. (2018). تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في البلدان العربية. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، 14 (18)، 59-66.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية. (1999). اتجاهات حديثة في التنمية. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- عبلة بخاري عبد الحميد. (2000). الاقتصاد الدولي دراسة تطبيقية و نظرية. مصر: جامعة الاسكندرية، كلية التجارة.
- عدنان محمد الضمور. (2014). الفساد المالي و الإداري كأحد محددات العنف في المجتمع. عمان، الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع.

قائمة المراجع

- علاء فرحان طالب، و علي الحسين حميدي العامري. (2015). استراتيجية محاربة الفساد. عمان، الأردن: دار الأيام للنشر و التوزيع.
- فتح الله ولعلو. (1981). الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية. لبنان: دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع.
- فليح حسن خلف. (2006). اقتصاديات التعليم و التخطيط. الطبعة الأولى. مصر: عالم الكتب الحديث.
- فليح حسن خلف. (2006). التنمية و التخطيط الاقتصادي. عمان، الأردن: جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديثة.
- فليح حسن خلف. (2008). المالية العامة. الطبعة الأولى. عمان، الأردن: عالم الكتاب و جدار للكتاب العالمي.
- كاظم حبيب. (1980). مفهوم التنمية الاقتصادية. بيروت، لبنان: دار الفارابي للطبع.
- كريم بودخدخ. (2010). أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 2001-2009. أطروحة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه، جامعة الجزائر.
- كمال بكري. (1986). التنمية الاقتصادية. بيروت، لبنان: دار النهضة العربية.
- مجدي الشوربجي. (2007). العلاقة بين رأس المال البشري و الصادرات و النمو الاقتصادي في تاوان. بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبدان العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي شلف الجزائر.
- محمد اسماعيل بن قانة. (2012). اقتصاد التنمية. عمان، الأردن: دار أسامة للنشر و التوزيع.
- محمد حليم ليمام. (2011). ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب و الآثار و الإصلاح. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد سعيد الرملاوي. (2012). أحكام الفساد المالي و الإداري في الفقه الجنائي الإسلامي. الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
- محمد عبد العزيز عجمية ، و عطية إيمان ناصف. (2000). التنمية الاقتصادية دراسة نظرية و تطبيقية. مصر: قسم الاقتصاد- جامعة الاسكندرية.
- محمد عبد العزيز عجمية ، و علي محمد اللبني. (2003). التنمية الاقتصادية: مفهومها - نظرياتها- سياساتها. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- محمد كريم قروف، و نبيل براهيمية. (2018). العلاقة بين الفساد و التنمية. الفساد و تأثيره على التنمية الاقتصادية (الصفحات 1-20). جامعة 8 ماي 1945 قالمة: كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.
- محمود الشويبات. (2015). الحاكمة و الفساد الإداري و المالي. إربد، الأردن: عالم الكتب الحديث.
- محي الدين شعبان توك. (2014). الحوكمة الرشيدة و مكافحة الفساد: منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. عمان، الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع.

قائمة المراجع

- مدحت القرشي. (2007). التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات. الطبعة الأولى. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
- مدحت محمد العقاد. (1980). مقدمة في التنمية و التخطيط. بيروت، لبنان: دار النهضة العربية.
- مدحت مصطفى، و عبد الظاهر سهير. (1999). النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية. القاهرة، مصر: مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية.
- مسعود مجيد. (1984). التخطيط للتقدم الاقتصادي و الاجتماعي. الكويت: عالم المعرفة.
- المشهداني خالد حمادي، و مهدي محمد ضياء (2013). قياس أثر الفساد الاقتصادي على معدلات البطالة. مركز الدراسات المستقبلية، مجلد42، ص 216-168.
- مفيد ذنون يونس (2010). تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي الحكومي. تنمية الرافدين، مجلد332، العدد101، ص 243-265.
- مفيد ذنون يونس، و دهام عدنان أحمد. (2012). أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم. تنمية الرافدين، مجلد34، العدد109، ص 187-199.
- مفيد ذنون يونس، و صديق إلياس القهوجي. (2011). مسببات الفساد في دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا. مركز الدراسات الإقليمية ، 22 (7)، 31-1.
- موسى مهند محمد، و عبد الرحمن محمد عبد الرحمن. (2015). دور الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد44، ص 148-125.
- ميشيل نودار. (2006). التنمية الاقتصادية. حسن. حسين، و محمود. ح . محمود (مترجمين). المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
- ناصر محمد ثابت. (2001). العلاقة بين الاقتصاد السياسي و الفكر الاقتصادي. الأردن: دار المناهج للنشر و التوزيع.
- وفاء عبد الباسط. (2000). النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية نقدية. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
- ياسر فتحي الهنداوي المهدي. (2007). منهجية النمذجة بالمعادلة البنائية و تطبيقاتها في بحوث الإدارة التعليمية. مجلة التربية و التنمية ، 15 (40)، 9-41.
- يحي ناصر، و نجيب بوشو محمد. (2017). أثر الفساد على التنمية الاقتصادية-دراسة قياسية. مجلة الاقتصاد و التنمية ، 8، 234-251.
- يوسف حسن يوسف. (2014). الفساد الإداري و الاقتصادي و الكسب غير المشروع و طرق مكافحته. الاسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي.
- يونس محمد، و آخرون. (2001). مبادئ الاقتصاد الكلي. مصر: الدار الجامعية.

مراجع باللغة الأجنبية:

- Abed, George., & Davoodi, Hamid. (2000). Corruption, Structural Reforms, and Economic Performance in the transition Economies. Working Paper for The International Monetary Fund , 1-47.

- Acemoglu, Daron. (2007). Introduction to modern economic growth. Massachusetts institute of technology: department of economics.
- Ackerman, Susan. Rose. (2010). The Institutional Economics of Corruption. In S. R. Ackerman, *The Good Cause: Theoretical Perspectives on Corruption* (pp. 47-63). Verlag Barbara Budrich.
- Ades, Alberto., & Di Tella, Rafael. (1997). National Chapions and Corruption: Some Unpleasant Interventionist Arithmetic. *The Economic Journal* , 107, 1023-1042.
- Aghion, philippe., & Howitt, Petter. (1992). A model of growth through creative ditruction. *Econometrica*, vol 60, n°2, pp 323-351.
- Aghion, Philippe., & Howitt, Petter. (2009). The economics of Growth. England : The MIT press, Cambridge.
- Ahmad, Eatzaz., Aman Ullah, Muhammad., & Arfeen, Muhammad. Irfanullah. (2012). Does Corruption Affect Economic growth?. *Latin American Journal of Economics* , 49 (2), 277-305.
- Arrous, Jean. (1999). Les théories de la croissance. Paris : édition du seuil.
- Artus, Patrick., Kaabi, Moncef. (1993). Dépenses publiques, progrès techniques et croissance. *Revue économique*, volume 44, n°2, pp 287-318.
- Attia, Nicole., Chouchane, Hanane., & Zouari, Ezzeddine. (2013). L'impact de la corruption sur le système bancaire dans le cas des pays de la région MENA. Nice, Faculté des Science Economique et de Gestion, France.
- Bailey, Pascal. (n.d). La relation entre progrès technique et croissance chez Schumpeter. Papier de travail.
- Baier, Scott. & al. (2007). How important are capital and total factor productivity for economic growth? *Economic Inquiry. Western economic association*, vol (44)1, pp 23-49.
- Balamoune-Lutz, Mina., & Ndikumana, Léonce. (2009). Corruption et Croissance dans les pays Africains: Le canal de l'investissement. *l'économie Africaine* (pp. 433-447). Addis-Adba, Ethiopie: la Banque africaine de développement et la Commission économique des Nations Unies pour l'Afrique.
- Bardhan, Pranab. (1997). Corruption and Development: A Review of Issues. *Journal of Economic Literature* , 35 (5), 1320-1346.
- Barro, Robert. (1991). Economic growth in a cross countries. *The quarterly journal of economic*, vol 106, n° 2, pp 407-443.

- Barro, Robert., & Lee, Jong-wha. (1993). International comparisons of educational attainment, working paper, *National bureau of economic research*, n°4349.
- Barro, Robert., & Xavier sala-i-martin. (2004). *Economic growth*. Second edition. Massachusetts, London: The MIT Cambridge.
- Becherair, Omrane. (2016). Corruption et Croissance Economique une Approche Econométrique sur les Données de l'Algerie. *European Scientific Journal* , vol.12, No7, 437-445.
- Besley, Timothy., & McLaren, John. (1993). Taxes and Bribery: The Role of Wage Incentives. *The Economic Journal* , 103 (1993), 119-141.
- Bruno, Alain. (2001). *Adam Smith : vie-œuvres-concepts*. Paris : ellipses édition.
- Chamseddine, Nour. (2016). Corruption and Economic Growth in the Middle East and North Africa. *Senior Theses* . Trinity College, Hartford.
- Cieslik, Andrzej., & Goczek, Lukasz. (2018). Control of Corruption, International Investment, and Economic Growth-Evidence from Panel Data. *World Development* , 103 (2018), 323-335.
- Combemale, Pascal., & Piriou, Jean-paul. (1999). *Nouveau manuel de sciences économiques et sociales*. Paris : Broché.
- D'Agostino, Giorgio., Dunne, Paul. J., & Pieroni, Luca. (2016). Government Spending, Corruption and Economic Growth. *World Development* , 84, 190-205.
- Darreau, Philippe. (2003). *Croissance, politique économique et hypothèses de fil de rasoir*. 1^{er} édition. Bruxelles : Boeck.
- DeBornier, J. M. (1992). La croissance économique. *Revue de la science économique*, n°24.
- Delalande, Daniel. (1997). Croissance économique Les Cahiers Français, Découverte de l'économie, 1. Concepts et mécanismes, *La documentation française*, n°279, pp 41-48.
- Del Monte, Alfredo., & Papagni, Erasmo. (2000). Public Expenditure, Corruption, and Economic Growth. *European Journal of Political Economy* , 17 (2001), 1-16.
- Den Berg, V. Henrick., & Lewer, J. Joshua. (2015). *International trade and economic growth*. New York: Taylor & Francis Group.
- Diemer, Arnaud. (n.d). *Economie générale*. IUFM d'Auvergne, economie-gestion.

- Domar, Evsey. (1947). Capital, rate of growth and employment. *Econometrica*, vol 14, n°2, pp 137-147.
- Domar, Evsey. (1947). Expansion and employment. *The American economic review*, vol 37, n° 1, pp 34-55.
- Dridi, Mohamed. (2013). Corruption and Economic Growth : The Transmission Channels. *Munich Personal RePEc Archive (47873)*, 1-42.
- Drury, Cooper. A., Krieckhaus, Jonathan., & Lusztig, M. (2006). Corruption, Democracy, and economic growth. *International Political Science Review* , 27 (2), 121-136.
- Ehrlich, Isaac., & Lui, Francis. T. (1999). Bureaucratic Corruption and Endogenous Economic Growth. *Journal of Political Economy* , 107 (6), 270-293.
- El Akremi, Assaad., & Roussel, Patrice. (2005). Analyse des Variables Modératrices et Médiatrices par les Méthodes d'équation Structurelles: Application en GRH. Louvain-la-Neuve, Université Catholique de Louvain, Belgique.
- Fischer, Stanley., & al. (2002). Macroéconomie. 2^{ème} édition. Paris: dunod.
- Grabowski, Richard., & Shiels, P. Michael. (2000). A dynamic Keynesian model of development. *Journal of economic development*, volume 25, number 1.
- Grossman, M. Gene., & Helpman, Elhanan. (1994). Endogenous innovation in the theory of growth. *Journal of economic perspective*, volume 8, number 1, pp 23-44.
- Grundler, Klaus., & Portrafke, Niklas. (2019). Corruption and Economic Growth : New Empirical Evidence. *European Journal of Political Economy* , 1-14.
- Gullec, Dominique. (1992). Les theories de la croissance endogène. ResearchGates.
- Gupta, Sanjeev., De Mello, Luiz., & Sharan, Raju. (2000). Corruption and Military Spending. *Working Paper for International Monetary Fund* , 1-32.
- Gyimah Brempong, Kwabena. (2001). Corruption, Economic Growth, and Income Inequality in Africa. *Economics Governance*, Springer-Verlag , 2002 (3), 183-209.

- Harris, J. Donald. (2007). The classical theory of economic growth. 2nd edition. Forthcoming in the new palgrave dictionary of economics. London: Macmillan.
- Harrod, R. Forbes. (1948). Towards a dynamic économie: some recent developments of economic theory and their application to policy. London: Macmillan & co.LTD.
- Heertje, Arnold., et al. (2003). Principes d'économie politique. 4^{ème} edition. Bruxelles: boeck.
- Hicks, K. Ursuala. (1957). Learning about economic development. *Oxfords economic paper (new series)*, vol 9, n° 1, oxford.
- Huang, Chiung. Ju. (2015). Is Corruption Bad for Economic Growth ? Evidence From Asia-Pacific Countries. *North American Journal of Economics and Finance* , 1-10.
- Ibrahim, Muazu., Kumi, Emmanuel., & Yeboah, Thomas. (2015). Greasing or sanding the Wheels ? Effect of Corruption on Economic Growth in Sub-Saharan Africa. *African J. Economic and Sustainable Development* , 4 (2), 157-173.
- Jain, T. R., & Malhotra, Anil. (2009). Development economics. New Delhi: V. K publications.
- Kaufman, Daniel., & Gray, Cheryl. W. (1998). Corruption and Development. *Finance and Development* , 7-10.
- Keisuke, Okada., & Sovannroeum, Samreth. (2010). How Does Corruption Influence the Effect of Foreign Direct Investment on Economic Growth. *Munich Personal RePEc Archive (27572)*, 1-21.
- Keynes, J. Maynard. (1950). A treatise on money: the applied theory of money. Volume 2. London: Macmillan and co.
- Keynes, J. Maynard. (1930). *A treatise on money*: the pure theory of money. Volume 1. London: Macmillan and co.
- kindleBerger, P. Charles., & Herrick, Bruce. (1983). Economic development. 4th edition. New York: Mc Graw Hill international book company.
- Klitgaard, Robert. (2010). Addressing Corruption in Haiti. *American Enterprise Institute* , 1-46.
- Kur, D. Hein., & Salvadori, Neri. (2014). Theories of economic growth-old and new. ReseachGate.
- Kurihara, K. Kenneth., & Allen, George. (1957). Post Keynesian dynamic. *The economic weekly book review*, pp 222.

- Kuznets, Simon. (1973). Modern economic growth: findings and reflexion. *The American economic review*, vol 63, n°3, pp 247-258.
- Lacroux, Alain. (2008). L'analyse des modèles de relations structurelles par la méthode PLS: une approche émergente dans la recherche quantitative en GRH. *Journal of Business Research* , 1-27.
- Lambsdorff, Johann. G. (2011). Economic Approaches to Anticorruption. *CESifo DICE Report* , 1-7.
- Larrain, F., & Tavares, J. (2004). Does Foreign Direct Investment decrease the corruption? *Cuadernos De Economia* , 41 (Agosto), 217-230.
- Longatte, Jean., & Vanhove, Pascale. (2001). Économie générale. Paris: dunod.
- Lucas, E. Robert. (1988). On the mechanics of economic development. *Journal of monetary economics*, n°22, pp 3-42. North-Holland.
- Lui, Francis. T. (1985). An Equilibrium Queuing Model of Bribery. *Center of Economic Research* , 185, 1-28.
- Malhotra, Naresh. (2014). Etude Marketing (éd. 6 ème). (J.-M. Décaudin, A. Bouguerra, & D. Bories, Trads.) Montreuil, France: Pearson.
- Manion, Melanie. (2001). Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform by Susan Rose-Ackerman. *The Journal of Politics* , 63 (3), 1010-1013.
- Mankiw, N. Gregory., Romer, David., & Weil, N. David. (1992). A contribution to the empirics of economic growth. *The quarterly journal of economics*, pp 407-437.
- Mankiw, N. Gregory, (2009). Macroeconomie. 7th edition. New York: Worth publishers.
- Mankiw, N. Gregory, (2013). Macroéconomie. 6^{ème} édition. Jihad. C. Elnaboulsi (traductriste). Belgique : deBoeck.
- Mauro, Paolo. (1995). Corruption and Growth. *The Quarterly Journal of Economics* , Vol. 110, No. 3, pp. 681-712.
- Mauro, Paolo. (2004). The Persistence of Corruption and Slow Economic Growth. *Palgrave Macmillan Journals* , 51 (1), 1-19.
- McCombie, J. S. L. (n.d). A Kaldorian theory of economic growth: the importance of the open economy. London: centre for economic and public policy, university of Cambridge.

- Mo, Pak. Hung. (2001). Corruption and Economic Growth. *Journal of Comparative Economics* , 29, 66–79.
- MokkaDEM, Lamia. (2010). la corruption compromet elle la réalisation de l'éducation pour tous? les canaux de transmission. Tunisie, La faculté des Sciences Economiques et de Gestion, Tunisie.
- Muet, Pierre-Alain. (1993). Les théories contemporaines de la croissance. Observations et diagnostic économiques n°45 (numéro spécial).
- Odi, Nwankwo. (2014). Impact of Corruption on Economic Growth in Nigeria. *Mediterranean Journal of Social Sciences* , 5 (6), 41-46.
- Pellegrini, Lorenzo., & Gerlagh, Reyer. (2004). Corruption's Effect on Growth and its Transmission Channels. *KYKLOS* , vol.57, pp429-456.
- Podobnik, Boris., Shao, Jia., Njavro, Djuro., Ivanov, Plamen. C., & Stanley, H. Eugene. (2008). Influence of Corruption on Economic Growth rate and Foreign Direct Investment. *The European Physical Journal* , 63 (2008), 547-550.
- Poulon, Frédéric. (2004). *La pensée économique de Keynes*, 2^{ème} édition. Paris : Dunod.
- Rajhi, Toufik. (1993). Croissance endogène et externalités des dépenses publiques. *Revue économique*, volume 44, n°2, pp 335-368.
- Ray, Debraj. (2007). Development economics. Prepared by Lawrence Blume & Steven Durlauf.
- Rezki, Mohamed., & Melikaoui, Mouloud. (2020). Does Democracy Level Effect on Corruption Size ? An Empirical Study Using Panel Data. *Strategy and Development Review* , 10 (1), 66-85.
- Ricardo, David. (1817). On the principal of political economy and taxation. Canadam BAtoche books Kitchener.
- Roussel, Patrice., & Wacheux, Frédéric. (2005). Management des Ressources Humaines. Bruxelles, Belgique: De Boeck.
- Sahripov, Ilkom. (2015). Comtemporary economic growth models and theories: A li terature review. *CES working paper*, volume 7, issue3, pp 759-773. (L'original a été publié en 1911).
- Salvadore, Dominick. (2013). International economics. 11th edition. USA: Wiley & Sonc, Inc.
- Salvadori, Neri. (2003). The theory of economic growth : A classical perspective. United Kingdom: Elgar, Cheltenham.

- Schembri, Lawrence. (2001). Les taux de change flottants : une nouvelle analyse, *revue de la banque du Canada*, pp 30-44.
- Schumpeter, Joseph. (1935). Théorie de l'évolution économique: recherché sur le profit, le credit, l'interet et le cycle de la conjuncture. 2^{émé} édition. Jean-jacque. Anstett (traducteur). Paris: La bibliothèque dalloz. (L'original a été publié en 1911)
- Schumpeter, Joseph. (1935). Théorie de l'évolution économique: recherché sur le profit, le credit, l'interet et le cycle de la conjuncture avec une introduction de François Perroux. Jean-Marie. Tremblay. Quebec: la bibliothèque de Pauk-émile & l'université de Quebec. (L'original a été publié en 1911)
- Sekka, Pierre. Roche. (2005). Corruption, croissance et Capital Humain. *Université de Cocody* , UFR-SEC, 1-19.
- Shabbir, Ghulam., & Anwar, Mumtaz. (2007). Determinants of Corruption in Developing Countries. In S. o. Islamabad (Ed.), *PARTS I andII Twenty-third Annual General Meeting and Conference*. 46, pp. 751-764. Pakistan: The Pakistan Development Review.
- Shahbaz, Muhammed., Arouri, Mohamed., & Teulon, Frédéric. (2013). Does Corruption Impede Economic Growth in Pakistan? *Economic Modelling* , 35 (2013), 622-633.
- Shang-Jei, Wei. (1997). How Taxing is Corruption on International Investors? *National Bureau of Economic Research* (6030), 1-30.
- Shleifer, Andrei., & Vishny, Robert. W. (1993). Corruption. *The Quartely Journal of Economics* , 108 (3), 559-617.
- Si Mohammed, Kamel. (2016). The Relationship between Democracy and Corruption in MENA Countries. *Economiques des Business et Commerce* (1), 27-35.
- Sklar, Richard. L., & Huntington, Samuel. (1969). Economic Approaches to Anticorruption. *American Sociological Review* , 34 (4), 571-573.
- Smith, Adam. (2002). Recherché sur la nature et les causes de la richesse des nations: les grands themes. Jean-Marie. Tremblay. Quebec: la bibliothèque de Pauk-émile & l'université de Quebec. (L'original a été publié en 1776).
- Snowden, Brian., Vane. R. Howard., Mass, Northampton., & Elgar, Edward. (2005). Modern macroeconomics : Its origins, developments, and

- current state, *The quarterly journal of Austrian economics*, vol 9, n° 1, pp 83-88.
- Solow, M. Robert. (1956). A contribution to the theory of economic growth. *The quarterly journal of economic*, vol 70, n°1, pp 65-94.
 - Solow, M. Robert. (1959). The technical change and aggregate production function. *The review of economics and statistics*, vol 39, n° 3, pp 312-320.
 - Solow, M. Robert. (1996). La théorie de la croissance et son evolution. Léonard. Jean (traducteur). *Revue française d'économie*, volume 3, n° 2, pp 3-27. (L'original a été publié en 1988).
 - Stiglitz, E. Joseph., Lafay, J. Dominique., & Walsh, E. Carl. (2014). Principes d'économie modern. 4^{ème} edition. Française. Nougès (traducteur). Bruxelles: Boeck. (L'original a été publié en 2006).
 - Swaleheen, Mushfiq. (2011). Economic Growth with Endogenous Corruption: An Empirical Study. *Public Choice* , 146 (1/2), 23-41.
 - Thach, Nguyen. Ngoc., Duong, Mai. Binh., & Kim Oanh, Tran. Thi. (2017). The effects of Corruption on Economic Growth: Empirical Study of Asia Countries. *Imperial Journal of Interdisciplinary Research* , 3 (7), 791-804.
 - Thirlwall, A. P. (1994). Growth and development with special reference to developing economies. 5th edition. London: Macmillan palgrave.
 - Todaro, Michael. (1992). Economics for developing world: an introduction to principles, problems and policies for development. 3th edition. England : Pearson.
 - Todaro, Michael., & Smith. C. Stephan. (2015). Economic development. 12th edition. USA : Pearson.
 - Treisman, Daniel. (2000). The Causes of Corruption: A Cross-Natinal Study. *Journal of Public Economics* , 76(3), 399-457.
 - Ventelou, Bruno. (1997). Lire Keynes et le comprendre. Paris : édition vuibert.
 - Vito, Tanzi., & Davoodi, Hamid. (1997). Corruption, Public Investment and Growth. *Working Paper of The Internation Monetry Fund* , 1-23.
 - Von, Bearbeitet., & Bergheim, Stephan. (2008). *Long-run growth forecasting*. Berlin Heidelberg: Springer-verlag.
 - Yldizoglu, Murat. (2014). Sources de la croissance. France : université de Bordeaux.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): التوزيع الطبيعي

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
الاجمالي_المحلي_الناتج	,154	19	,200 [*]	,946	19	,339
الفساد_مدركات_مؤشر	,127	19	,200 [*]	,933	19	,200
العام_الإنفاق	,096	19	,200 [*]	,967	19	,719
السياسي_الإسقرار	,131	19	,200 [*]	,966	19	,697
الحكومة_فعالية	,219	19	,017	,789	19	,001
العالي_التعليم_في_التسجيل	,110	19	,200 [*]	,946	19	,331

*. Il s'agit d'une borne inférieure de la signification réelle.

a. Correction de signification de Lilliefors

الملحق رقم (02): جودة النموذج

Fit statistic	Value	Description
Likelihood ratio		
chi2_ms (0)	0.000	model vs. saturated
p > chi2	.	
chi2_bs (1)	27.524	baseline vs. saturated
p > chi2	0.000	
Population error		
RMSEA	0.000	Root mean squared error of approximation
90% CI, lower bound	0.000	
upper bound	0.000	
pclose	1.000	Probability RMSEA <= 0.05
Information criteria		
AIC	41.872	Akaike's information criterion
BIC	44.705	Bayesian information criterion
Baseline comparison		
CFI	1.000	Comparative fit index
TLI	1.000	Tucker-Lewis index
Size of residuals		
SRMR	0.000	Standardized root mean squared residual
CD	0.765	Coefficient of determination

قائمة الملاحق

الملحق رقم (03): اختبار الفرضيات

1- اختبار الفرضية الأولى:

	OIM					[95% Conf. Interval]	
	Coef.	Std. Err.	z	P> z			
Structural							
GDP_per_capita <-							
CPI	-.0179967	.0022876	-7.87	0.000	-.0224804	-.013513	
_cons	5.32069	.1592993	33.40	0.000	5.008469	5.632911	
var(e.GDP_per_capita)	.0015006	.0004869			.0007945	.0028342	

2- اختبار الفرضية الثانية:

	OIM					[95% Conf. Interval]	
	Coef.	Std. Err.	z	P> z			
Structural							
GDP_per_capita <-							
government_spending	.0033448	.002063	1.62	0.105	-.0006986	.0073881	
CPI	-.0149602	.0028469	-5.25	0.000	-.02054	-.0093804	
_cons	4.98822	.2536577	19.67	0.000	4.49106	5.48538	
government_spending <-							
CPI	-.9078231	.2384385	-3.81	0.000	-1.375154	-.4404922	
_cons	99.40022	16.60361	5.99	0.000	66.85775	131.9427	
var(e.GDP_per_capita)	.0013182	.0004277			.0006979	.0024897	
var(e.government_spending)	16.30183	5.289011			8.631177	30.78949	

3- اختبار الفرضية الثالثة:

	OIM					[95% Conf. Interval]	
	Coef.	Std. Err.	z	P> z			
Structural							
GDP_per_capita <-							
plotical_stability	.0879474	.0431736	2.04	0.042	.0033287	.1725661	
CPI	-.0150916	.0025158	-6.00	0.000	-.0200224	-.0101608	
_cons	5.225727	.1516598	34.46	0.000	4.928479	5.522974	
plotical_stability <-							
CPI	-.0330323	.0110128	-3.00	0.003	-.054617	-.0114476	
_cons	1.079772	.7668733	1.41	0.159	-.4232717	2.582817	
var(e.GDP_per_capita)	.0012316	.0003996			.0006521	.0023261	
var(e.plotical_stability)	.0347759	.0112828			.0184125	.0656818	

قائمة الملاحق

4- اختبار الفرضية الرابعة:

	OIM					[95% Conf. Interval]	
	Coef.	Std. Err.	z	P> z			
Structural							
GDP_per_capita <-							
government_effectiveness	.1834184	.0879126	2.09	0.037	.0111129	.3557239	
CPI	-.0145111	.002655	-5.47	0.000	-.0197148	-.0093075	
_cons	5.183287	.1580613	32.79	0.000	4.873492	5.493081	
government_effectiveness <-							
CPI	-.0190033	.0053848	-3.53	0.000	-.0295572	-.0084494	
_cons	.7491244	.3749659	2.00	0.046	.0142047	1.484044	
var(e.GDP_per_capita)							
	.0012209	.0003961			.0006464	.0023059	
var(e.government_effectiveness)							
	.0083141	.0026974			.004402	.0157029	

5- اختبار الفرضية الخامسة:

	OIM					[95% Conf. Interval]	
	Coef.	Std. Err.	z	P> z			
Structural							
GDP_per_capita <-							
school_enrollment_tertiary	.0032522	.0010629	3.06	0.002	.001169	.0053354	
CPI	-.0121112	.0026843	-4.51	0.000	-.0173724	-.00685	
_cons	4.814897	.2105347	22.87	0.000	4.402256	5.227537	
school_enrollment_tertiary <-							
CPI	-1.809708	.4041404	-4.48	0.000	-2.601809	-1.017607	
_cons	155.5239	28.14222	5.53	0.000	100.3662	210.6816	
var(e.GDP_per_capita)							
	.0010052	.0003261			.0005322	.0018986	
var(e.school_enrollment_tertiary)							
	46.83257	15.19449			24.79601	88.45334	

فهرس المحتويات

الاهداء

كلمة شكر

فهرس مختصر

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

المقدمة العامة (أ)

الفصل الأول: الإطار النظري للفساد و النمو الاقتصادي..... (1)

I. الإطار النظري للفساد..... (1)

تعريف الفساد..... (1)

الجذور التاريخية للفساد..... (3)

خصائص الفساد..... (4)

أنواع الفساد..... (5)

أشكال الفساد..... (8)

أسباب الفساد..... (13)

آثار الفساد..... (20)

مكافحة الفساد..... (32)

II. الإطار النظري للنمو الاقتصادي..... (40)

مفهوم النمو الاقتصادي..... (40)

مفهوم التنمية الاقتصادية..... (41)

الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية..... (42)

محددات النمو الاقتصادي..... (43)

قياس النمو الاقتصادي..... (44)

استراتيجيات النمو الاقتصادي.....	(45)
نظريات النمو الاقتصادي.....	(46)
الفصل الثاني: الدراسات السابقة.....	(74)
I. الدراسات السابقة الأجنبية.....	(74)
II. الدراسات السابقة العربية.....	(108)
III. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.....	(116)
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية.....	(117)
I. وصف و تبرير منهجية الدراسة.....	(117)
الغاية من اختيار طريقة النمذجة بالمعادلات الهيكلية.....	(117)
جمع البيانات و حجم العينة.....	(117)
الإحصاء الوصفي.....	(121)
II. طريقة النمذجة بالمعادلات الهيكلية.....	(124)
تطور منهجية النمذجة بالمعادلات الهيكلية.....	(124)
مفهوم النمذجة بالمعادلات الهيكلية.....	(124)
خصائص المعادلات الهيكلية.....	(125)
الهدف من النمذجة بالمعادلات الهيكلية.....	(125)
المفاهيم الأساسية لتقنية النمذجة بالمعادلات الهيكلية.....	(126)
لغة النمذجة بالمعادلات الهيكلية.....	(128)
مراحل بناء نموذج المعادلات الهيكلية.....	(128)
III. الأثر الكلي و المباشر و غير المباشر.....	(135)
مفهوم الأثر غير المباشر (الوساطة).....	(135)
تصنيف المتغيرات الوسيطة.....	(136)
مراحل توسط المتغيرات.....	(137)
IV. تحليل النتائج و مناقشتها.....	(139)
صياغة نموذج المعادلات الهيكلية.....	(139)

(140).....تقييم النموذج الهيكلي.....

(144).....اختبار فرضيات الدراسة.....

(148).....الخاتمة العامة.....

(150).....قائمة المراجع.....

(162).....الملاحق.....

فهرس المحتويات

الملخص:

الهدف من هذا البحث هو معرفة مدى تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال أخذ الإنفاق العام، الاستقرار السياسي، فعالية الحوكمة و التعليم العالي كمتغيرات وسيطية ، و لتحقيق ذلك قمنا باستخدام البيانات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة 2000-2018، للوصول إلى الغاية من الدراسة قمنا باستعمال طريقة النمذجة بالمعادلات الهيكلية و اعتماداً على طريقة التشابه الأعظم، و من خلال مخرجات STATA توصلنا إلى نتيجة مفادها أن للفساد تأثير سلبي على النمو الاقتصادي بشكل مباشر و غير مباشر عن طريق التأثير على الإنفاق العام، الاستقرار السياسي، فعالية الحوكمة و التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: الفساد، النمو الاقتصادي، الاستقرار السياسي، فعالية الحوكمة، التعليم العالي.

Résumé :

Dans cette recherche, l'objectif est d'étudier l'effet de la corruption sur la croissance économique en Algérie en prenant comme variables intermédiaires les dépenses publiques, la stabilité politique, l'efficacité du gouvernement et l'enseignement supérieur, en utilisant les données macroéconomiques de l'Algérie de la période 2000-2018. La méthode de recherche utilisée est la modélisation par les équations structurelles en fonction de la vraisemblance. Les résultats de STATA montrent que la corruption a un impact direct et négatif sur la croissance économique et également a un effet indirect par le biais des dépenses publiques, de la stabilité politique, de l'efficacité gouvernementale, et de l'enseignement supérieur.

Mots-clé : corruption, croissance économique, dépenses publiques, la stabilité politique, l'efficacité gouvernementale, l'enseignement supérieur.

Abstract :

In this research the aim is to investigate the effect of corruption on the economic growth in Algeria by taking government spending, political stability, government effectiveness and education as intermediates variables, using macroeconomic data of Algeria from 2000 till 2018. The research method used is structural equation modeling depending on maximum likelihood and from the outputs of STATA the results shows that corruption has a direct negative impact on economic growth and also an indirect effect through government spending, political stability, government effectiveness and higher education.

Keywords : corruption economic growth, government spending, political stability, higher education.